الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الر ابعة 2025-2026

الجلسة الثامنة عشرة | 18 | الجمعة 21 نوفمبر 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 2354
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026..... 2354
3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026..... 2379
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026..... 2402
5- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط..... 2410
6- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنة 2026..... 2417
7- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد نائب رئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء..... 2428
8- رفع الجلسة..... 2429

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة التاسعة وخمسين دقيقة من صباح يوم الجمعة 21 نوفمبر 2025، برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانيات مهمة الاقتصاد والتخطيط والمهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2006.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب، أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

السيدات والسادة النواب، نستأنف أشغال جلستنا العامة المشتركة وننتقل إلى مناقشة مهمة الاقتصاد والتخطيط من مشروع ميزانية الدولة سنة 2026 وذلك وفقا للترتيبات التي تم إعلامكم بها وأتوجه في البداية بخالص عبارات التحية والترحيب إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له من الإطارات العليا بالوزارة وبالمؤسسات تحت الإشراف.

ونحن نتطرق إلى مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026 نستحضر بكل تأكيد المكانة الهامة لهذه الوزارة المحورية وذات الطابع الأفقي، هذه الوزارة التي يرتقب منها أن تلعب دورا حاسما في رسم ملامح تونس الغد التي نتطلع إليها جميعا والتي تجعل من الخيارات التي تم اتباعها منذ 25 جويلية 2021 مرجعا لكل الإصلاحات الكبرى والمخططات والإستراتيجيات التنموية.

وفي هذا السياق نجدد التأكيد أننا ثابتون في حرصنا على تجسيد هذه الخيارات على أرض الواقع من خلال التكريس الفعلي لمبدأ التعويل على الذات ورفض كل الإملاءات والإسقاطات ووضع الإجراءات والنصوص التي تكفل تلك الخيارات الوطنية في كل معانيها والتي تضمن على وجه الخصوص الحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة ولما لا تدعيمه في إطار فكر مجدد، فكر يرمي أساسا إلى ضمان التوازن بين الجهات والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع ويهدف على وجه الخصوص إلى جعل الإنسان ركيزة لكل الإصلاحات وغاية محورية للخطط والبرامج المستقبلية.

ونحن نعول على هذه الوزارة للنهوض بالاقتصاد الوطني وبمقومات التنمية العادلة والشاملة والمستدامة من خلال وضع السياسات الاستشرافية التي ينتظر منها أن تغير من الواقع المعيش للتونسيين والتونسيات بجميع فئاتهم وفي جميع ربوع تونسنا العزيزة نحو الأفضل وأن كل جهد في هذا المنحى يجب أن ينطلق من ضبط محكم للتقديرات الاقتصادية ومتابعة جدية وتشخيص واقعي لتطورات الظرف الاقتصادي وتفاعل مرن ومحكم مع المتغيرات الجيواستراتيجية، حتى يتم إعداد مختلف البرامج والسياسات العمومية في إطار مخططات تنموية خماسية وموازين اقتصادية سنوية مدروسة ومعلومة الأهداف وقابلة للتنفيذ وللقيس والتقييم.

وستكون الوظيفة التشريعية التي يعهد لها بالنظر في بمخطط التنمية بناء على 77 من الدستور في الموعد وعلى أكمل الاستعداد لمواصلة التعاون البناء مع الوظيفة التنفيذية من خلال القيام بكل ما تستوجبه الدراسة المعمقة والمستفيضة لكل ما سيتم عرضه بالجدية المعهودة وبروح المسؤولية التي تجمعنا معا، سنحقق بإذن الله وعونه النقلة النوعية المنشودة لبلادنا ولشعبنا والله ولي التوفيق.

عرض ومناقشة
مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين، أحيل الكلمة الآن إلى كل من لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم لتقديم التقرير الذي تم إعداده من طرفهما ولا يفوتني في هذا الإطار أن أتوجه ببالغ الشكر إلى مكتبهما وإلى كافة أعضائهما وإلى الطاقم الإداري المرافق.

إذا المصدح للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب، فليتفضل.

السيد صابر الجلاصي، رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ونائبيه،

السيدات والسادة النواب من الغرفتين،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والطاقم المرافق لكم مرحبا بكم،

اليوم نحن أمام مهمة لوزارة من المفروض أن تكون في أوج التخطيط بنجاعة لكل القطاعات السياحية والفلاحية والتنموية والاقتصاد والبيئة والبنية التحتية والمشاريع الكبرى، إذ نحن في فترة مهمة وحساسة رفعت فيها شعارات عدة على غرار التعويل على الذات ودعم الدور الاجتماعي للدولة وفق خيارات سياسية من المفروض أن تبني على إستراتيجية واضحة ومتناغمة بين متطلبات المواطن وأداء الحكومة.

اليوم وجب العمل أكثر على التنمية المندمجة واستكمال جميع المشاريع المبرمجة في إطار برنامج التنمية 2026-2030 وتكون التنمية الحضارية محورا أساسيا يراعي التكافؤ في الفرص بين الجهات، دور الاستثمار، سيدي الوزير الخاص وتحسين مناخ الأعمال، اليوم نتحدث عن نسبة نمو مأمول لكن لا يمكن أن نتحدث عن هذه النسبة في غياب التشجيع عن الاستثمار وهذا ما يحصل إلا بإصلاحات جذرية على مستوى الإجراءات وحذف التراخيص ومستوى الإجراءات الإدارية ومرافقة المستثمرين وطرح مقاربة تشريعية مثل تنقيح مجلة الاستثمار وأيضا استقطاب المستثمرين.

اليوم وجب العمل على التوزيع الجيد والمحكم لمكاتب النهوض بالاستثمار الخارجي المفتوحة خارج تونس والعمل على الانفتاح أكثر على وجهات إفريقية وأيضا البلدان الصاعدة، فنحن نمتلك من الثروات الطبيعية والفلاحية، ما يجعلنا نتصدر المراتب الأولى في بعض المنتجات. كل هذا لا يمكن إحداثه إلا بالعمل والإرادة السياسية

لوزارتكم، أيضا البرنامج الجهوي للتنمية الذي تحدثنا عنه ودعم بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، هذا لا يرتقي إلا في ظل رؤية واضحة إستراتيجية، أيضا انتعاش المؤسسات خاصة أننا نعرف اليوم العجز والصعوبات التي تعترضها.

اليوم الإحصاء وبعد الانتهاء من الإحصاء فمهم هذه الأرقام في مهمة التخطيط الإستراتيجي في مجال التنمية الجهوية، إذ اليوم من المفروض أن يرفع الجودة في التعامل مع الأرقام والإحصائيات وحسن توظيفها، التنمية الجهوية والتعاون الدولي وخاصة الإحاطة بالمستثمرين، نقاط هامة تمثل حلقات هامة في رسم خارطة اقتصادية تنبني على رؤية إستراتيجية واضحة المعالم.

اليوم نحن أمام مهمة وميزانية وزارة الاقتصاد والتخطيط ونعرف أهميتها خاصة في سنة 2026 في بناء مسار المخطط التنموي، فاليوم رهانات عديدة تنتظرنا من أجل رسم سياسات الدولة وتوجهاتها الاستراتيجية لتترجم على أرض الواقع من خلال العمل على رفع التحديات التنموية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل من الغرفتين،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والطاقم المرافق لكم، مرحبا بكم مرة أخرى وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد محمد الكو رئيس لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد محمد الكو، رئيس لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة زملائي النواب الكرام،

السيد الوزير والوفد المرافق لكم،

تحية طيبة، أتوجه إليكم السيد الوزير بصفتكم وزيرا للاقتصاد وبصفتكم أيضا كأستاذا جامعيا نقدر علمه وعمله في الواسع وخبرته الواسعة في المجال الاقتصادي، إن مهمة الاقتصاد والتخطيط هي عقل الدولة، لذا فإن تقييمنا لا يقتصر على مناقشة ميزانية المهمة، بل يتعداه إلى مساءلة حول جودة التخطيط ذاته.

لقد لاحظنا قصورا هيكليا في دورات التخطيط السابقة يتمثل في ضعف التقييم المرحلي للميزان الاقتصادي المعتمد وأن الاستمرار في صياغة الخطط المستقبلية دون تقييم دقيق وعلني لما تم تنفيذه فعليا على أرض الواقع خاصة في المشاريع المخصصة للجهات الداخلية هو بمثابة تكرار لأخطاء منهجية وإهدار للثقة العامة والمال العام، فالتقييم المرحلي المعلن والمفصل شرط لا غنى عنه لتحقيق ثلاثة أهداف وطنية، هي ضمان الواقعية حيث يتم تحديد نقاط التعطيل التي حالت دون التنفيذ وتلافيها في المستقبل، توجيه الموارد، فالتقييم يمكننا من معرفة المؤشرات الحقيقية لنجاعة الأداء وحسن توجيه الاعتمادات المستقبلية ثم تجسيد الرؤية الجديدة خاصة في ظل التحول نحو نظام الأقاليم الخمس الذي يتطلب إحصاء ما تم إنجازه وما تم إهماله في كل إقليم، فالتقييم المرحلي هو الأداة الوحيدة التي تربط خططكم بالعدالة الترابية وتجعل التخطيط القادم يستجيب لحاجيات المواطن وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم من السيد صالح السالمي مقرر لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب، فليتفضل.

السيد صالح السالمي، مقرر لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب

شكرا السيد الرئيس،

تقرير مشترك بين
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية
والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب
ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى
بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم
حول
مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط
لسنة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ونائبيه،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة الحضور،

أسعد الله يوم الجميع، عملا بمقتضيات المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم تتشرف لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم بأن تعرض على أنظاركم ملخصا لتقريرهما حول مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026.

I. التقديم:

في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، وبمقتضى قرار مكتب مجلس نواب الشعب الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 2025 ومراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بتاريخ 22 أكتوبر 2025 التي أحال من خلالها إلى رؤساء اللجان القارة جدول توزيع اللجان المعنية بمناقشة المهمات والمهمات الخاصة بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، عُهد إلى لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية النظر بصفة مشتركة مع لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم في مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026.

وفي تطرقها إلى استراتيجية مهمة الاقتصاد والتخطيط، أكدت الوزارة من خلال الوثيقة التفصيلية لمشروع ميزانية المهمة أن سنة 2026 تكتسي أهمية بالغة في المسار التنموي باعتبارها تتزامن مع استكمال التعهد بإعداد المخطط التنموي الجديد 2026-2030 الذي يرمي إلى إرساء نموذج جديد للنموّ الاقتصادي يقوم على التجديد والابتكار من شأنه أن يساهم في رفع الرهانات المطروحة والتحديات المرتقبة ذات العلاقة بالتشغيل والرفع في الدخل الفردي ودعم تنافسية الاقتصاد وكذلك ضمان إشعاع التنمية على كافة الجهات ومواصلة إرساء مقومات التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، تساهم مهمة الاقتصاد والتخطيط في إعداد مخطط التنمية ومتابعة تنفيذه وتوفير الدراسات والإحصائيات الضرورية واقتراح الإصلاحات اللازمة، بالإضافة الى تعبئة موارد التمويل الخارجي في شكل هبات أو قروض لمساندة مجهود التنمية وتعزيز علاقات التعاون الفني الدولي. كما تعمل مهمة الاقتصاد والتخطيط والهياكل تحت الاشراف على استقطاب المستثمرين من مختلف الدول وتقديم خدمات الإحاطة والمرافقة للباعثين وتشجيع ريادة الأعمال من خلال تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار الخاص.

وعلى هذا الأساس، تتمثل أبرز التوجهات الاستراتيجية لمهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026 في المحاور التالية:

- **المحور الاستراتيجي الأول: تحسين نجاعة الأداء الاقتصادي:**

ويتمثل دور مهمة الاقتصاد والتخطيط في هذا المستوى في ملاءمة العمل التنموي مع التوجهات المرسومة ضمن وثيقة رؤية تونس 2035 وأهداف مخطط التنمية 2026-2030 وتنزيلها سنويا ضمن وثيقة الميزان الاقتصادي ومنظومة المصادقة على المشاريع العمومية. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على إرساء منظومة معلومات خاصة بالوزارة تشمل في مرحلة أولى ملفات التعاون المالي الدولي.

كما سيتم العمل على تطوير منهجية التخطيط من خلال توضيح الأهداف الاستراتيجية والأولويات وروزنامة التنفيذ بالإضافة إلى حسن تصميم برامج التنمية الجهوية ومتابعتها وتقييمها.

كما يتطلب تحسين الأداء الاقتصادي توفير الدراسات والمذكرات التحليلية وجداول القيادة حول أهم الإشكاليات المطروحة ومواصلة إعداد الاستبيانات لمتابعة تنافسية الاقتصاد الوطني وتطوير النمذجة.

- **المحور الاستراتيجي الثاني: مزيد تطوير المنظومة الوطنية للإحصاء**

تعمل الوزارة على إصلاح المنظومة التشريعية للإحصاء في تونس والتي تشمل بالخصوص تطوير حوكمة المنظومة لمواكبة آخر المستجدات الحاصلة على مستوى المعايير الدولية والمناهج المعمول بها وتأمين جودة الاحصائيات المنتجة وإثرائها وفقا لتطور حاجيات المستعملين وتدعيم قدرات هياكل الإحصاء.

- **المحور الاستراتيجي الثالث: دعم التنمية القطاعية والجهوية:**

تعمل مهمة الاقتصاد والتخطيط في إطار الصلاحيات المخوّلة لهياكلها المركزية ولهياكل التنمية الجهوية تحت إشرافها على متابعة تفعيل السياسات القطاعية وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية من خلال الشروع في تنفيذ المشاريع المدرجة في المخطط 2026 ـ 2030 فضلا عن إثراء مضامين الاستراتيجيات التنموية بما يتلاءم مع الأولويات الوطنية. كما تعمل على وضع خطة وطريقة عمل فعالة للشروع في تنفيذ مخطط التنمية الجديد للفترة 2026 ـ 2030 وتشريك جميع الأطراف الفاعلة.

هذا وتساهم هياكل التنمية الجهوية (المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب) في إعداد وتنفيذ مخططات التنمية الجهوية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية ودعم ومساندة الاستثمار الخاص على المستوى الجهوي والمحلي من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بالطاقات الكامنة بالجهات، فضلا عن المساهمة في المبادرات والآليات الخصوصية الموجهة لدفع التنمية بالمناطق ذات الأولوية،

- **المحور الاستراتيجي الرابع: دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال:**

في إطار السعي للرفع في نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي بما يتلاءم مع السياسات العامة للدولة وتجسيدا لتوجهات مخطط التنمية 2026-2030، ستتكثف الجهود خلال سنة 2026 من أجل تسريع نسق تنفيذ الإصلاحات في مجال دفع الاستثمار الخاص من خلال مواصلة حذف التراخيص ومراجعة كراسات الشروط في اتجاه تبسيطها ورقمنتها. كما سيتمّ الاعتماد على إطار قانوني جديد للتجديد فضلا عن الإحاطة ومرافقة المستثمرين من خلال تركيز البوابة الوطنية للاستثمار التي ستمكن المستثمر من النفاذ إلى خدمات الهياكل المعنية بالاستثمار.

- **المحور الاستراتيجي الخامس: دعم مجالات التعاون الدولي**

تعمل مهمة الاقتصاد والتخطيط على دعم مجالات التعاون المالي الدولي من خلال حسن إعداد طلبات التمويل والتفاوض في شأنها للحصول على تمويلات بشروط تفاضلية ولتيسير شروط السحب. ولتحقيق هذه الأهداف تسعى مهمة الاقتصاد والتخطيط إلى تنويع مصادر التمويل وتعبئة موارد هبات والاستفادة من برامج التعاون الفني المتاحة في مختلف المجالات. وللغرض، سيتم خلال سنة 2026 اعتماد منظومة معلوماتية خصوصية لإحكام معالجة ملفات المصادقات على مشاريع التعاون الدولي ومتابعتها وتقييمها فضلا عن مواصلة تنفيذ استراتيجيات التعاون المتعدد الأطراف والثنائي وذلك بالإضافة إلى دعم برامج التعاون الفني وفقا للأهداف الوطنية لتشغيل التونسيين بالخارج وتوظيف الخبرات الوطنية في إطار برامج التعاون الثلاثي.

وقد ضُبِطت ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026 كما يلي:

- **اعتمادات الدفع:** 895,331 مليون دينار،
- **اعتمادات التعهد:** 896,331 مليون دينار،

II. أعمال اللجنتين:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة يوم الجمعة 07 نوفمبر 2025 للاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد

والتخطيط لسنة 2026، وذلك برئاسة السيدين صابر الجلاصي ومحمد الكو رئيسا اللجنتين.

وفي بداية الجلسة ذكّر رئيسا اللجنتين بالدور المحوري الذي تضطلع به وزارة الاقتصاد والتخطيط في رسم سياسات الدولة ووضع الرؤى الاستراتيجية نحو إرساء نموذج جديد للنمو الاقتصادي في أفق سنة 2030 مؤكدين على الأهمية التي تكتسيها سنة 2026 في بناء مسار المخطط التنموي 2026-2030 خاصة وأن الوزارة تعتبرها "سنة القطع مع التخطيط التقليدي".

كما أبرزا حجم الرهانات والتحديات التنموية المطروحة أمام الوزارة في كل المجالات خاصة وأننا في فترة حساسة رُفعت فيها شعارات عدة على غرار شعاري التعويل على الذات ودعم الدور الاجتماعي للدولة وفق خيارات سياسية يُفترض أن تُبنى على استراتيجية واضحة في تناغم بين حاجيات المواطن وأداء الحكومة.

إثر ذلك، قدم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عرضا حول الإطار العام لمشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026 وأبرز ملامحها ومؤشراتها. وأوضح أنه في إطار السعي لتحقيق الأولويات والخيارات الوطنية الرامية إلى تكريس عدالة اجتماعية واقتصادية وفقا لأحكام الدستور، تتمثل أنشطة مهمّة وزارة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026 في تحسين الأداء الاقتصادي وتطوير المنظومة الوطنية للإحصاء ودفع التنمية الجهوية، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار وتسهيل إنجاز المشاريع وتطوير مجالات التعاون الدولي المالي والفني وتحديث هياكل الوزارة ورقمنة خدماتها.

ثم قدم بسطة عن الهيكل التنظيمي للوزارة ومختلف الإدارات والمؤسسات الراجعة لها بالنظر، موضّحًا مختلف أدوارها في مجالات الاستثمار والتخطيط والتعاون الدولي والتمويل.

كما بيّن أنّ إعداد مخطط التنمية 2026-2030 تمّ بالتنسيق مع الدواوين والمؤسسات العمومية ذات العلاقة، مؤكدًا أهمية مراجعة قانون الاستثمار وتبسيط الإجراءات لتحسين مناخ الأعمال وبالتالي توفير عوامل نجاح تنفيذ المشاريع التنموية المرسومة.

كما أشار إلى أنّ الوزارة تعمل على تطوير الترابط البيني بين مختلف المصالح لضمان المزيد من الحوكمة في عملية الاستثمار، كما تعمل على دفع المتدخلين العموميين لاتخاذ إجراءات عملية ناجعة لتحسين ترتيب تونس حسب المؤشرات الدولية للتنافسية.

وفي عرضه للمعطيات الرقمية، أفاد السيد الوزير أنّ اعتمادات ميزانية الوزارة لسنة 2026 تقدر بـ 895,331 م د مقابل 958,000 م د لسنة 2025 مسجلة بذلك نقصا بنسبة 6,5 %، موضحا أن ذلك يعود أساسًا إلى إدماج عملة الحضائر الذين تقل أعمارهم عن 45 سنة وإلى تخفيض الميزانية المخصصة للإحصاء بعد استكمال التعداد العام للسكان والسكنى.

كما ذكّر أنه تم تخصيص53% من الاعتمادات الجملية المقترحة للبرنامج الجهوي للتنمية الموجه أساسا لتحسين ظروف عيش المواطنين وخلق موارد الرزق في الجهات، مبرزا أهمية الاعتمادات المخصّصة لبرنامج التنمية المندمجة التي بلغت حوالي 190 م د، بالإضافة إلى رصد اعتماد قدره 68 م د للمساهمات في رأس مال المؤسسات المالية والمنظمات الدّولية المتدخلة في تمويل التنمية وتخصيص اعتمادات بقيمة 61,5 م د لتغطية منح الاستثمار من قبل الصندوق التونسي للاستثمار المسندة للباعثين.

وتوقّف السيد الوزير عند الأهمية التي تم إيلاؤها إلى المشاريع التنموية، حيث بلغت حصة نفقات التدخلات الموجهة أساسا لخدمة التنمية حوالي 81,7 %، كما تطورت نفقات العمليات المالية المتمثلة في مساهمات الدولة التونسية بعدد من المؤسسات المالية الدولية بنسبة 11,9 %، في حين تراجعت نفقات التأجير للوزارة وهياكلها لتبلغ حصتها نحو 8,9 %.

كما قدم جملة من المعطيات التفصيلية لمختلف البرامج التي تضمنتها مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026 من حيث أهم محاور تدخلها وأهدافها الرئيسية ومكوناتها والميزانيات المخصصة لها. وتتمثل هذه البرامج في برنامج التوازنات الجملية والإحصاء وبرنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية وبرنامج التعاون الدولي وبرنامج الإحاطة بالاستثمار بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة.

وبيّن أن عدم استهلاك كامل الاعتمادات يعود إلى إشكاليات في الصفقات العمومية وإلى عدم الاستقرار على مستوى الهياكل الجهوية، مشيرا أنه تم تسجيل ارتفاع بنسبة 23,4 % في ميزانية البرامج الخصوصية للتنمية الجهوية لسنة 2026 مقارنة بسنة 2025.

وخلال النقاش، تقدم النواب بجملة من الملاحظات والأسئلة والاستفسارات حول عديد المجالات الراجعة بالنظر إلى الوزارة. وفي جزء من المداخلات، أكد البعض أن عمليات الإحصاء ضرورية وأن الأرقام هامة جدا بالنسبة إلى التخطيط الاستراتيجي في مجال التنمية الجهوية وهو ما يستدعي التسريع في استكمال مشروع القانون الجديد للإحصاء الذي يُنتظر أن يرفع من جودة الأرقام والاحصائيات ويمكّن من تشخيص واقع التونسيين بأعلى درجات المصداقية والواقعية وبالتالي من توظيفها على النحو الذي يستجيب لتطلعات المواطنين وانتظاراتهم على كل المستويات وفي كل جهات الجمهورية.

كما استأثر موضوع الاستثمار بحيز هام من التدخلات، حيث أكد عديد النواب على مزيد التركيز على موضوع التنمية الجهوية والتنمية المندمجة داعين إلى حسن توظيف ما تتيحه مختلف آليات التعاون الدولي وقنواته من فرص لبعث المشاريع والإحاطة بالمستثمرين ودعم المؤسسات التي تعاني صعوبات بما يمكّن من المحافظة على ديمومتها ودعم دورها في الاقتصاد الوطني وفي توفير مواطن الشغل والحد من مشكل البطالة.

وأكد أعضاء اللجنتين بالمناسبة على الدور الهام للاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني، معتبرين أن نسبة النمو المأمولة المقدرة بـ 33, % لا يمكن تحقيقها إلا بالتشجيع على الاستثمار واستقطاب المستثمرين من الخارج، مما يستدعي تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية لبعث المشاريع ومراجعة كراسات الشروط وحذف التراخيص ومزيد مرافقة الباعثين.

كما تعرّض عدد من النواب إلى الإشكاليات التي يطرحها تعدّد الهياكل المكلفة بالاستثمار على غرار الهيئة التونسية للاستثمار، ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد، ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، والصندوق التونسي للاستثمار والمجلس الأعلى للاستثمار...، معتبرين أن هذا التشتت يُربك المستثمرين. وطالبوا في هذا السياق بتوحيد هياكل الإسناد والمرافقة والتفكير في إحداث قطب استثماري موحد، مع مزيد التركيز على رقمنة الإدارة وتحديثها.

وأحيل الكلمة إلى زميلتي لمواصلة قراءة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائبة المحترمة السيدة سعيدة شقير، نائب رئيس لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فلتتفضل.

السيدة سعيدة شقير، نائب رئيس لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب مرة أخرى بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الإطار الوزارة المرافق له وكذلك زملائنا الكرام من الغرفتين،

أواصل قراءة التقرير،

كما أوصوا في هذا الإطار بضرورة العمل على التوزيع الجيد والمحكم لمكاتب النهوض بالاستثمار الخارجي المفتوحة خارج تونس والانفتاح أكثر على وجهات أخرى وخاصة من البلدان الافريقية، معبّرين عن استيائهم من الحضور الضعيف نسبيا لتونس بتلك البلدان مقارنة بدول أخرى رغم توفّر الكفاءات والقدرات الوطنية. ودعوا بالمناسبة إلى ضرورة العمل على إيجاد الحلول الكفيلة بالحد من ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات التونسية التي يتم استقطابها من الخارج وذلك بوضع ما يمكن من آليات لتشجيعها على العودة أو على الاستثمار ببلادنا.

وفي سياق متصل، أكد عدد آخر من المتدخلين على ضرورة مراجعة عديد الاتفاقيات حتى نكون فاعلين وحتى تكون زمام الأمور بأيدي الدولة التونسية، مطالبين بالمحافظة على المال العام وبمزيد ترشيد توظيف مواردنا المالية من العملة الصعبة عبر التصدي لظاهرة التوريد العشوائي، على غرار توريد الموز وغيره من المواد الأخرى في حين يتوفر ببلادنا رصيد هائل من المنتوج الوطني للغلال كالتمور والتفاح والرمان وغيرها التي تغنينا عن مثل هذه المنتوجات وتحد بالتالي من استنزاف مخزوننا من العملة الصعبة.

من جهة أخرى، شدد عدد من النواب على ضرورة المراجعة الجذرية للإطار التشريعي الحالي للاستثمار ببلادنا، وخاصة مجلة الصرف ومجلة الاستثمار، بما يجعله مواكبا لمتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية وفق رؤية استشرافية، هذا بالإضافة إلى مزيد دعم دور مؤسسات التمويل والإقراض على غرار بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

هذا وأكد جميع المتدخلين أن الهدف الأساسي لوزارة الاقتصاد والتخطيط لا بد أن يتركّز حول ضرورة تحسين ظروف عيش المواطن في جميع مناطق الجمهورية وخاصة المناطق الداخلية التي تعاني من التهميش وذات المؤشرات التنموية المتدنية وذلك من خلال إنجاز مشاريع البنية التحتية من طرقات ومسالك ريفية وشبكات التنوير والماء الصالح للشرب وإحداث المزيد من المؤسسات التعليمية وتوفير وسائل النقل والخدمات الصحية والبنكية والبريدية وغيرها وتقريبها من المواطن في إطار تجسيم مبادئ الدولة الاجتماعية العادلة التي ينادي بها الجميع.

كما دعوا الوزارة إلى ضرورة إدماج البعد البيئي والطاقي ضمن السياسات العمومية مؤكدين على أهمية إيلاء القطاع الفلاحي الأولوية القصوى باعتبار ما تزخر به بلادنا من موارد فلاحية وباعتباره أهم الآليات الضامنة لتحقيق أمننا الغذائي إن توفرت الإرادة الحقيقية في توخي سياسة فلاحية ناجعة ومتكاملة. كما طالبوا كذلك بمزيد التنسيق بين وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة التجهيز والإسكان قصد إحداث المزيد من المناطق الصناعية في كل أنحاء الجمهورية في إطار التشجيع للمستثمرين على بعث شركات أو مصانع في عديد الجهات التي تفتقر إلى عديد المرافق على أن تكون الأولوية للمستثمر التونسي بما يساهم في خلق مواطن شغل إضافية ويمكّن الوزارة من القيام بالمهام الموكولة إليها وتنفيذ برامجها وتحقيق الأهداف المرسومة.

من جهة أخرى، أشار بعض المتدخلين إلى النقص المسجّل في الوسائل اللوجستية بالمندوبيات الجهوية إضافة إلى البطء في تحويل الاعتمادات المالية وترحيلها من سنة إلى أخرى مما أثر سلبا على نسق الإنجاز وتحسين الأوضاع التنموية بعديد المناطق. كما نبّهوا أن التوزيع الحالي للمندوبيات الجهوية للتنمية لم يعد يتماشى مع فلسفة التقسيم الإداري الجديد، مذكّرين أنه تم عقد جلسات عمل للنواب مع المندوبيات الجهوية وتم تقديم توصيات لإعادة هيكلتها بما يتماشى والرؤية الجديدة دون أن يتم اتخاذ إجراءات في الغرض إلى اليوم.

وشددوا على ضرورة وضع الآليات الرقابية الكافية والناجعة للمتابعة الدورية لمدى التقدم في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ومدى تحقيقها للأثر الفعلي والملموس لدى المواطن في مختلف الجهات.

كما طالب أعضاء اللجنتين بضرورة تشريك نواب الشعب من المجلسين في عمليات تقييم مسار التنمية في تونس وفي القيام بالتشخيص الشامل للمشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى تشريك مختلف الجهات المعنية في إطار اللامركزية.

وفي تفاعله مع المداخلات التي تعلقت بالمنظومة الوطنية للإحصاء، أفاد السيد الوزير أنه يُنتظر استكمال صياغة مشروع القانون الجديد للإحصاء في موفى سنة 2025 بالشراكة مع سائر الهياكل الإحصائية وتحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط ليتم خلال سنة 2026 القيام باستشارة موسعة لدى الهياكل المختصة حول مشروع القانون وضبط صيغته النهائية واستكمال خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصائيات، بالإضافة إلى الانطلاق في تنفيذ بقية المشاريع الاستراتيجية.

كما ذكّر في هذا الخصوص أنه تم ضبط المحاور الاستراتيجية والتدخلات ذات الأولوية لتطوير المنظومة الوطنية للإحصاء. وتتمثل هذه المحاور في تحسين حوكمة المنظومة الوطنية للإحصاء وتطوير آليات التنسيق، وتطوير قدرة الإنتاج الاحصائي على المستويات البشرية والمادية والمالية، والرفع من جودة الإحصائيات الرسمية، والنهوض بالتجديد والاستثمار في المصادر الجديدة للبيانات الإحصائية، بالإضافة إلى توسيع دائرة مستعملي الإحصائيات الرسمية إلى مختلف مكونات المجتمع التونسي والنهوض بالثقافة الإحصائية وتوظيف المعطيات الإحصائية.

أما فيما يتعلق بالتنمية القطاعية والجهوية، أوضح السيد الوزير أن مهمة الاقتصاد والتخطيط تعمل في إطار هذا المحور الاستراتيجي على إدارة البرامج الخصوصية لتنمية الجهات الداخلية وخاصة الإشراف على إعداد البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج الحضائر الجهوية وبرنامج التنمية المندمجة.

ففي إطار البرنامج الجهوي للتنمية، سيتم رصد اعتمادات بحوالي 300 م د في ميزانية الدولة لسنة 2026 بعنوان تدخلات لتحسين ظروف العيش و2,5 م د بعنوان التكوين المهني، بالإضافة إلى اعتمادات

بقيمة 20 م د بعنوان آلية اعتماد الانطلاق منها 15 م د للمساهمة في التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن و5 م د للمساهمة في التمويل الذاتي لمشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

أما فيما يتعلق ببرنامج الحضائر الجهوية، فستواصل مصالح مهمة الاقتصاد والتخطيط الإشراف على البرنامج من خلال استكمال خلاص عملة الحضائر وتطبيق الزيادة في الأجر الأدنى المضمون المنصوص عليها بالأمر عدد 419 المؤرخ في 09 جويلية 2024 وتحمّل مصاريف التغطية الاجتماعية. هذا، ويجدر التذكير أنه سيتم سنة 2026 استكمال برنامج إدماج عملة الحضائر في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية في اتجاه إنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر.

وبالنسبة إلى برنامج التنمية المندمجة، ستشهد سنة 2026 التسريع في نسق تنفيذ مشاريع القسط الثالث من هذا برنامج بعد أن حظي عدد هام من المشاريع بمصادقة لجنة القيادة خلال سنة 2025، حيث تم تخصيص اعتمادات تعهد ودفع بقيمة 75،7 م د للغرض. كما سيتم استكمال جميع العناصر المتبقية ضمن القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة واسترجاع تسبقة ميزانية الدولة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم تخصيص اعتمادات تعهد ودفع بقيمة 113،3 م د للغرض، بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ مشروع التنمية الحضرية المتكاملة بولاية القصرين باعتمادات قدرها 2،0 م د تعهدا ودفعا لسنة 2026.

وفي إطار دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال، أكد أنه سيتواصل العمل على الإصلاحات الهيكلية لمنظومة الاستثمار عموما وذلك من خلال طرح مقاربة تشريعية جديدة وإعادة حوكمة الهياكل المشرفة على الاستثمار قصد إعطائها أكثر نجاعة وفاعلية في التعامل مع مختلف الأطراف المتداخلة في عملية الاستثمار. هذا، وسيتواصل خلال سنة 2026 العمل على استقطاب الاستثمار الخارجي خاصة المشاريع ذات القيمة المضافة العالية وذات التشغيلية الكثيفة. وللغرض، سيتم التركيز على الوجهات التقليدية والانفتاح التدريجي على وجهات جديدة من خلال إعادة توزيع خارطة مكاتب النهوض بالاستثمار الخارجي المفتوحة بالخارج.

هذا وقدم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط جملة من الأجوبة والتوضيحات المبدئية حول ما توجه به النواب من أسئلة واستفسارات حول عدد من المسائل الأخرى على أن يتم عرضها بأكثر تفاصيل خلال الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2026.

كما عبر في ختام جلسة الاستماع عن انفتاح الوزارة واستعدادها للتعاون مع النواب عامة وأعضاء اللجنتين خاصة والعمل معهم وفق رؤية تشاركية بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية بما ييسّر تحقيق الأهداف المنشودة ويرتقي ببلادنا.

III. قرار اللجنتين:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم إنهاء النظر في مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنتين على هذا العمل الهام والجاد والآن نمر إلى النقاش العام في جزئه الأول المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا للسيد رئيس مجلس نواب الشعب،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

السيدات والسادة الإطارات السامية للوزارة المرافقين له،

السيدات والسادة نواب البرلمان التونسي،

أسعد الله صباحكم جميعا بكل خير ومرحبا بكم،

في البداية أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى السيدات والسادة أعضاء لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب وأعضاء لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم على ما تقدموا به من تقرير قيم وما تضمنه من مقترحات جادة وتوصيات بناءة في هذا التقرير.

كما يشرفني أن أرحب بالسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والسيدات والسادة الإطارات السامية المرافقة له وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السيدات والسادة نواب المجلسين على تضحياتهم المبذولة وعلى التزامهم الدائم بقضايا شعبنا.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مهمة وزارة الاقتصاد والتخطيط هي فرصة هامة للتأكيد على دور الوزارة الريادي في تعزيز مسار التنمية في بلادنا وضمان اتخاذ قرارات اقتصادية واجتماعية تعكس تطلعات المواطنين في كل الجهات، كما نثمن الدور الفاعل للمجالس المنتخبة محليا وجهويا وإقليميا في صياغة مشروع مخطط التنمية 2026-2030، إذ تمثل هذه المجالس الأداة الأهم لترجمة احتياجات المواطنين إلى أولويات تنموية واقعية قابلة للتنفيذ، فمشاركتها في إعداد هذا المخطط هو التزام حقيقي بمبدأ المشاركة الشعبية الواسعة في صناعة القرار وتضمن أن تكون التنمية شاملة ومتوازنة، مع مراعاة خصوصيات الجهات وإمكاناتها وهذا ما يعزز فرص نجاح البرامج التنموية على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

فمخطط التنمية في أول تجربة وطنية تكرس إرادة الشعب بمختلف فئاته وجهاته من خلال اعتماد منهجية تصاعدية تبدأ من المجالس المحلية مرورا بالمجالس الجهوية والإقليمية وصولا إلى المستوى الوطني، ستظل تعبيرة صادقة لسياسة تنموية جديدة تضمن تلبية الاحتياجات الفعلية وتحقق العدالة والتوازن بين الجهات.

وفي إطار هذه المنهجية يؤكد المجلس الوطني للجهات والأقاليم، على ضرورة التركيز على تعزيز البعد الاجتماعي والاقتصادي والعدالة المجالية عبر دعم الفئات الهشة وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية مع تكريس التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة بما يحقق العدالة الاجتماعية الفعلية المنشودة.

كما يشدد المجلس الوطني للجهات والأقاليم أيضا على تعزيز الموارد الذاتية للدولة والاعتماد على السيادة الاقتصادية من خلال الحد من التهرب الجبائي وإدماج الاقتصاد الموازي وتنويع مصادر

تمويل الميزانية بما يضمن استقلال القرار الاقتصادي على المستوى الوطني والجهوي، ويؤكد أيضا على أهمية دعم التشغيل والمبادرات الاقتصادية المحلية عبر دفع فرص العمل وخاصة لفائدة الشباب المعطل وتشجيع المبادرات الخاصة والمشاريع الصغرى ضمن برامج تأطيرية وجهوية وربط الاستثمار العمومي بالاستثمار الخاص لتسريع النمو الاقتصادي ودعم البرامج التنموية على المستوى الجهوي والإقليمي، بما يحقق العدالة في توزيع المشاريع والفرص.

كما نؤكد أيضا في المجلس على أهمية التحول الرقمي للإدارة العمومية لتسهيل الخدمات وتحسين جودتها وتعزيز الشفافية وتطوير الترابط بين مختلف مستويات الإدارة بما يرفع نجاعة الأداء ويعزز علاقة المواطن بالدولة.

ختاما، مع انطلاق مناقشة مهمة وزارة الاقتصاد والتخطيط، نأمل أن تكون هذه الجلسة مناسبة لتعزيز مسار الحوار المشترك بين الوزارة وممثلي الشعب من أجل بلورة خيارات تنموية شاملة، تحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وتضع تونس على مسار التقدم والازدهار.

وفقنا الله جميعا، لما فيه خير تونس وشعبها ونمر إلى النقاش العام وأحيل الكلمة بداية إلى السيد النائب المحترم علي ماجري، له دقيقتان.

السيد علي ماجري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

السادة الحضور الكرام،

بصفتي نائب عن ولاية منوبة، الإقليم الثاني في حاجة ماسة إلى قرارات ثورية ومشاريع عصرية متجانسة، ضرورة التسريع في برامج التنمية المندمجة وماذا تحقق من اجتماعات المشاريع العمومية في اجتماع اللجنة.

في ولاية منوبة الاستثمار الخارجي ضعيف خاصة في المجال الصناعي، توقعات التنمية لولاية منوبة ضئيل جدا، وضع عقاري مكبل للتنمية خاصة في معتمدية البطان، عدم التنظيم وتهيئة المجال الترابي، تم التخلي عن إحداث منطقة صناعية بمعتمدية طبربة ولم يقع تعويضها رغم حاجة الجهة لها.

المنطقة الصناعية سيدي عاشور برج العامري تم بيع مقاسم صناعية رغم أن المنطقة الصناعية غير قابلة للاستغلال، السوق اليومية بالبطان إلى الآن مشروع معطل، نريد الحقيقة، نطلب منكم أن تدخلوا الفرحة لأهالي البطان فهم بحاجة ماسة إلى حلول ولا نريد تكرارا للوعود دون تنفيذ.

مستوصف الدخيلة مشروع متعطل بسبب نقص التمويل، نرجو البحث عن حل لهذا المستوصف، القاعة المغطاة بالشويقي مشروع معطل، مغيب ونحن متمسكون به، نرجو إدراج المنطقة الصناعية بالمهرين لتكون منطقة صناعية نموذجية بمعتمدية البطان، الأرض موجودة، مشروع مركز الفحص الفني بوادي الليل، هذا المشروع لم يرى النور بعد، مقترحي إضافة عنصر توظيف واستغلال جبل النصارين على مستوى العروسية وبرج التومي كفضاء ترفيهيا رياضيا سياحيا.

سيدي الوزير، نرجو منكم القيام بزيارة ذات بعد تنموي لولاية منوبة.

هناك شغور بأربع إدارات جهوية من بينها الإدارة الجهوية للتنمية، نرجو تفعيل المشاريع المقترحة في برنامج المخطط القادم في جميع المجالات لولاية منوبة.

وفي إطار الشفافية والمصداقية، إعلام المجلسين بالقروض الخارجية التي تهم التنمية، ما هو دور وزارة الاقتصاد في المجمع الكيميائي بقابس؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أكرم بن سالم، له ست دقائق.

السيد أكرم بن سالم

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

قبل كل شيء أريد أن أعلمك السيد الوزير بأنني أكن لك كل التقدير والاحترام لشخصك ولشخص كل الإطارات والوفد المرافق لك،

اسمح لي السيد الوزير بأن أكون معك اليوم صريحا وواضحا بخصوص دور وزارتكم الموقرة في الدولة التونسية وتأثيرها على الشعب التونسي وحياة الشعب التونسي.

اسم وزارتكم هي الاقتصاد والتخطيط في دولة اقتصادها يعاني من صعوبات كبرى وفي دولة تسير نحو المجهول بدون استراتيجية أو خطة واضحة في أي قطاع.

عندما أفتح اليوم كتاب ميزانيتكم، أجد أن البرامج والاستراتيجيات لا تحصى ولا تعد، مصطلحات، تتفننون في عدها وفي كتابتها، استراتيجيات وخطط وتوازنات وتطوير ومزيد دعم الاستثمار وتوفير مناخ الاستثمار وتحسين نجاعة الأداء و و و.

السيد الوزير، أظن أنك قد نسيت أن لديك اليوم ضغط جبائي بـ 25,3% فعندما يأتي المستثمر اليوم لتونس ويرى كمية الضغط وكمية الجباية التي عليه دفعها على كل مليم يتحصل عليه يعرف أن تونس ليست بلد استثمار، عندما نجد اليوم أن هذا الكتاب يعيد نفس الأرقام وفي نفس المؤشرات وفي نفس المصطلحات، ولكن عل أرض الواقع لا يطبق شيء نعرف أن وزارتكم غير قادرة لا على النهوض بالاقتصاد، لا على التخطيط المستقبلي، قلتم السنة الفارطة أنه بإمكاننا تحقيق نسبة نمو بـ3،2 % والحمد لله، العوامل الطبيعية ورحمنا الله بالأمطار وأسعار البترول انخفض وعائدات السياحة وعائدات أبنائنا بالخارج، بكل هذا حققنا بصعوبة نسبة 3,4 وهذه السنة تتحدثون عن 3،3، من أين ستأتون بها، بأي خطة، بأي إستراتيجية؟ لا يوجد أي شيء.

سيدي الوزير، سأحدثك عن ولاية المهدية التي تحتل المرتبة الثالثة في إنتاج زيت الزيتون وتحتل المرتبة الثانية في إنتاج الحليب. ما هي استراتيجية الوزارة في الفلاحة بهذه الولاية، ما استراتيجية الوزارة في السياحة في هذه الولاية التي أكثر من 70% من شريطها الساحلي غير مستغل، ما برنامج الوزارة وتخطيطها بخصوص السوق الحرة بمدينة الجم وللتجارة وسط ولاية المهدية؟ لا شيء، لا توجد سوى الوعود وكل الوعود حبر على الورق وهناك فن كبير في اختيار المصطلحات.

عندما نتحدث اليوم السيد الوزير عن ولاية المهدية لا يمكنني أن أحدثك سوى عن المشاريع المعطلة تتحدثون عن برامج تنمية مندمجة وتنمية مستدامة وغير ذلك لكن لا يوجد شيء على أرض الواقع، ولاية

تعاني من الفقر والتهميش من أبنائها الذين هاجروا من تونس وأبناء المهدية يحتلوا المراتب الأولى على مستوى إدخال العملة الصعبة، ماذا يربح هؤلاء المواطنين هناك، أين المهدية من حساباتكم، أين المهدية في دفاتركم، أين المهدية وسط أرقامكم؟ غير موجودة، لا توجد سوى الوعود ودائما نتحدث عن خطط وهمية. اليوم السيد الوزير عندما نتحدث عن لحظة 25 جويلية التي جاءت لتضمن العدالة ولتضمن حق الجهات المنسية، لم نر سوى الوعود، اليوم المهدية في حاجة لمجلس وزاري مضيق لأن ولاية المهدية لم تربح منكم شيء لا في برامجكم ولا في حساباتكم.

سأحدثك اليوم السيد الوزير عن المخطط فوزارتكم والإدارة قامت بالسطو افتكت دور المجلس الوطني للجهات والأقاليم لتعطي لنفسها الحق في اختيار المشاريع التي تليق بالولاية، لا تعلمون شيء ولم تعد لديكم سلطة على الولاية وعلى المواطنين وعلى الشعب التونسي، يكفي. المجلس الوطني للجهات والأقاليم تم إحداثه ليضمن العدالة لكنكم اليوم لم تتركونا نعمل، لقد قمتم اليوم بتوظيف إدارة لنا تتحكم في المجالس المحلية وتتحكم في المجال الجهوية واليوم تتحكم في المجالس الإقليمية لتمرير برامجكم والدليل على ذلك أنه في سنة 2026 جلبتم لنا 583 مشروعا مسقطا من عندكم وأعطيتموه الشرعية وغلفتموه باسم المخطط التنموي، لا لن يمر ولن أصادق عن ميزانيتكم وميزانية الدولة التونسية لسنة 2026 لن أصادق عنها لأنها كلها برامج مسقطة ولأنكم لازلتم تمارسون دوركم، لأنكم وضعتم أيديكم على البلاد، على أساس أنكم تحكمون وحدكم وأنكم أنتم فقط الذين تفهمون.

كل النواب في المجلسين قدموا لكم إستراتيجيات وجلبوا لكم حلولا وجلبوا لكم إعادة نظر في منظومة الدعم، في الاقتصاد الموازي، في التجارة، السياحة لكنكم لا تسمعون، أنتم تعملون وحدكم ومنفردين بالرأي وهذا الوضع هو الذي جاء بلحظة 25 جويلية وهذا الشيء الذي أدى إلى الحديث عن البناء القاعدي ومن أجل هذا الشيء تم تشكيل المجلس الوطني للجهات والأقاليم، لقد غيبتمونا اليوم. أنتم تدعون في وجوهنا أنكم تعملون معنا وأنكم بصدد التنسيق معنا وأنكم تستشروننا، ولكن هذا كله كلام، لا يوجد منه شيء على أرض الواقع، تأتوننا بالبرامج المسقطة وتجلبون لنا مشاريعكم وتغلفونها وأعيد وأقول تغلفونها باسم 2026-2030، لا تتحدثوا عن المخطط فنحن لم نصادق عنه بعد، لم نراجعه بعد، مازلنا لم نطلع حتى عليه، فلا يحق لكم الحديث عنه ولا يحق لكم إعطاء الشرعية به لمشاريعكم المبرمجة من إداراتكم ومن إدارتكم وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيدة نورس الهيشري، له ست دقائق.

السيدة نورس الهيشري

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير مرة أخرى للجميع،

كما قال السيد رئيس مجلس نواب الشعب، نحن الآن في مرحلة التحرر الوطني، علينا أن نضحي وأن نعمل.

سيدي الوزير، أنا اليوم لن أنطلق من ميزانية وزارة التخطيط، لكن في الحقيقة في كل مرة أجد نفسي مجبرة على الرجوع والخوض في فلسفة مشروع البناء القاعدي الذي انبثق منه المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

لا أتصور نفسي اليوم كنائب أن أفسر لعضو الحكومة الذي يهتم بالاقتصاد والتخطيط وهو أيضا يهتم بالمخطط معنا، ما هو دور المجالس وما هو دورنا اليوم وماذا جاء في الدستور وماذا جاء في القانون وماذا جاء في المراسيم؟

أولا، ما لاحظناه سيدي الوزير، من الجلسات والندوات أنها تقتصر فقط على رؤيتكم للبناء القاعدي كمسار انتخابي فحسب، أما على أرض الواقع سيدي الوزير لا يوجد بناء قاعدي.

سيدي الوزير، بأي صفة تسمح لنفسها وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعدي على دستور 25 جويلية 2022، بأي حق تسمح لنفسها وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعدي على حق المجلس الوطني للجهات والأقاليم في مخطط التنمية وفي مجال التنمية؟

أنا اليوم لن أناقش هذه الميزانية عندما أجد اليوم 583 مشروع تم عرضها بقيمة 940 مليار ولم يتم عرض المخطط للمصادقة، مازال مشروعا كيف قمت بتمريره السيد الوزير وجئت في اللجنة وتحدثت وقلت لقد عرضنا على المجالس المحلية 583 مشروعا، كيف ذلك السيد الوزير؟ هذه مغالطة للسيد رئيس المجلس وللشعب التونسي لأنكم شرعتم في إعداد ميزانية الوزارة منذ شهر مارس، المجالس المحلية أتمت المخطط في آخر جوان، المجالس الجهوية أعدت لكم المخطط في جويلية ومجلس الأقاليم أعد لكم المخطط الإقليمي في أواخر شهر أوت -سبتمبر، في هذا الوقت كانت الميزانية جاهزة، كيف أخذتم منهم السيد الوزير المشاريع وكيف أدرجتموهم؟ حتى بالفترة الزمنية غير قابل للنقاش.

السيد الوزير، هذا تعدي صارخ على نواب الشعب وعلى دورهم الأساسي الذي جئنا من أجله اليوم إلى المجلس.

اليوم السيد رئيس المجلس، أشكر المجالس المحلية من المحلي إلى الجهوي فالإقليمي لأنهم تعبوا وعملوا وسهروا من أجل إعداد مخطط نابع من الشعب التونسي، فالناس جلسوا بالمقاهي واستمعوا للمواطنين واستدعوا في الجلسات واستمعت لمواطنين ومجتمع مدني ومنظمات وجمعيات، ليخرجوا بمخطط نابع من الشعب التونسي، ولكن ما نراه اليوم هو مغالطة لأن الوزارة وضعت رؤيتها ورؤية الإدارة سيدي الوزير.

اليوم السيد رئيس المجلس، اليوم كل المديرون الجهويون يطلبون منهم أن يمرروا كل شيء والوزارة ستقوم بالفرز، كيف تطلبون أن نمرر كل شيء ثم ستفرزون، هل هي "بالة فريب" لتقوم الوزارة بفرزها؟

السيد الوزير، هل تعلم أن في كل معتمدية وضع لك المواطنون مطالب يطالبون بمستشفيات وبدور ثقافة، فالناس طلبوا أشياء كثيرة حتى بالعقل مشاريع غير قابلة للتنفيذ، ماذا يقولون هناك للمديرين الجهويين، هم لا يسيطرون عليهم السيد الوزير فهم محايدين، ولكن يطلبون منهم أن يمرروا كل شيء، ما معنى مرروا كل شيء ألا نعلم نحن بإمكانيات الدولة التونسية؟

سيدي الوزير، ما انتهجتموه يتنافى مع روح المشروع وأهدافه بمجرد عدم التداول فيه مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم وهو انقلاب واضح وصريح على أسس التشاركية وتكريس ضمني للمركزية وبالتالي ما نؤكد عليه اليوم هو التزامكم بذات السياسات الكلاسيكية

في إدارة العملية التنموية وما نخشاه هو إنتاج مخطط تنموي على شاكلة المخططات السابقة والتي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الشعب التونسي وتحقيق حقوقه.

سيدي الوزير، لا نسمح بأن تكون المجالس المنتخبة ديكورا ديمقراطيا لسياساتكم العميقة ولن نسمح بأن تكون الوظيفة التنفيذية المحددة في العملية التنموية، وقتها لا يمكن الحديث لا عن بناء ولا على تشييد ولا حتى على تشاركية.

سيدي الوزير، أعود بك إلى الشأن الجهوي لولاية نابل وما أدراك ما ولاية نابل، كتاب بأكمله بعد ما رأيته سيدي الرئيس بعد 11 سنة بقيت فيها الولاية مجمدة جراء التمييز الإيجابي، إلى حد اليوم مشاريع معطلة، إلى حد اليوم لا يوجد أي شيء، كتاب بأكمله لا يوجد به أي مشاريع ولا يوجد فيه حتى الخوض في معطلة لولاية نابل، إلى متى ستتواصل السيد الوزير هذه السياسة مع ولاية نابل؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فهمي مبارك، له أربع دقائق.

السيد فهمي مبارك

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لكم،

السيد رئيس المجلس،

لو نعتبر الحكومة جسدا فستكون وزارة الاقتصاد والتخطيط هي المخ والعقل المدبر والمفكر والمبرمج والمسير للمخططات التي تسير عليها البلاد ولقد اتضح بالكاشف اليوم السيد الرئيس، أننا بصدد "إحضار الحصير قبل الجامع"، عندما أسمع اليوم 583 مشروع كان منطلقها المجالس المحلية التي خرجنا منها بقيمة 940 مليارا، في هذا الوقت نتوجه إليك بسؤال السيد الوزير، أين إحنا؟ أين نحن من كل هذا السيد الوزير؟ كنا نعتقد أن هناك تشاركية وأن هناك قطعا مع المركزية، ولكن ها نحن نعيش في أبهى تجليات المركزية، في إعداد المخطط وسنصل إلى المخطط وأنا متأكد أن الكلمة الكبرى ستكون لكم في هذا المخطط.

في موضوع آخر السيد الوزير، البلاد يكفيها من المجلات، من مجلة المحروقات، مجلة الصرف، مجلة المياه، مجلة الاستثمار أو الاستحقار للمستثمرين الأجانب أو التونسيين.

سيدي الوزير، مجلة الاستثمار هذه أسمع عنها منذ سنتين ستأتي سوف كذا، اليوم، غدا، هذه البوابة الرقمية التي ستسهل وستبسط من جلسة سابقة لمجلة الاستثمار قلتم أن هذه البوابة ستكون جاهزة في أواخر شهر جويلية، هذا في السنة الفارطة لا يوجد شيء، لم نر شيئا وهذه الوضعية تنطبق وتنعكس على المشاريع التنموية الكبرى في ولاية صفاقس سيدي الوزير، دون أن أسمي المشاريع، القاصي والداني أظن أن كل التونسيين أكثر من خمسين أو أربعين سنة ونحن نتحدث عن هذه المشاريع سيدي الوزير بقيت هذه المشاريع حبيسة الملفات، حبيسة الأدراج، السياسات، اللوبيات، متى ستتحركون السيد الوزير؟

في صفاقس السيد الوزير لدينا ثلاث مناسبات في السنة تقريبا: عيد الأضحى، عيد الفطر عند يلعب النادي الصفاقسي إن لم يكن هناك ملعب للنادي الصفاقسي لا توجد روح في البلاد سيدي الوزير، هل تستمعون للشارع، هل برمجتم هذا الملعب من جملة 583 مشروعا أو في المشاريع القادمة؟ لا أتخيل ذلك.

لو كانت هناك إرادة حقيقية سيدي الوزير، لعولنا على الرياضة اليوم في تونس، ملعب رادس لم يعد صالحا للعب السيد الوزير وسنجد أنفسنا في فترة ما أمام معضلة الملاعب الرياضية الصالحة للعب. صفاقس تنادي تقريبا منذ 25 سنة بالمدينة الرياضية، لا نريد المدينة الرياضية سيدي الوزير، نحن في حاجة لملعب؟ لا نريد ملعب، نريد توسعة السيد الوزير. حقيقة لا يستقيم الأمر هكذا السيد الوزير.

المترو الخفيف أصبح هذا الملف ثقيل وقلنا ذلك وما زلنا نعيد مترو خفيف، سيدي الوزير اليوم هناك سرقة لأموال الدولة، إدارة موجودة والناس يتقاضون أجورهم والمدير العام أحيل على التقاعد والمترو غير موجود. هل يقبل بهذا العقل السيد الوزير؟ هذا ليس من سنة أو من سنتين أو من ثلاث أو أربع أو خمس سنوات السيد الوزير، ألا يجب أن نتحرك، أهذا هو تخطيطنا اليوم السيد الوزير؟

تبرورة هذا ملف آخر السيد الوزير وأنتم على علم بهذا الملف وقلتم لنا سيتم حل...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيدة دلال اللموشي.

السيدة دلال اللموشي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، في الحقيقة ولاية الكاف المشاكل التي تعاني منها والموجودة فيها تستحق أكثر من الدقيقتين التي منحت لي الآن ولهذا سيدي الوزير اخترت أن لا أتحدث في مشاكل الكاف، فقط سيدي الوزير سأتوجه إليك بسؤال هو سؤال واحد ووحيد:

سيدي الوزير، ما الذنب الذي اقترفته ولاية الكاف، سيدي الوزير هل أن ولاية الكاف من المغضوب عليها مع بقية الولايات؟

سيدي الوزير كنت قد زرتنا في يوم الاستثمار وكنت أنا موجودة في يوم الاستثمار مع السادة النواب من الغرفتين، كنا قد واكبنا كامل اليوم وتنقلنا معك وذهبنا معك للعديد من المعتمديات وأحضرنا أيضا العديد من المستثمرين، منذ ذلك اليوم إلى غاية اليوم ومنذ ذلك اليوم ما قبل السنة، إلى اليوم السيد الوزير تمكنت من مقابلتك هنا، لا اتصال بنا لا بنواب الغرفة الأولى ولا بنواب الغرفة الثانية لم تعلمنا السيد الوزير بما هو موجود وبما هو غير موجود.

السيد الوزير لماذا ملف ولاية الكاف في الرف سيدي الوزير؟ لا أريد أن أعلمك بأن هناك مشروعا أو مشروعين معطلين، أريد أن أقول لك بأن ولاية كاملة معطلة، ولاية باثني عشر معتمدية و12 معتمدية بعماداتها لم يتم حل مشكل أي مشروع، أي مشروع السيد الوزير.

السيد الوزير هل أن ولاية الكاف هي الوحيدة؟ أنا لا أتحدث أبدا جهويات، ولكن صدقني السيد الوزير والله العظيم لقد أرغمتمونا على الحديث عن الجهويات، ولاية الكاف وقد أدخلت مداخلة في مداخلة، منذ أربع أيام مرت كنت أتجول في رواق البرلمان مع السيد وزير التجهيز رأيت كل الولايات في عرضه، جميع الولايات حتى الولاية التي لم أقرأ اسمها قرأت اسمها من بعيد إلا ولاية الكاف، ما بها ولاية الكاف سيدي الوزير؟

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم هيثم صفر، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد هيثم صفر

شكرا السيد الرئيس،

أجدد الترحاب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط ومرافقيه كما أرحب بزملائي النواب من الغرفتين،

بداية أريد أن أثمن مجهودات الوزارة بكل هياكلها وإطاراتها وأعوانها لما يقومون به على مستوى الأقاليم والجهات من خلال المرافقة في إعداد المخطط أو من خلال ما ينجز من برامج ومشاريع التنمية المندمجة ومشاريع التنمية الجهوية بكل أنحاء البلاد وأتساءل بالنسبة إلى برنامج التنمية المندمجة الذي نشهد نهاية مشاريعه، هل من جيل جديد خلال سنة 2026 والسنوات القادمة ولو على مستوى الدراسة وتقييم ما تم إنجازه؟

ثانيا، فيما يتعلق بتقسيم الدواوين، المخطط حضر وإلى الآن لم يتم تقسيم الدواوين والإقليم الثالث لديه ثلاثة هياكل للتنمية وإذا كنت في حاجة إلى معطيات تهم الإقليم كامل، إلى من سأتجه؟ تذهب إلى الوسط الغربي، يقولون لك لدي ولايتين، تذهب إلى المندوبية العامة تقول لدي ثلاث ولايات تابعة للإقليم الثالث، تذهب إلى الشمال الغربي تقول لدي ولاية واحدة وعندما تريد التنسيق في مشروع إقليمي خاصة بخصوص إنجاز مشاريع مشتركة ماذا سنفعل أو لماذا تم بعث الإقليم؟ لذلك كان عليكم إدراج نظرة وتقسيم جديد لتثبتوا أنكم قد تبنيتم المشروع بجدية.

فيما يتعلق بالاستثمار الخاص والتشجيع على الانتصاب وبعث مشاريع بمناطق التنمية الجهوية، فإن ولاية المهدية بكامل مناطقها الداخلية وحتى الساحلية تعتبر مناطق تنمية جهوية، إذا اعتمدنا مؤشرات الجاذبية ومؤشرات التنمية، فمعتمدية ملولش الساحلية ترتيبها 210 أي ضمن المعتمديات الأخيرة في ترتيب البلاد وإدراج معتمدية بومرداس ضمن مناطق التنمية الجهوية أصبح ملحا لتنفيذ القطب التنموي المندمج بالمسلان بمختلف مكوناته، من ذلك المنطقة الصناعية الإقليمية على مساحة 100 هكتار ومحطة التطهير للمعالجة الثلاثية لاستعمال المياه في الري الفلاحي ومدرسة لضباط صف الديوانة وحي سكني للوكالة العقارية للسكنى.

فهذه المنطقة أصبحت تتبع ترابيا معتمدية بومرداس بعد مراجعة الحدود الإدارية للمعتمديات وهي غير مصنفة بالمناطق ذات التنمية الجهوية وهو ما أصبح عائقا أمام التقدم في إنجاز البرنامج وتنفيذه، باعتبار صعوبة تأمين التمويل اللازم بما أنه بومرداس ليست مصنفة تنمية جهوية لجلب الاستثمار وإضافة إلى كونها تحتل المرتبة 190 وطنيا من خلال مؤشر التنمية الوطني وهي مرتبة تؤكد الضعف وضرورة التدخل العاجل لتحسين الوضع التنموي لهذه المعتمدية، على غرار بعض المعتمديات التابعة لولايات أخرى، فالأفضل في الترتيب تم إدراجها كمناطق تنمية جهوية كمعتمدية سيدي الهاني مثلا في المرتبة 165، فمتى سيتم إصدار الأمر لتعديل القائمة وإدراج معتمديات ولاية المهدية؟ ولم لا يتم إدراج العمادات غير المحظوظة على غرار عمادة الحكايمة والجواودة والسعد التي أنتمي إليها وجلب الاستثمار إليها والتشجيع على إحداث المشاريع والمؤسسات الخاصة في مختلف القطاعات؟

سيدي الوزير، تعرف الوزارة بإنتاج المعلومات وجمع وإصدار المعطيات، فهل من جديد بالنسبة إلى سنة 2026 لتحسين ولتوفير المعلومات الدقيقة والعلمية على المستوى الجهوي والمحلي على مستوى العمادات، إذا أردنا النهوض بالعمل المحلي والجهوي وترشيد ومساعدة المجالس المنتخبة ولا بد من تطوير طرق جمع المعلومة وتحليلها وتركيز الآليات اللازمة لذلك على المستوى الجهوي والمحلي.

سيدي الوزير، أريد طرح تساؤلات بصفة برقية وأنتظر إجابات في شأنها:

ما هي المشاريع المبرمجة من المجالس المحلية في إطار مخطط 2026-2030 لفائدة ولاية المهدية والمندرجة ضمن ميزانية 2026 خاصة في مجال البنايات، البنية التحتية كالطرقات والمناطق الصناعية؟

هل تم إدراج برنامج توسيع المنطقة الصناعية بشربان لجلب الاستثمارات الخاصة وتخفيف البطالة في هذه الجهة؟ وهل تم برمجة طريق الرزاقية منزل حياة والذي كان ضمن برنامج التنمية المندمجة منذ 2017 وبعد القيام بدراسات وتحديد التكلفة بـ 14 مليون دينار، تم تأجيله لتوفير الاعتمادات في 2026؟

ما هو نصيب ولاية المهدية من الاستثمارات العمومية في قطاع الاقتصاد الأزرق الصيد البحري وتثمين المنتوجات البحرية؟ ماذا فعلت الوزارة في تنفيذ قرار السيد الرئيس المتعلق بجمع هياكل للمساندة ومرافقة الباعثين لولاية المهدية؟ لنا فرصة لجمع هذه الهياكل التي كلها متواجدة ببنايات على وجه الكراء وأريد أن أطرح عليكم مبادرة يمكن أن تكون تجربة نموذجية لتطبيق رؤية السيد الرئيس في الموضوع.

بداية من ميزانية سنة 2026 دون برمجة اعتمادات إضافية، تتمثل المبادرة في برمجة فضاءات مختصة للإحاطة ومرافقة الباعثين في بناء مركز العمل عن بعد بالمهدية المبرمج إنجازه بعد إتمام عملية تخصيص الأرض قرب المعاهد العليا بالرجيش، فضاءات مختصة لكل قطاع تتضمن مصالح "API" ومصالح "APIA" ومركز الأعمال وإدارة التنمية الجهوية وتعمل على توجيه الإحاطة ومساعدة الباعثين في مختلف المجالات وخاصة كل ما هو رقمي وعن بعد وعوض أن يتم تخصيص الأرض لفائدة مركب الغزالة الرافض لذلك، مما جعل المشروع يشهد تأخير تخصص لفائدة وزارة الاقتصاد والتخطيط لإنجاز مركز العمل عن بعد، المبرمج إنجازه في برنامج التنمية المندمجة.

أريد التطرق إلى 583 مشروع في المجالس المحلية والتي من المفروض أن تعرفوا بها لأنه للأمانة جميع المعتمديات الآن بولاية المهدية تسأل عن المشاريع التي تمت برمجتها، صحيح دستوريا وهذا موجود حسب الفصل 84: "تعرض وجوبا على المجلس الوطني للجهات والأقاليم، المشاريع المتعلقة بميزانية الدولة ومخططات التنمية الجهوية والإقليمية والوطنية" وأنتم قمتم بوضع مشاريع محلية، لكن كان من المفروض السيد الوزير أن نطلع عليها الأقل ليمكننا إجابة منظورينا في المجالس المحلية، شكرا سيدي وزير.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم بلال السعيدي، له أربع دقائق.

السيد بلال السعيدي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس وكافة الزملاء،

نجدد ترحيبنا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

سيدي الكريم، اليوم نتحدث عن التنمية لا كشعار، بل كحق، عن الاستثمار لا كأرقام جامدة، بل كأمل معلق في أعناق شباب ينتظر منذ سنوات أن يفتح له باب واحد نحو المستقبل.

سيدي الكريم، اليوم ولاية المنستير بكل معتمدياتها تصنف حضريا مائة بالمائة لكن ما معنى حضريا؟ هل يعني ذلك أن التنمية متوفرة، هل أن البنية التحتية مكتملة؟ هل أن الاستثمار متحرك؟ هل أن البطالة منخفضة أم أن التصنيف أصبح مجرد عنوان فضفاض يخفي خلفه حرمانا تراكم لسنوات؟

نحن نثمن إدراج معتمدية الوردانين ضمن البرنامج الوطني لمناطق التنمية الجهوي المندمجة لكن كيف يعقل أن تستثنى معتمدية بني حسان وهي معتمدية تعاني من نفس الهشاشة ومن نفس النقائص ومن نفس الحاجة إلى بنية تحتية لائقة وإلى مشاريع اقتصادية تدعم النسيج المحلي وتشغل أبناء الجهة؟

لهذا نطالبكم اليوم بوضوح ودون مواربة بإدراج معتمدية بني حسان ضمن برنامج التنمية المندمجة، كما نطالب أيضا بالترفيع الفعلي في الميزانيات المرصودة للبرنامج لأن التنمية المندمجة لا يمكن أن تبنى بفتات الأرقام ولا ببرامج شكلية لا تتجاوز حدود الورق.

سيدي الوزير، عندما نتحدث عن التشغيل فإننا لا نتحدث عن أرقام في تقرير، بل نتحدث عن آلاف الشباب الذين ينتظرون فرصة واحدة فقط، فرصة يخلقونها بأيديهم إن وجد التمويل، اليوم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة "start up" تحتاج إلى تمويلات حقيقية، قروض ميسرة، صناديق دعم ومناخ ثقة لكن ما الذي يحدث؟ البنوك لا تنخرط، بل تتعامل مع المستثمر الشاب بعقلية الخوف، لا بعقلية المواكبة وتركنا البنك التونسي للتضامن وحده في الواجهة، في حين أنه من المفروض أن يكون مجرد عنصر ضمن منظومة لا أن يتحول إلى المنظومة بأكملها، لذا نطالب بانخراط أوسع للجهاز البنكي في تمويل الاستثمار الخاص وبمراجعة سياسات النفاذ إلى التمويل وبإيقاف هذا التناقض العجيب.

سيدي الوزير، مجلة الاستثمار هي الأمل الأكبر في إعادة بناء الثقة لدى المستثمر التونسي أو الأجنبي أيضا، مجلة ينتظرها الجميع للقطع مع التعطيلات والمعيقات والبيروقراطية الموجودة في المجلات القديمة، لكن إلى اليوم بعد سنوات من النقاش، أين هذه المجلة التي قلتم عنها أنها في اللمسات الأخيرة؟ كيف نقنع المستثمر بالقدوم إلى تونس أو بالاستثمار في تونس ونحن عاجزون عن إصدار قانون استثماري طال انتظاره لسنوات، اليوم نريد جوابا واضحا، متى ستصدر هذه المجلة، هل نحن في سباق مع الزمن، أم في سباق مع التعطيل نفسه؟

سيدي الكريم، مشروع تركيز الهيئات الجهوية للاستثمار، كان خطوة إستراتيجية كبرى، كان يفترض أن يوحد الهياكل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، وكالة الاستثمار الخارجي وغيرها، مشروع كان من شأنه أن يختصر الآجال، أن يبسط الإجراءات، أن يضع المستثمر أمام هيكل واحد، لكن إلى اليوم لم يتم تركيز هذه الهيئات، فهل المشروع ما زال قائما، أم أنه طوي بصمت؟ وإن كان قائما، لماذا لم يفعل وما هو مصير مراكز الأعمال العمومية التي تعاني منذ سنوات من صعوبات هيكلية§ هل هي معنية بالدمج أم لا، أم ستبقى خارج المنظومة، تتحمل وحدها عبء نقص الموارد وضعف الإمكانيات؟

سيدي الكريم، أعود بكم مجددا إلى المنستير، هذه الولاية التي تصنفونها كولاية...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم كمال لحمر، له ثماني دقائق.

السيد كمال لحمر

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بجميع الزملاء النواب،

مرحبا بكم سيدي الوزير وبجميع الإطارات المرافقة لكم،

سيدي الوزير، دور وزارتكم محوري وأساسي في رسم السياسات التنموية وتوجيه الاقتصاد الوطني ونحن كمجلس وطني للجهات والأقاليم باعتبارنا مجلسا تنمويا بالأساس حسب الاختصاص الدستوري، نعتبر أن مصالح وزارتكم هي الشريك الأول والفاعل الرئيسي من السلطة التنفيذية في تجسيد رؤية تنموية عادلة وشاملة، هدفنا جميعا أن تكون الوزارة فاعلة ورائدة في صياغة المخطط التنموي 2026-2030 حتى يترجم هذا المخطط فعلا مبدأ العدالة بين الجهات ويحقق التنمية المتوازنة التي نصبو إليها جميعا.

السيد الوزير، أنا كنائب عن جهة تطاوين، جهة داخلية حدودية وذات أولوية عانت لعقود من تهميش سياسات التنمية السابقة رغم ما تسهم به من موارد داعمة للاقتصاد الوطني، أجد نفسي اليوم بفضل المشروع الوطني للبناء القاعدي الذي أطلقه سيادة رئيس الجمهورية في موقع يسمح لي بالدفاع عن وطني وعن جهتي المحرومة لتنال نصيبها العددي من مجهود الدولة التنموي ومن هذا المنطلق أود أن نتوجه إلى هياكل وزارتكم التي نقدر مجهوداتها، لكن نطالبها في الوقت ذاته بمزيد الإنصات لمشاغل الجهات وتقبل ملاحظاتنا وتحفظاتنا بروح إيجابية وبصدر رحب.

جهويا وأخص بالذكر معتمدية بني مهيرة من ولاية تطاوين التي أحدثت بانفصالها عن معتمدية السمار سنة 2017، إبان الحراك الاجتماعي الكامور وخلال سنة 2018 بتاريخ 26 سبتمبر، تقرر إدراجها ضمن برنامج التنمية المندمجة وكان الاتفاق الشفوي حينها أن يخصص جزء من اعتمادات برنامج معتمدية السمار لفائدتها، لكن لاحقا تراجعت الإدارات المعنية بدعوى عدم وجود صيغة قانونية للإيفاء بهذا التعهد في بقية المعتمدية التي بقيت إلى اليوم دون أبسط مقومات الحضور التنموي للدولة.

تملك الجهة فقط مقر للمعتمدية على وجه الكراء رغم المراسلات المتكررة والمطالب العديدة التي وجهت إلى وزارتكم منذ سنوات، إن هذا الغياب شبه التام لمؤسسات الدولة في منطقة حدودية حساسة، يخلق شعورا بالإقصاء خصوصا عندما يشاهد المواطن ما ينجز في المعتمديات المجاورة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فإلى متى سيدي الوزير سيبقى هذا الإهمال واللامبالاة تجاه منطقة تمثل عمق تونس الحدودي وأمنها الاقتصادي والاجتماعي؟ ومن يتحمل مسؤولية هذا الفشل، هل هي السلطة التنفيذية أم صالح الوزارة، أم نحن كنواب؟

السيد الوزير، إن أبناء بني مهيرة لا يطلبون المستحيل، بل فقط أن تترجم وعود الدولة إلى أفعال وأن يشعروا بأنهم جزء من مشروع تنموي وطني شامل لا يقصي أحدا.

الآن سأنتقل إلى الحديث على مستوى وطني وسأتحدث السيد الوزير باسم الجهات الداخلية وباسم تونس الحقيقية التي تعيش يوميا آثار الأزمة الاقتصادية وتكابد تبعات غياب الرؤية التنموية المتوازنة، فواقعنا الوطني لم يعد يقاس بالأرقام وبالمؤشرات، بل بقدرة المواطن على العيش الكريم وبقدرة المستثمر على العمل والإنتاج دون عراقيل.

لقد أصبح الاقتصاد الوطني في وضع دقيق: نمو هش، بطالة مرتفعة، ضعف في الإنتاجية، تدهور للقدرة الشرائية، عجز متفاقم في الموارد المالية وفي ظل هذا الواقع لا يمكن أن نتحدث عن حلول دون أن نجعل الاستثمار محور الإصلاح ومحرك التنمية، فالاستثمار لم يعد خيارا، بل هو ضرورة وطنية ومسألة سيادة اقتصادية ومع ذلك ما نراه على أرض الواقع هو تشتت في السياسات، غياب للتنسيق وضعف في الأداء، نحن نسمع عن استراتيجيات لتحسين مناخ الأعمال، لكن الإجراءات بطيئة والنتائج محدودة والبيروقراطية ما زالت تمثل العائق الأكبر أمام كل مبادرة.

سيدي الوزير، حين نتحدث عن منظومة الاستثمار لا بد أن نبدأ من الهيئة التونسية للاستثمار، الهيئة غارقة في التعقيد، عاجزة عن تحقيق أي أثر فعلي على أرض الميدان، لا رؤية موحدة، لا متابعة جيدة ولا مردودية ملموسة والأخطر أننا نشاهد اليوم تعيينات سياسية في مواقع حساسة داخل الهيئة، أشخاص دون أي تجربة في الاستثمار ولا علاقة لهم بإدارة المشاريع أو التمويل أو تنمية الأعمال، بل تربطهم علاقات مباشرة بجهات سياسية لفظها الشعب.

كيف يمكن أن ننتظر نتائج من مؤسسات تدار على أساس الولاء لا الكفاءة، كيف يمكن أن نعيد الثقة للمستثمرين في ظل هذه الممارسات؟ لقد تحولت الهيئة إلى هيكل بلا روح عنوانه كثرة الاتصالات الإعلامية وقلة النتائج، هناك من يتحدث عن جذب الاستثمارات، عن مشاريع كبرى، ولكن لا أثر فعلي على أرض الجهات، الكثير من التواصل ولا وجود للتحصيل.

وفي هذا السياق لا يمكن تجاهل المؤسسات الأخرى المرتبطة بمنظومة الاستثمار، مكاتب وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي "FIPA" التي يفترض أن تكون واجهة تونس الاقتصادية تحتاج إلى تقييم صارم لمدى فعالياتها، أين نتائجها الفعلية؟ كم عدد المشاريع التي جلبت خلال السنوات الأخيرة؟ ما هو العائد على كلفة هذه المكاتب غير الاستثمارات من جمهورية الصين بمجهود شخصي من رئاسة الجمهورية لم نر شيئا؟

الوكالة التونسية للتعاون الفني "TCT" مطالبة بإعادة توجيه دورها نحو استثمار الكفاءات التونسية وجلب الشركات النوعية بدل أن تظل مجرد هيكل إداري لتسيير الملفات دون رؤية استراتيجية، مكاتب التنمية الجهوية المفترض أن تكون صوت الجهات وأداتها التنفيذية في التنمية، أصبحت في الكثير من الحالات هياكل صامتة، تفتقر للإمكانيات والتوجيه بلا تنسيق مع السياسات المركزية وهنا نصل إلى ركيزة المنظومة الاستثمارية الصندوق التونسي للاستثمار، هذا الصندوق الذي أنشئ ليكون الذراع المالية للدولة في دعم الاستثمار ولتمويل المشاريع المهيكلة كان من المفترض أن يجسد الرؤية الوطنية في التمويل وأن يخلق التكامل بين التمويل العام والخاص وأن يكون قاطرة للاستثمار الجهوي والقطاعي، لكن أين نحن من ذلك اليوم؟ ما هو أثر هذا الصندوق على الاقتصاد، كم من مشروع تم تمويله، ما نسب الإنجاز؟ إن ضعف أداة الصندوق التونسي للاستثمار يعبر عن خلل هيكلي أعمق في السياسة الوطنية للاستثمار لدينا الهياكل ولدينا الموارد، ولكن لا نرى قيادة موحدة ولا رؤية منسجمة.

سيدي الوزير، بكل صراحة نحن اليوم أمام منظومة تتحدث كثيرا وتنتج قليلا، الكثير من التواصل والوعود والقليل من النتائج، وبالتالي أصبح الاستثمار مادة إعلامية أكثر منه مشروعا اقتصاديا، من هنا نطالب بوضوح المرور إلى اطلاق تقييم وطني شامل لكل المؤسسات الاستثمارية من الهيئة التونسية للاستثمار إلى الصندوق التونسي للاستثمار، مرورا بمكاتب وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي والوكالة التونسية للتعاون الفني ومكاتب التنمية الجهوي، ثم وضع برنامج وطني قائم على الاهداف والنتائج، يحدد المهام والمؤشرات والمردودية المنتظرة لكل هيكل.

ثالثا، اعتبار مبدأ الكفاءة والخبرة كمعيار وحيد في التعيينات وتحييد المواقع الحساسة من أي تدخل.

رابعا، تفعيل استراتيجية وطنية لمناخ الأعمال تكون واضحة وقابلة للقياس وتتضمن إصلاحات تشريعية وإجرائية واقعية فالاستثمار ليس شعارا ولا حملة اتصالية، بل هو مشروع دولة وإن ضعف الحوكمة وغياب الشفافية والتداخل في مواقع القرار الاقتصادي يهدد الثقة ويقوض التنمية ويوجه الإصلاح الحقيقي لواقع هذا المشروع.

سيدي الوزير، لقد آن الأوان لتكون للوزارة رؤية فعلية مبنية على النجاعة والمسائلة لا غير، نريد برنامجا بالأهداف، نريد وضوحا في المسؤوليات ونريد قبل كل شيء نتائج ملموسة على أرض الجهات، حيث يبدأ الاستثمار الحقيقي وتنتهي الوعود.

أخيرا سيدي الوزير، لكم مني كل الاحترام والتقدير على ما تبذلونه وتأكدوا أننا نسعى جميعا ومعا إلى الرقي ببلادنا وحتما ذلك يمر عبر تشخيص ونقد ما هو موجود والمرور معا إلى حلول مشتركة، وعاشت تونس ودام مجدها وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيد عمر الجعيدي، له دقيقتان.

السيد عمر الجعيدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير،

سيدي الوزير، في الحقيقة نحن المجلس الوطني للجهات والأقاليم بنص الدستور الواضح والصريح نعنى بالتنمية، سأتحدث عن شخصي وعن السادة النواب سواء كان في جهاتنا حيث لم نعقد أي اجتماع تنموي وأنا شخصيا لم أعقد أي اجتماع تنموي في ولاية زغوان إلى يومنا هذا وأقول لك لو نتحدث عن مخطط 2026-2030 فسنتحدث عن مخطط 2027-2031 أولا.

ثانيا سيدي الوزير، أنتم قلتم بأنكم أخذتم مشاريع من المجالس المحلية، كيف ذلك ولم تتم المصادقة؟ هذا انحراف واضح وصريح على

نص الدستور، نحن في مسار إصلاحي يجب أن نصارح الشعب ونتحمل المسؤولية جميعا ولا أعرف كيف انتقلت المخططات والمشاريع التي قمتم بها بقدرة قادر وستطبق ولم تتم المصادقة عليها في المخطط التنموي؟

سيدي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، هل سيتحمل المجلس الوطني للجهات والأقاليم هذه المشاريع التي لم نصادق عليها إلى اليوم بنص الدستور؟ نحن أمام مصير ولحظة تاريخية فارقة بعد مسار 25 جويلية والإصلاح الشامل والجذري.

سيدي الوزير، لا نريد أن تكون المجالس المحلية ثم الجهوية ثم مجلس الإقليم ثم المجلس الوطني للجهات والأقاليم ديكورا ودمى، هذا حقيقة ما يحدث وأنقل إليك واقعا ومن واقعي أنا على ولاية زغوان لم أعقد أي جلسة منذ تولي لمهامي تعنى بالتنمية والأدهى والأمر تذهب وزارتكم وتعطي منطقة صناعية ولا نعرف كيف ولم يتصل بي أي شخص...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أسامة سحنون وله أربع دقائق.

السيد أسامة سحنون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

أسدل الستار في نهاية الستينات على مسرحية سيئة وكانت نتائجها مدمرة، الحقول والمزارع فارغة، الحلم والأمل مفقود والفلاحون أياديهم فارغة وأذهانهم شاردة.

جاء رجل من العتمة بارد الملامح، قليل الكلام، قليل الخطاب، رجل الاقتصاد بامتياز المرحوم الهادي نويرة كان يعتقد أنه يحمل برنامج إصلاح وكان يحمل الأمل، ولكن أصبح هذا البرنامج في الأخير برنامج تدمير وخراب. كان المرحوم الهادي نويرة يحلم بنقل الفلاح التونسي من الفأس والمنجل إلى الآلات الحاصدة، كان يحلم بالانتقال من الحلم الجماعي إلى الحلم الفردي، كان يحلم بالخروج من اقتسام الثروة إلى مراكمة الثروة الفردية والطريقة كانت بسيطة لكن مدمرة.

منح الأراضي مقابل الاستقرار، منح الخيرات مقابل الأورو والدينار، منح الامتياز مقابل الولاء وصار التزاوج الممنوع بين السلطة وبين المال ومن كان البارحة مكلفا بكتابة الخطابات في الحزب والذي كان مكلفا بالشؤون الثقافية ومن كان مكلفا بالشؤون السياسية أصبح مكلفا بالمليارات وبصياغة برامج شركاتنا وبدراسة السوق وتسيير العقارات والأراضي وأصبح أفراد الحزب والعائلات القريبة من السلطة متحكمين أمام شعار المال مقابل الولاء وسوقت المعجزة التونسية، السياحة مزدهرة، الدينار متساو مقابل الدولار، الأمن موجود والاستقرار موجود وغيره.

وبنيت تونس، تونس معينة، ازدهار وتنمية وأرقام ونمو 4 و5% لكن في المقابل كانت هناك تونس أخرى، تونس الأعماق والأحياء الشعبية والأحياء التي على أطراف العاصمة والمدن الكبرى، تونس الأرياف، تونس العمق التي كان الفقر يُرى فيها ويُسمع، في المقابل أيضا وحين كانت الوظيفة والصفقة والشركات واللزمات وكل شيء ربعا كان التونسيون يموتون، فمات الهادي نويرة رحمه الله لكن اقتصاد الريع لم يمت واليوم من يملك البنك هو الذي يملك التأمين والمعمل والشركة والحلم ويملك الرخصة ورخصة التوريد بالديوانة كل هذا مستمر، مات الهادي نويرة واقتصاد الريع متواصل وما زالت دولتنا قائمة على البرجوازية التونسية التي لم تولد من رحم السوق لكن ولدت من رحم الدولة وهذا خطير، حين تستمر إلى اليوم كل التشريعات وكل مخططات الوزارات للاقتصاد والمالية وغيرها تبنى لمنح الامتياز لفئة معينة على حساب 99% من الشعب التونسي فتلك هي المشكلة.

سيدي الوزير، إذا أردت أن تتطور وأن تنهض الدولة التونسية وتحقق نسب نمو تنبني حقيقة على رأس المال البشري فيجب أن نقضي على اقتصاد الريع، يجزي من اقتصاد الريع، يكفي من أن نجد 1% يملكون كل شيء وبقية التوانسة موتى...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم أحمد قارة علي، له أربع دقائق.

السيد أحمد قارة علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، من الجيد أن وزارتكم وضعت استراتيجية عمل واضحة لسنة 2026 وحدتم الأهداف والمتمثلة أساسا في تحسين الأداء الاقتصادي وتطوير المنظومة الوطنية للإحصاء ودفع التنمية الجهوية، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار وتسهيل إنجاز المشاريع من منظوري فإن دعم التنمية الجهوية وبرنامج الإحاطة بالاستثمار أهم برنامجين.

سيدي الوزير، بخصوص الاستثمار إن الاستثمار هو المحرك والتنمية هي النتيجة وكلما كانت سياسات الدولة محفزة للاستثمار كانت التنمية أكثر شمولا واستدامة فقبل توزيع الثروة لا بد من العمل على خلقها والاستثمار أحد محرك لخلق الثروة، لكن لا يمكن أن نتحدث عن الاستثمار في ظل تعدد الهياكل التي تعنى به من الهيئة التونسية للاستثمار ووكالة نهوض بالاستثمار الخارجي ووكالة نهوض بالاستثمارات الفلاحية والصندوق التونسي للاستثمار وما أكثر هيئاتنا يا سيدي الوزير، ألا ترون أن تعدد الإدارات يؤدي إلى العرقلة عوض التيسير؟ خاصة أن لكل إدارة إجراءاتها في تونس وهذا التشتت يربك المستثمرين، لذلك من المهم توحيد هياكل الإسناد والمرافقة حتى لا يضيع المستثمر بين الإدارات.

سيدي الوزير، لا يخفاكم أن أول خطوة لاستقطاب المستثمرين من الخارج تتطلب تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية لبعث المشاريع وحذف التراخيص ومرافقة الباعثين مع مزيد التركيز على رقمنة الإدارة وتحديثها وإرساء نظام جبائي مستقر.

أكرر في هذا الإطار أنه لا بد من العمل على التوزيع الجيد والمحكم لمكاتب النهوض بالاستثمار الخارجي والانفتاح على أسواق أخرى خاصة في البلدان الإفريقية وإيجاد الحلول الكفيلة بالحد من ظاهرة هجرة الأدمغة وفي منحى آخر يجب أن نرجع كفاءاتنا التونسية التي يتم استقطابها من الخارج بمنحها امتيازات وحوافز قصد تشجيعها على العودة ولم لا الاستثمار ببلادنا.

وتحقيقا لهذه الأهداف لا بد من المراجعة الجذرية للإطار التشريعي وخاصة أين وصلت مجلة الاستثمار سيدي الوزير؟ أن تكون التشريعات مواكبة لمتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية وفق رؤية استشرافية ولابد من تبسيط الاجراءات ورقمنتها والقطع مع البيروقراطية الإدارية.

أما فيما يتعلق بالمشاريع التنموية المقترحة في مخطط التنمية 2026-2030 فلا مفاضلة بينها ويجب أن يكون عملكم طبقا للمقاربة التشاركية تصاعدية، جدية وهذا من شأنه أن يحسن ظروف عيش المواطن في جميع مناطق الجمهورية وذلك من خلال إنجاز الطرقات والمسالك الريفية وشبكات التنوير وإحداث المزيد من المؤسسات التعليمية وتقريبها من المواطن تكريسا لمبادئ الدولة الاجتماعية العادلة التي اتخذها قانون المالية رؤية وهدفا.

سيدي الوزير، نقطة أخرى في خصوص التنمية الجهوية ونحن قادمون على المخطط التنموي 2026 - 2030 الذي أعلنتم انطلاقته، لم أفهم حقا كيف بدأتم فيه ونحن ما زلنا لم نصادق نهائيا على مخطط التنمية.

سيدي الوزير، نجد أنفسنا ككل مرة في الحقيقة مجبرين إلى الرجوع قصد الخوض في فلسفة مشروع البناء القاعدي والتي كانت سببا في وجودنا كمجلس وطني للجهات والأقاليم، مشروع البناء القاعدي جاء ليقطع مع المركزية المقيتة ليعطي الحق المباشر للشعب في صناعة قراره التنموي عبر تمثيلية مباشرة تنطلق من المحلي إلى الجهوي، إلى الإقليمي ثم إلى الوطني...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الالتزام بالوقت، سأرجع لك دقيقة، ولكن لنلتزم كلنا بالوقت.

السيد أحمد قارة علي

شكرا سيدي الرئيس،

مباشرة تنطلق من المحلي إلى الجهوي فالإقليمي ثم الوطني تنطبق هذه الآلية على عملية إعداد مخطط التنمية 2026-2030 وقد أشرتم إلى إدراج جزء من مقترحاتنا المحلية ضمن مشروع ميزانية 2026 واعتبرتم ذلك رسالة للإعلان عن الانطلاق في المخطط بداية من السنة الأولى تم إدراج تقريبا 583 مشروع وحسابيا سيدي الوزير إذا نأخذ كل عام وأذهب معك لما هو أبعد، ألف مشروع على امتداد خمس سنوات بهذا النسق ونتحدث عن 5000 مشروع والمجالس المحلية والجهوية والإقليمية صعدت 34000 مشروع ماذا سنفعل في بقية المشاريع؟ حقا عدة أسئلة وعدة نقاط استفهام في خصوص هذا الموضوع وما هي المنهجية أو المقياس الذي اعتمدتموه لتبني هذه المشاريع المحلية علما أن معظم المشاريع التي قدمتها المجالس المحلية في جميع الولاية ذات أولوية؟

وعلى مستوى جهوي عندي سؤال، هل سيقع العمل ببعض المشاريع المقدمة من المجالس المحلية بولايتنا؟ نريد أن نعرف ما هي هذه المشاريع سيدي الوزير؟ وشكرا.

السيد يوسف البرقاوي، نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم هيثم الطرابلسي، له من التوقيت أربع دقائق.

السيد هيثم الطرابلسي

شكرا السيد رئيس المجلس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، عندي بعض الأسئلة أريد أن أتوجه بها اليك، توجهت بلادنا نحو الاقتراض منذ الستينات ووصلت الديون إلى يومنا هذا 147 مليار دينار، ما هي خطة الوزارة لتقليص هذا الدين؟ وحسب رأيكم في أي سنة يمكن أن نتخلص من هذا الدين من الخارج لا سيما وأننا ما زلنا نتحصل على القروض؟ ماهي توقعاتكم؟ متى تتخلص تونس من ديونها الخارجية بما أن عندكم نظرة استشرافية؟

سؤال آخر 90% من ميزانية تونس من الجباية وهذا التمشي في تعبئة موارد الدولة موجود منذ عهد البايات وليست مسألة جديدة، ما هي خطة الوزارة لتخفيف العبء الجبائي على المواطن؟ وهل في رأيكم سنصل حتى بعد عشرين سنة من الآن أن تكون نسبة الجباية في تونس70%؟

سؤال آخر، يوجد بتونس عجز تجاري في الطاقة وفي التكنولوجيا، وارداتنا أكبر من صادراتنا وفي هذه السنة الفرق أكبر من العام الفارط، ما هي خطتكم لتقليص هذا العجز؟ سيدي الوزير، ألم يحن الوقت أن نبدأ في التصنيع ونقلص من العجز لدينا؟ ولا نستورد الهواتف الجوالة والحواسيب والشاشات والآلات الإلكترونية والسيارات وحتى لو لم نصنّع ألم يحن الوقت لجلب مستثمرين على الأقل للتصنيع في بلادنا.

كذلك ألم يحن الوقت لأن نعوض البترول بالطاقات المتجددة؟ والزيادة في الإنتاج الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ما هي خطتكم لذلك؟

بالنسبة إلى مخطط التنمية متى سيعرض على المجلس الوطني للجهات والأقاليم؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم شاكر بن بلقاسم، له من التوقيت أربع دقائق فليتفضل.

السيد شاكربن بلقاسم

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير سيدي الوزير،

هذه مداخلتي الثانية اليوم التي نقول فيها صباح الخير، مراطون من الجلسات بين الوظيفتين وفقنا الله جميعا. ولا يمكن اليوم الحديث عن مخطط دون أن نقول ونثمن مجهود المديرين الجهويين للتنمية الذين تعبوا أيضا في إطار إعداد المخطط ومعاضدتهم لمجهودات المجالس المحلية من زملائنا وإن شاء الله يكون اليوم مخطط محكم لأنه من المهم أن يكون التخطيط محكما اليوم حتى نعرف هل سيكون هناك توازن بين الجهات أو سنتوخى التعويل على الذات؟ لأننا إذا تمشينا في التوازن بين الجهات سنجد أنه يجب انجاز عدة مشاريع وإذا تحدثنا عن التعويل على الذات اليوم يجب أن نتحدث عن القطاعات. الإنتاجية كالفلاحة، السياحة، الصناعة حتى نفهم هل سنهيئ اليوم مسالك فلاحية لتسهيل نقل الفلاح اليوم لمنتوجاته أم سنتحدث عن السياحة التي سنوفر لها "l'infrastructure" ونحاول أن ننوع سياحتنا اليوم، أم سنتحدث عن الصناعة وبالطبع نتحدث عن مناطق صناعية ذات جودة لن تكون مناطق صناعية وهذه المعتمدية "أسكتناها" بمنطقة صناعية وتبقى متوقفة دون عمل.

اليوم في خلق الموارد الذاتية للدولة بدل الاقتراض لنتفادى العجز وإذا اعتمدنا على الاقتراض وهو سلاح ذو حدين عنده إيجابياته وسلبياته لكننا إذا كنا سنعول اليوم أيضا على ذاتنا فيجب أن نرتكز على خطط واضحة وأن يرتكز اقتصادنا على قطاعاته الموجودة بها

واليوم تونس توجد بها "potentiel" اللازم في جميع القطاعات التي يمكن أن نطور بها، اليوم حتى في تحديد الأولويات التي يجب أن تكون مضمونة بمؤشر التنمية مدقق جهوي وإقليمي لأن في الفصل 84 للدستور صحيح أنه موكول لي وعندي فيه حق وعندي فيه واجب ومن الحقوق التي يجب أن أتمتع بها هي أن تكون عندي المخطط الجهوي والإقليمي والوطني ومن واجبي اليوم أن أضمن التوازن بين الجهات والأقاليم.

سيدي الوزير، رصدت لولاية نابل 700 ألف دينار ما بين عام 2011 و2012 وما زالت الاعتمادات مرصودة في مشروع تحسين المسكن وقد راسلتكم به السيدة الوالي السابقة والسيدة الوالي الحالية ونريد أن نعرف أين وصل هذا البرنامج؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم محمود صمايري، له من التوقيت عشر دقائق فليتفضل.

السيد محمود صمايري

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرحبا بالسادة النواب،

سيدي الوزير، من حيث المبدأ ولضمان التوفيق والسداد يجب أن يكون عملنا تشاركيا، في البداية أود أن أثير مسألة أعتبرها جوهرية تتعلق بالمسار الحالي لإعداد المنوال التنموي 2026-2030 وهي مسألة تستوجب قدرا عاليا من التشاركية باعتبار أن هذا المنوال سيكون المرجع الأساسي للبرامج والسياسات العمومية خلال السنوات المقبلة.

لا بد من التذكير أولا بأن وزارة الاقتصاد والتخطيط هي التي أشرفت على عملية التأطير والمرافقة بالجهات ونحن نثمن هذا الجهد الإداري والتنظيمي باعتباره خطوة مهمة لإشراك الهياكل الجهوية والاستماع لثوراتها في مراحل إعداد المخطط، لكننا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم لدينا الكثير من التحفظات.

نحن في مرحلة دقيقة تعد في القطاعات مقترحاتها التفصيلية للمنوال التنموي وها هنا تبرز إشكالية التحكيم، من يمتلك سلطة المفاضلة بين المقترحات وبأي منهجية؟ وأي دور للغرفتين النيابيتين في هذا المسار؟ ونخشى ما نخشاه أن يتكرر نفس منطق قانون المالية وثيقة جاهزة تعرض علينا ومجال التحرك بالتعديل أو بالإضافة ضعيف جدا فيغيب صوت الجهات وتضيع مطالب أبناء شعبنا ولا يجدون استحقاقاتهم في المخطط الاستراتيجي وبمنطوق الدستور، نحن لنا دور محوري في رفض السياسات وتوجيه التنمية.

مسألة أخرى برمجة 583 مشروعا قيل إنها تمثل طلبات الجهات، من اختارها ومن رتب الأولويات؟ ننتظر إجابات وما نعاينه بما لا يدع مجالا للشك أنه لا توجد رؤية وطنية للإنتاج لأكثر من قطاع، والفلاحة مثال على ذلك للموسم الثاني على التوالي لا توجد رؤية وبرنامج واضح لموسم الزيتون وإلى حد الآن يضيع حق الفلاح الصغير ويبيع منتوجه بأثمان بخسة ولا خطة واضحة لتوجيه الاستثمار وتحفيزه ولا سياسات جهوية تعطي للولايات حقها من الثروة وهنا نسأل أين مجلة الاستثمار؟ أين القانون الجديد للصفقات العمومية؟ كل شيء يدار برد الفعل لا بالفعل.

نريد مرصدا وطنيا للسياسات الاقتصادية يعمل بالذكاء الاصطناعي يقع تحديث أرقامه يوميا حتى لا تبقى قراراتنا الاقتصادية مبنية على التخمين، بهكذا أدوات يمكن أن نرشد النفقات وأن نعيد الثقة بين المواطن والدولة.

الشفافية سلاح وطني حين تنشر العقود العمومية على بوابة إلكترونية مفتوحة وحين يبث فتح العروض مباشرة أمام الرأي العام تختفي الرشوة ويطرد الفساد ويستعيد المواطن ثقته بالدولة لا أحد يخاف من الضوء إلا من يعمل في الظلام ومن أراد خدمة تونس لا يخاف من كشف الحساب، تونس اليوم لا تموت من الفقر، بل من سوء الإدارة، لا تموت من نقص الموارد، بل من غياب التخطيط، لا تموت من التبعية، بل من الخوف من الإصلاح.

إن وزارة الاقتصاد والتخطيط يفترض أن تكون غرفة قيادة للوطن والمركز الذي تدار منه الرؤية وتصاغ فيه السياسات وترسم فيه ملامح الغد.

منذ سنوات والوزارة تحدثنا عن إصلاح جبائي وعن دمج الاقتصاد الموازي وعن رقمنة الجباية لكن أين النتائج؟ التهرب يتزايد والجباية الحقيقية تتقلص والمواطن يدفع الفاتورة.

الجباية ليست فقط لإيجاد الموارد، بل هي ميزان للعدالة يحاسب الموظف البسيط ويقتطع من المورد والبقية تتهرب من أداء واجبها الجبائي.

العدالة الجبائية تبدأ من رقمنة المنظومة، من الفاتورة الإلكترونية، من تتبع حركة الأموال في البنوك، من توسيع القاعدة لا رفع النسبة ومن تحفيز الالتزام لا معاقبة الانضباط، يجب اتخاذ قرارات جريئة وإرادة تعيد هيبة الدولة على الجميع، تشجيع ودعم القطاعات الحيوية كالفلاحة.

التخطيط لا يبنى مركزيا وبالفلسفة الجديدة لا يبنى مركزيا، لا تنمية وطنية دون تنمية جهوية ولا عدالة دون حضور الدولة في كل ولاية ومعتمدية وقرية وحي، لقد ملت الجهات الوعود، تونس الأعماق، تونس الدواخل، تونس الأحياء لا تريد صداقات تنموية، بل شراكة حقيقية في القرار والتخطيط والمراقبة.

كل ولاية يجب أن تمتلك الخارطة التنموية تعد محليا وجهويا وتمول مركزيا لأن في السابق من يخطط لتونس من وراء مكتبه مركزيا لا يرى من الوطن سوى نصفه.

إن الاقتصاد هو قضية السيادة والتخطيط مسألة بقاء إما أن نعيد للعقل الاقتصادي التونسي مكانته وإما أن نبقى نعد الديون كما نعد الخسائر وحين يتعلق الأمر بجهتي سيدي بوزيد واعتمادا على نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 ومن خلال قراءة للبيانات والأرقام التي تكشف أن الجهة تحتل المرتبة الأخيرة على مستوى المؤشر التأليفي للتنمية البشرية وهذا ما يفرض الكثير من التحديات فيما يتعلق ببرمجة المشاريع وإعطاء ولاية سيدي بوزيد مكانة خاصة وتشير إلى ضرورة الوقوف عند ترتيب الولاية في مؤشرات التنمية البشرية حيث تحتل المرتبة الأخيرة في التغطية الصحية ونسبة التزود بشبكة التطهير ونسبة التغطية الاجتماعية وهو يتطلب إعطاء الأولوية للجهة في المنوال التنموي 2026-2030 وتوزيع منصف للمشاريع ولحجم الإنفاق التنموي لإلحاقها بمستوى التنمية على المستوى الوطني.

ونسجل أيضا أنه خلال عشرين سنة الأخيرة من 2004 حتى 2024 ارتفع عدد سكان الولاية من 395,506 نسمة إلى 489991 نسمة أي

بزيادة تقارب 24% وهو ما يطرح تحديات كبيرة على مستوى تأمين الحاجيات الأساسية والتمدرس والصحة والنقل والتشغيل وغيرها من عناصر التنمية البشرية.

جهة سجلت ملاحم عز وفخر وأثبت أبناؤها أن على هذه الأرض ما يستحق أن نعمل ونجتهد من أجله لتحقيق نجاحات ومنجزات رغم التهميش الممنهج.

تمتلك سيدي بوزيد من الثروات والمقدرات ما يجعلها قطبا اقتصاديا متكاملا خضروات غلال لحوم حمراء وبيضاء بيض وحليب، تنتج كمية هائلة من زيت الزيتون وتتصدر على المستوى الوطني للعام الثاني أو الثالث على التوالي وفوق الأرض خيرات وتحتها ثروات من الجبس والفسفاط والطين إلى غير ذلك، ناهيك عن طاقات شبابية مبدعة تحمل أفكارا ومشاريع قادرة على صنع التنمية متى وجد الإطار والدعم والتمويل اللازم لكننا نعيش واقعا مغايرا تنمية معطلة، استثمار متعثر وغائب في أكثر الأحيان وبنية تحتية مهترئة ومشاريع معطلة، فكم من مشروع ينتظر الإنجاز في زمن الإنجاز وكم من اعتمادات ضاعت أو لم تعد كافية لأن التعطيل لسنوات فالتكلفة تتغير فعديدة هي المشاريع ونذكر على سبيل الذكر لا الحصر، سوق الإنتاج في كل ميزانية يضاف لها اعتماد ولا يصرف والمسؤول يقول سوف سوف وسوف ونبقى نحن في سوف.

مشروع بناء المستشفى متعدد الاختصاصات الذي يمثل حلما مؤجلا والمستشفيات الجهوية صنف ب بالمكناسي والرقاب التي لم تستكمل بعد.

المركز الوسيط بسيدي بوزيد الغربية في الانتظار.

الدائرة الصحية بسبالة بوعسكر ومركز تصفية الدم والقباضة المالية والقاعة متعددة الاختصاصات ومعمل بمنزل بوزيان طال انتظار الأهالي ولا من مجيب والقباضة المالية سيدي علي بن عون والعديد من المشاريع في بقية المعتمديات في وقت نحن في أحوج ما نكون فيه إلى خدماتها وفرصها التنموية.

إلى جانب ذلك نؤكد على ضرورة تفعيل الاستثمار المحلي بآليات حقيقية وواقعية نشجع طاقاتنا الشبابية على بعث المشاريع الواعدة والشركات الأهلية لخلق فرص عمل مستدامة ودعم الاقتصاد والتضامن الاجتماعي كرافد أساسي للتنمية.

نحن هنا لنصدح بواقع الحال بكل وضوح ولنؤكد أننا لن نكل ولن نمل في الدفاع عن حقنا في التنمية والاستثمار وتثمين مقدرات جهتنا، فأهلنا يستحقون أن يكافئوا بالعمل لا بالإهمال وبالتثمين لا بالخذلان فلن نرضى أن تقصى الجهة من مسار الإصلاح والبناء ونسير في هذا الدرب الطويل بثبات الصادقين لرفع المظلمة عن هذه الربوع وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل كلمة إلى السيد النائب المحترم الفتحي الأعماري، له من التوقيت دقيقتان. فليتفضل.

السيد الفتحي الأعماري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

في البداية نحيي المجالس المحلية والجهوية والإقليمية فيما قامت به من صياغة مخطط التنمية 2026-2030 كما نشكر إطارات وزارتكم في مرافقة المجالس وتأطيرها بولاية مدنين عند إعداد المخطط بطريقة علمية واضحة.

على المستوى المحلي ما زالت بن قردان تعاني من عدة مشاريع معطلة وهذا له انعكاس سلبي على الوضع الاجتماعي بالجهة.

سيدي الوزير، المنطقة الصناعية مازالت معطلة لليوم مع العلم يوجد مستثمرين يريدون الانتصاب، المحول الكهربائي إلى الآن معطل، محطة تحلية المياه الصالحة للشراب وفي صلب عملنا في اللجان مع وزارة الفلاحة صرح الرئيس المدير العام لد "SONEDE" أن الممول موجود إن شاء الله لا يتعطل أهالينا في بن قردان، هناك مناطق حاليا في الشتاء لا يوجد فيها ماء، المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجيستية، المنطقة السياحية، أصبحت توسعة ميناء الكتف ضرورية، مستثمرون خواص من جهة بن قردان من المغضوب عليهم، بنية تحتية مهترئة من الطرقات.

سيدي الوزير، لا يستقيم الحال إلا بالعمل التشاركي على المستوى الوطني والمحلي لإنجاح البناء القاعدي وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم عماد الشتاوي، له من التوقيت ست دقائق.

السيد عماد الشتاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي الوزير وبوفدكم المرافق،

رسالة برقية إلى مواطنين خارج قاعة البرلمان، خلو القاعة سببه أن بقية الزملاء انتهت أشغالهم البارحة في حدود السابعة صباحا والآن هم في مقهى البرلمان لأخذ القليل من الراحة.

سيدي الوزير، تونس اليوم ليست بحاجة إلى مزيد من الشعارات ولا إلى مؤسسات تشبه المقابر الإدارية ولا إلى خرائط ترسم على الورق ثم تترك للغبار، إنها بحاجة إلى مؤسسة تغير قواعد اللعبة، إنها ليست نصيحة، بل دعوة لإنقاذ وطن وكل وطن في لحظة ما يحتاج إلى عقل أعلى من أزماته.

سيدي الوزير، رغم صعوبة الوضع الاقتصادي على المستوى العالمي فإن الاقتصاد الوطني تمكن من الصمود أمام التقلبات السياسية إقليميا ودوليا، إذ سجل نتائج إيجابية والمتمثلة بالأساس في تسجيل فائض في الميزان التجاري الغذائي نتيجة ارتفاع بعض الصادرات وتحسن احتياط العملة وتحسين التصنيف الانتمائي واستقرار نسبة التضخم، رغم هذا فنحن مدعوون لتحسين مناخ الأعمال بالانطلاق في ثورة تشريعية في المجالات الاقتصادية بمراجعة مجلة الاستثمار ومجلة الصرف وتحسين مناخ الأعمال أيضا.

سيدي الوزير، إذ نشيد بدوركم الهام في تأطير مسار إعداد المخطط 2026-2030 عن المستوى المحلي والجهوي والإقليمي نتساءل عن مآل المقترحات الواردة من الجهات وكيفية تنفيذ البرامج والمشاريع المبرمجة وتفادي الإشكاليات المطروحة حول المشاريع المعطلة وعدم السقوط في مثل هذه الوضعيات وما ينجر عن التأخير في إنجازها من ضرر حاصل للمجموعة الوطنية من حيث ارتفاع الكلفة وتعطل الخدمات.

سيدي الوزير، نتساءل هنا عن أسباب البطء المسجل في نسق الاستثمار وبعث المؤسسات، هل هي تشريعية أم بيروقراطية؟ لا سيما

ونحن نلاحظ وجود العديد من التعطيلات في بعث المشاريع والبطء فيها فمتى تتم رقمنة مسار إحداث بعث المشاريع؟ كما نتساءل عن المؤسسات المغلقة والتي تمر بصعوبات فهل توجد آلية لإعادة إحيائها وإيجاد حلول لتسترجع أنشطتها خاصة في الإقليم الخامس وولاية قابس تحديدا؟

سيدي الوزير، أقصد كمثال معامل الآجر في الإقليم الخامس قبلي- مدنين- الحامة ولاية قابس والتي أشرت فيها في العديد من المناسبات داخل عمل اللجان أو في الجلسات العامة.

سيدي الوزير، إذا اعتبرنا أن مادة الفوسفاط هي المحرك الأساسي والرئيسي للاقتصاد الوطني بات من واجبنا أن نغير استراتيجية تصديره تقريبا من شكل مادة خام أو في شكل مواد نصف مصنعة إلى مواد أولية متنوعة ومتعددة من الحامض الفسفوري، هذه العملية إن تحققت من شأنها الترفيع في القيمة المضافة وخلق فرص عمل وتنمية الصادرات.

سيدي الوزير، إن ما حدث أخيرا وانقلاب قطار نقل الفسفاط بجبل الثلجة بالمتلوي ونتج عنه وفاة السائق خليفة بن سالم شبوب أصيل قابس ما هو إلا مثالا صارخا على عمق الأزمة الهيكلية التي تعيشها مؤسساتنا إذ تبين بوضوح أن أزمة المنشآت العمومية ليست ظرفية، بل هي هيكلية ومالية بالأساس.

سيدي الوزير، إن الميزان الاقتصادي يجب أن يكون أداة فعلية للتنمية لا مجرد وثيقة تقنية أو أرقام نظرية وأنها بينة على التقييم الموضوعي للتجارب السابقة وأن حادث المتلوي الأخير وصعوبة تحقيق أهدافه سنة 2025 يبرزان الحاجة الملحة إلى مراجعة شاملة للخيارات الاقتصادية والمالية ولاعتماد رؤية واقعية تربط بين الإصلاح الهيكلي والاستثمار المنتج والتنمية العادلة بين الجهات وننتظر من سيادتكم توضيح الرؤية المستقبلية للحكومة في هذا الإطار وبيان كيف ستتمكن وزارتكم من تحويل الأهداف المعلنة في الميزان الاقتصادي لسنة 2026 إلى نتائج ملموسة تلمسها الجهات والمواطنون على أرض الواقع؟

جهويا، مشروع تهيئة منطقة صناعية بمطاطة الجديدة بولاية قابس معطل منذ 2016 بعد أن أخلف القطب التكنولوجي بتعهداته.

ملعب حي لفان مطاطة الجديدة بعد توفير قطعة أرض والتفويت بها لبلدية مطاطة الجديدة بمقتضى هبة.

محطة التطير بمطاطة الجديدة بعد إمضاء العقود المتعلقة بقطعة أرض واستكمال كل الدراسات.

في الختام، أشكر سيادتكم على رحابة صدركم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

مشكور السيد النائب على ما تقدمت به وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم علية البجاوي، له من التوقيت أربع دقائق. فليتفضل.

السيد علية البجاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

السيدات والسادة الحضور،

أود أن أفتتح مداخلتي بالتأكيد على أن التنمية لم تعد ترفا سياسيا أو مجرد شعار يرفع في المناسبات، بل هي اليوم حق مشروع ومطلب وطني جامع خصوصا في هذا الظرف الصعب الذي تعيشه بلادنا، إقليم الشمال بكل ولاياته من الكاف إلى بنزرت يحمل طاقات هائلة غير مستغلة، ثروات طبيعية، موارد بشرية شبابية وموقع استراتيجي لا يستهان به ومع ذلك ما نزال نواجه غياب التناسق في توزيع المشاريع، تركيزا مفرطا على المراكز الحضرية وتهميشا متواصلا للمعتمديات الداخلية وأقولها بوضوح لن تكون هناك تنمية وطنية شاملة ما لم نحقق عدالة إقليمية فعلية.

عندما نخطط يجب أن نخطط للعمق لا للواجهة، الإقليم لا يقاس بنجاح عاصمة الولاية فقط بل بتقدم كل معتمدية فيه التنمية الحقيقية تبدأ عندما نرى مشاريع كبرى في تبرسق كَمَا في منزل بورقيبة، في ساقية سيدي يوسف كَمَا في دوار هيشر في جومين وسجنان كما في باجة المدينة وهنا أسمح لنفسي بالعودة إلى ولايتي ولاية بنزرت التي رغم صورتها النمطية كولاية ساحلية متقدمة تعاني داخلها من هوة تنموية عميقة، معتمديات مثل سجنان وجومين وغزالة تعاني من نسب فقر تفوق 35% ونسب بطالة تتجاوز المعدلات الوطنية في غياب بنية تحتية أساسية ومشاريع استثمارية تخرجها من دائرة التهميش.

خذوا مثلا منطقة سجنان نسبة البطالة تجاوزت 37%، مشروع المنطقة الصناعية معطل منذ سنوات رغم موقعها الاستراتيجي وارتباطه بمسالك الإنتاج الغابي.

يعاني المستشفى المحلي من نقص فادح في التجهيزات والإطار الطبي.

تعاني المنطقة الصناعية بمعتمدية غزالة من ركود واضح من أصل سبعة مصانع لا تعمل إلا ثلاثة فقط والبقية مجمدة لأسباب إدارية وتمويلية، نقترح في هذا الإطار إعادة إحياء هذه المصانع عبر إعادة توجيهها نحو الصناعات التحويلية الفلاحية، تحويل التين، الخروب، الأعلاف الألبان إلى جانب مشروع مبتكر بيئي يتمثل في إحداث مصنع ورق صديق للبيئة يعتمد على تثمين النفايات النباتية المنتجة محليا، هذا النوع من المشاريع لا يوفر فقط مواطن الشغل، بل يرسخ ثقافة التنمية المستدامة في الأوساط الريفية.

أما معتمدية جومين فهي عنوان للإقصاء الصامت تعاني من عزلة تنموية خانقة رغم موقعها الطبيعي والجغرافي، تغيب المشاريع المهيكلة رغم جاهزية الأرض واليد العاملة نرى فيها فرصة لبناء وحدات إنتاج غذائي صغرى أو مجمعات تحويل قروية يمكن أن توفر مئات مواطن الشغل...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم رفيق الشنوفي، له من التوقيت أربع دقائق. فليتفضل.

السيد رفيق الشنوفي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

إن أهمية وزارة الاقتصاد والتخطيط من أهمية حسن التخطيط والنجاح الاقتصادي، ما هي برامج الوزارة من حيث الاستراتيجيات في المجال المائي والبنية التحتية من طرقات وجسور وحماية المدن من الفيضانات؟ وكذلك تهيئتها وتهذيبها وإيجاد السبل للتوسعة وتخصيص الأراضي اللازمة لذلك، على غرار منطقة ذراع بن جودة بالفحص التي تتطلب تخصيص قطعة أرض محاذية للتجمع السكني من أجل مواكبة واستيعاب التوسع العمراني الطبيعي هناك؟

كذلك الإسراع في إيجاد التمويل اللازم لإنجاز سد الهوارية الداعم لسد وادي الكبير بالفحص لدعم المائدة المائية التي نضبت وأصبحت لا تفي بالحاجة في جميع الاستعمالات وكذلك النهوض بقطاع النقل في ولاية زغوان فهو قطاع يستحق الدعم والعناية المطلوبة.

ما هي استعدادات الوزارة من حيث استيعاب أغلب اقتراحات مخططات المجالس المحلية والجهوية والإقليمية حتى نرى مخطط برؤية جديدة شاملة في جميع القطاعات والمجالات التي نرنو أن تغير وجه المناطق المهمشة منذ سنين والتي حان الوقت لتأخذ نصيبها من التنمية.

سيدي الوزير، الدفعة الثالثة من عملة الحضائر والذين قاموا بالمحادثة الشفوية والتابعين لوزارة الفلاحة لم يباشروا لليوم على غرار بقية الوزارات، كذلك واجب العناية أكثر ببقية عملة الحضائر مع النظر في وجوب مراجعة عدد أيام العمل المسموح بها في الشهر والتي لا تتجاوز العشرين يوما.

ما هي خطط الوزارة من حيث جلب الاستثمارات الأجنبية وإعداد الأسباب لذلك من تهيئة وإحداث المناطق الصناعية ذات التشغيلية المرتفعة، وفي هذا المجال نرجو توسعة المنطقة الصناعية المرجة بالفحص لما لها من وقع محمود على المواطنين والشغالين وكذلك تخصيص مدخر عقاري صناعي لفائدة معتمدية صواف في إحداث منطقة صناعية بها وهي المعتمدية الوحيدة التي تفتقر لهذا الإنجاز المطلوب.

سيدي الوزير، هناك مشكل وطني يلوح في الأفق ألا وهو توريد العلف المركب لفائدة المصانع المزودة بدورها للمزودين والفلاح، المخزون في تناقص يجب أن نستبق المشكل من الآن حتى لا يضطر الفلاح لمزيد تنقيص القطيع.

في ما يخص برامج التنمية المندمجة لا بد من النظر في جيل جديد من البرامج خلال مخطط التنمية 2026-2030 كذلك السيد الوزير لا بد من مراجعة مقاييس إسناد الاعتمادات في إطار البرنامج الجهوي للتنمية، بالنسبة إلى ولاية زغوان الاعتماد ضعيف جدا لا يتجاوز 6 مليون دينار مبلغ لا يفي بالحاجة أولا لأن زغوان في المرتبة الأخيرة من حيث مؤشر التنمية في الإقليم الثاني وكذلك بست معتمديات شاسعة المساحة فلاحية بالأساس في إطار تقسيم الجديد والرؤية الجديدة لا بد من التخطيط لإحداث أقطاب جديدة جامعة لكل ولايات الإقليم الواحد على غرار مركز تجميع المنتوجات الفلاحية لكل إقليم، أقطاب صحية، ربط كل ولايات الإقليم بطريق سيارة تجمعهم كذلك مطار لكل إقليم على الأقل، إدارات إقليمية جامعة مترابطة.

إحداث أسواق مفتوحة بين الجارتين ليبيا والجزائر ومضاعفة التبادل التجاري وتوفير الأسباب لذلك حتى تعم الفائدة الجميع، كذلك فتح أسواق جديدة لاستيعاب المنتوج التونسي على غرار زيت الزيتون والتمور وغيرها، ما هي خطط الوزارة لاستيعاب الأراضي الدولية وكيفية استثمارها وتسويغها لإدخالها في الدورة الاقتصادية عوض تركها مهملة وتتلاشى دون الاستفادة منها؟ كل هذه الطلبات والاقتراحات المحلية والجهوية والوطنية من شأنها أن ترتقي بالاقتصاد التونسي وكذلك يمكن أن ترتقي بنسبة النمو وكذلك المردودية الإيجابية للمواطن في كل المجالات وفي كل الجهات وتقطع مع منوال التنموي السابق والأسبق للتنمية الذي عادة ما تكون مردوديته غير شاملة وذات نسبة نمو ضعيفة. مع الشكر.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل كلمة للسيد النائب المحترم فاروق خميري، له من التوقيت أربع دقائق.

السيد فاروق الخميري

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، مرحبا بكم وبالوفد المرافق لسيادتكم،

سيدي الوزير، سنتحدث اليوم عن المخطط التنموي 2026-2030 على المستوى المحلي وأقصد بذلك المخطط التنموي الذي تمت صياغته في معتمدية بوسالم، في الحقيقة هذا المخطط لا يمثلني أخلاقيا لأنه غيب جهتي تغييبا واضحا وصريحا، غيب كل الذين أمنوني على أصواتهم حيث أن الخمسة تجمعات سكنية التي انتخبتني بالدائرة الانتخابية الكدية بو سالم غير معنية بهذا المخطط والسبب أن عضو المجلس المحلي لهذه الدائرة لم يدرجها بالمخطط لأسباب يطول شرحها وقد أعلمت السلط المحلية والجهوية بذلك أثناء إعداد المخطط فتم إعلامي بأن التعليمات الأفقية تمنع تدخل السلط المحلية والجهوية من إضافة ما تخلف من جهات حتى ولو كانت خدمة للمصلحة العامة ولهم الحق في ذلك إن كانت التراتيب تقتضي ذلك.

وتتمثل هذه التجمعات غير المدرجة بالمخطط التنموي 2026-2030 في خمس قرى هي كالآتي هنشير السقية، هنشير الباكرية، هنشير المعيزية، دوار ولاد سعيد ودوار ولاد بن تومية، كل هذه التجمعات خارج اهتمامات من خطط وصاغ وأشرف على هذا المخطط على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي.

سيدي الوزير، هذه التجمعات السكنية المذكورة أعلاه لم تطلب من المسؤول شيئا ولم تتبع يوما سياسة التواكل أو التعويل على الدولة في تحصيل لقمة العيش فهم يعيشون على تربية الأبقار والأغنام وإنتاج الحليب واللحوم الحمراء وفلاحة الأرض، هم لا يطلبون أكثر مما يستحقون كل ما يطلبونه أن يكونوا مشمولين بمخطط التنمية 2026-2030 طمعا في تحسين البنية التحتية حتى يتسنى لهم تطوير أعمالهم وتحسين منتوجاتهم، كل ما يطلبونه هو تهذيب بعض الطرقات الرابطة بينهم وبين الطريق الجهوية 75 أ2 ببوسالم، هذه الطريق التي كلفت الدولة 54 مليون دينار غير أن الأشغال توقفت وآجال التعاقد انتهت وقرارات إنجاز الصفقة تشوبها بعض الضبابية.

سيدي الوزير، أنتم مسؤولون كل المسؤولية على بلورة هذا المخطط لعرضه على المجلس الوطني للجهات والأقاليم ولا أظنكم سيدي الوزير ستكتفون بالمشاهدة وترضون تغييب الجهة من هذا المخطط وإن تعذر عليكم ذلك فالحل متوفر في برامج التنمية الريفية المندمجة لأنها السبيل الوحيد لإنقاذ جهة كاملة آمنت بمسار 25 جويلية فأمنتكم على حقوقها التنموية.

سيدي الوزير، لم يتغير شيء في معتمدية بوسالم وكل مشاريع تهذيب الطرقات هي في الحقيقة مشاريع معطلة لعديد السنوات وقد تم تحينها والإفراج عنها غير ذلك لا جديد يذكر فالمنطقة الصناعية ما تزال خارج الخدمة، مصنع الطاقة الشمسية مغلق ولم يرَ النور لمدة تجاوزت العقد من الزمن.

المنطقة السقوية تقلصت مساحتها، مشروع المياه المعلبة بمنطقة الروماني بوسالم الذي استوفى كل الدراسات مركون في أروقة وزارة الفلاحة منذ سنوات وغير ذلك من المشاريع للانتصاب للحساب الخاص.

سيدي الوزير، أملنا فيكم وطيد لإدماج جهتي في المخطط التنموي 2026-2030.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

انتهى الوقت نحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم مراد البرقاوي، له من التوقيت دقيقتان.

السيد مراد البرقاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط ولكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، إن وزارة الاقتصاد والتخطيط هي وزارة محورية لما لها من دور في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وللتنمية المندمجة دور هام في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

سيدي الوزير، ما لاحظناه هو مشكلة عزوف المقاولين عن المشاركة في طلبات العروض لإنجاز المشاريع التنموية وهو ما مثل عائقا كبيرا خاصة من ناحية رصد الاعتمادات وتعطل التنفيذ. ما هو تفسيركم، لذلك سيدي الوزير؟ وما هي الحلول؟

من بين المشاريع المعطلة بولاية القيروان أذكر منها قاعة الرياضات الفردية، الفضاء الصناعي بعين جلولة، دار الشباب الجيل الثاني، الحي التجاري بوسلاتية، تهيئة ملعب العلاء.

سيدي الوزير، نلتمس منكم زيادة حجم الاستثمارات خاصة في البنية التحتية. من غير المعقول اليوم أن يكون طريق مبرمج منذ عام 2019 وقد أنجزت الدراسات وإلى اليوم ننتظر رصد الاعتمادات. طريق العضلة بمعتمدية منزل المهيري إلى اليوم ننتظر الاعتمادات وكلما تمر سنة في تأخير، كلما ارتفعت الاعتمادات.

سيدي الوزير، بما أنكم تشرفون على وزارة هامة تعنى بالتخطيط والتنمية، فهي مؤتمنة على عملية البناء والتشييد وهو شعار السيد رئيس الجمهورية في هذه المرحلة.

ونعلم جيدا أهمية دور المهندس في عملية البناء والتشييد ودفع التنمية، ولكن مع الأسف فإن مهندسي هياكل التنمية الجهوية، ديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي، وديوان تنمية الجنوب، يعانون إلى حد الساعة من مظلمة سلطت عليهم منذ سنة 2021، حيث تم حرمانهم من بقية مستحقاتهم المالية بعنوان الزيادة في أجورهم التي أقرتها رئاسة الحكومة في العديد من المراسلات.

وفي هذا الإطار نطلب من جنابكم التدخل العاجل لإنصاف هذه الكفاءات التي نفتخر بها ولعل إعداد مخطط 2026-2030 بالشكل التصاعدي كان أكبر دليل على قيمة هذه الكفاءات.

كما أتوجه بالشكر إلى فريق التنمية المندمجة بولاية القيروان. شكرا لكم، سيدي الوزير ولكافة إطارات الوزارة.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الرجاء مرة أخرى الالتزام بالوقت، أحيل كلمة إلى السيد النائب المحترم أيمن العبيدي، له من التوقيت أربع دقائق فليتفضل.

السيد أيمن العبيدي

شكرا السيد الرئيس،

صباح النور للجميع،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

بداية لا بد من توجيه عبارات الشكر إلى مختلف الهياكل التي رافقت عمل المجالس من أجل إعداد مخططات تنموية تعكس الرؤية الاستراتيجية لتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وخاصة الإدارة الجهوية للتنمية التي تعتبر القلب النابض للتنمية.

نحن نعلم أن مخطط التنمية 2026-2030 يأتي وفق مقتضيات الدستور ومنه الفصل التاسع ودور المجالس في إعداد وبلورة المشاريع والبحث في مختلف الميزات التفاضلية التي تمتاز بها كل جهة من ثروات ومقدرات طبيعية، ضمنتها أعمال المجالس المحلية والجهوية والإقليمية، لترفع بعدها إلى المستوى المركزي لتأليفها والنظر في مدى ملاءمتها مع إمكانيات الدولة.

سيدي الوزير، قد بات معلوما أن تنفيذ المشاريع وتحقيق أهداف التنمية كثيرا ما تعيقه إجراءات بيروقراطية معقدة. فهل أن الوزارة ستحافظ على نفس التمشي الذي اعتمد في السابق، وبذلك تستغرق عملية الإعداد حيزا زمنيا كبيرا ومعه تطول مدة الانتظار ومعه انتظارات المواطن.

من بين أسباب هذه البيروقراطية هو تداخل عدد من الوزارات في مشروع واحد وهو حال جهة القصرين التي تعاني من تعطل المشاريع على قلتها وفي هذا الإطار أعتقد أنه لا بد من مراجعة عديد التشريعات في أقرب الآجال لتبسيط إجراءات تنفيذ المشاريع التنموية.

سيدي الوزير، أشير إلى سياسة التميز الإيجابي، هذه السياسة التي لم نر منها سوى الكلام، زملائي من الولايات الساحلية ومن ضواحي العاصمة يشتكون من التميز الإيجابي الذي أضر بجهاتهم، وأنا كنائب عن جهة القصرين وهي ولاية داخلية تتذيل مؤشر التنمية، لم أر تمييزا إيجابيا ولم أر عدالة تنموية. إذا فمن استفاد من سياسة التميز الإيجابي؟

سيدي الوزير، نطالب بتفعيل هذه السياسة على أرض الواقع وبإعداد برنامج خاص بالمعتمديات التي تتذيل مؤشر التنمية وبرنامج مخطط خاص بها في البنية التحتية وفك العزلة وتوفير الماء الصالح للشرب.

سيدي الوزير، من يتصفح مهمتي التجهيز والفلاحة سواء السنة الفارطة أو السنة الحالية، يبدو له أن ولاية القصرين كل سنة تأخذ نصيبها من المشاريع التنموية، إلا أن هذه المشاريع نفسها مدرجة بين سنة 2025 وسنة 2026 وهي مضمنة ضمن مشروع جنوب الولاية الذي أصبح نكبة بالنسبة إلى ولاية القصرين.

مشروع تعطل بما فيه الكفاية حتى بدا أن التعطيل ممنهج. مشروع جنوب الولاية، لو كانت الإرادة موجودة، لكان في نهاية الأشغال مشروع بقيمة 240 مليار تشرف عليه مندوبية الفلاحة باعتباره مشروعا لتوفير الماء الصالح للشرب وفك العزلة في الآن ذاته. المندوبية دون مندوب ورئيس الوحدة المشرفة على المشروع إلى اليوم لم يعين، فكيف سيقدم المشروع؟

بدا لي، سيدي الوزير، صراحة أن التعطيل ممنهج فعلا. مشروع جنوب الولاية سعي علينا منذ عشر سنوات وكأن القصرين أخذت نصيبها من التنمية وانتهى الأمر.

أين المعتمديات التي تتذيل مؤشر التنمية من مشاريع التنمية المندمجة؟ أين معتمدية العيون التي تعاني من العزلة ومن غياب الماء الصالح للشرب؟ معتمديات جدليان وتالة وحيدرة وسبيبة وسبيطلة: أين نصيبها من التنمية المندمجة؟ أين نصيبها من برامج وزارة الفلاحة ووزارة التجهيز؟

تصفحت مهمتي التجهيز والفلاحة على أمل أن أجد إجابة لسؤالي وللأسف لم أجد سوى بعض المشاريع المضمنة ضمن مشروع جنوب الولاية...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب المحترم، أحيل كلمة إلى السيد النائب المحترم محسن بن سالم، له من التوقيت دقيقتان، فليتفضل.

السيد محسن بن سالم

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، أود من خلالكم أن أشكر كافة منظوريكم بوزارة الاقتصاد والتخطيط وأخص بالذكر منهم إطارات مؤسسات التنمية الجهوية من دواوين التنمية والإدارات الجهوية وذلك لما لمسناه منهم من جدية وتفان أثناء إعداد المخطط التنموي 2026-2030 على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي.

إلا أنه في مقابل ذلك لاحظنا أن مناخ العمل داخل هذه الهياكل يسوده كثير من التوتر وذلك نتيجة إخلالات تتعلق أساسا بالانحراف عن تطبيق مقتضيات أنظمتها الأساسية الخاصة في مجال التأجير وذلك بإفراد سلك دون سواه بزيادة في إحدى المنح المشتركة، المنحة الخصوصية لكافة الأعوان والإطارات حيث تنص الأنظمة الأساسية لمؤسسات التنمية الجهوية وهي المندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي، وديوان تنمية الجنوب، على نظام تأجير حسب الأصناف وليس حسب الخطط والأسلاك، مع العلم أن إطاراتكم بهذه المؤسسات يضطلعون بنفس المهام والوظائف والأنشطة وقد لمسنا ذلك عن قرب إبان إعداد المخطط.

سيدي الوزير، إن هذا الخلل الذي أحدثته هذه الزيادة لفئة دون غيرها قد مس بمبدأ العدالة الاجتماعية داخل هذه المؤسسات الراجعة لكم بالنظر، فضلا على أنه يمثل تجاوزا للتراتيب والقوانين الجاري بها العمل وقد بلغني أن أحد مراجعي الحسابات بإحدى مؤسسات التنمية الجهوية قد أثار شكاية لدى النيابة العمومية تتعلق بالإخلال بنظام التأجير بهذه المؤسسة.

سيدي الوزير، نطلب من سيادتكم التدخل لرفع هذا الإخلال وإصلاحه وذلك بإنصاف بقية الأعوان والإطارات وتمكينهم من حقوقهم ورفع هذه المظلمة عنهم. شكرا ووفقكم الله.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل كلمة إلى السيد النائب المحترم عثمان الرياحي، له من التوقيت ست دقائق، فليتفضل.

السيد عثمان الرياحي

شكرا السيد الرئيس،

نود في البداية الترحيب بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له ونشكرهم على ما يبذلونه من جهود من أجل التنمية في تونس.

كما نتوجه بتحية شكر إلى المجالس المحلية والجهوية والإقليمية وكذلك إلى الإدارة الجهوية للتنمية بباجة وديوان تنمية الشمال الغربي، لما قدموه من مرافقة ومساعدة في إعداد مخطط 2026-2030.

سيدي الوزير، تزخر باجة بمقومات ومقدرات اقتصادية وإمكانات ومزايا تفاضلية خاصة في القطاع الفلاحي: أرض خصبة، مناخ ممطر، سدود، بحيرات جبلية، غابات ممتدة على مساحات هامة وطريق سيارة وبرغم كل ذلك باجة في أواخر ترتيب ولايات الجمهورية حسب مؤشر التنمية، إذ تأتي في المرتبة الثامنة عشرة.

وبقدر ما نلمس ما تنجزه الوزارة من العديد من المشاريع في كل مناطق الجهة في إطار برامج التنمية المندمجة والبرامج الجهوية للتنمية لتحسين ظروف عيش المواطن في عدة قطاعات، إلا أننا نلاحظ عديد الإشكاليات التي تعوق دفع التنمية بالجهة على المستوى المطلوب، من بينها:

ضعف الاندماج الاقتصادي والتكامل بين القطاعات،

تردي البنية الأساسية خاصة المسالك الريفية بسبب تأثرها بالعوامل المناخية والتضاريس،

التفاوت التنموي بين مناطق الجهة،

اهتراء البنية الأساسية بالمناطق الصناعية مما أدى إلى تردد وأحيانا عزوف المستثمرين عن الانتصاب بها،

نقص الرخص المتعلقة بالمقاطع بما يعطل انطلاق المشاريع،

ضعف المبادرة الخاصة بالجهة لعدة عوامل تخص الإجراءات الإدارية،

صعوبة إنجاز الدراسات والتمويل.

سيدي الوزير، نرى في مخطط 2026-2030 فرصة وأمل لأهالينا في باجة لتحقيق قفزة تنموية والحد من التهميش والتفاوت في التنمية بين الجهات وتحسين مؤشر التنمية الجهوية بكل مناطق الولاية وتحقيق العدالة التنموية.

ونر هذه الأهداف يمكن تحقيقها إلى حد كبير من خلال ما سأقترحه من المشاريع:

أولا: إحداث منطقة لوجستية بمجاز الباب وقبلاط،

ثانيا: إحداث قاعدة اقتصادية بضيعة السمان بباجة الجنوبية والتي هي بصدد الدراسة منذ سنوات،

تركيز صناعات تحويلية تتكامل مع الإنتاج الفلاحي المتوفر بالجهة،

حسن توظيف الأراضي الفلاحية الدولية بالجهة وتشجيع أصحاب الشهائد العليا على الاستثمار في القطاع الفلاحي ودعمهم فعليا من حيث إعداد الدراسات والمرافقة الفنية والدعم المالي،

تثمين وتكثيف المناطق السقوية بالجهة،

مزيد دفع الاستثمار العمومي وتنويعه بكل معتمديات الجهة خاصة بالمناطق ذات المؤشر التنموي المنخفض.

دعم الاقتصاد الأخضر بالجهة من خلال إنجاز مشروع جنان مجردة وهو مشروع هام الذي يهدف إلى إنشاء قطب تنافسي وهي مقاربة تنموية جديدة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص والذي سيوفر آلاف مواطن شغل،

تهيئة المناطق الصناعية المحدثة بالجهة بباجة ودقة ومجاز الباب لدفع الاستثمار،

تحسين مناخ الأعمال بالمناطق الصناعية المحدثة بالجهة من خلال إعادة تهيئتها وتوفير المرافق الضرورية،

تخصيص مقاسم بالمناطق الصناعية لأصحاب المشاريع الصغرى،

مزيد دفع الاستثمار الخاص وتبسيط الإجراءات، ودعم ومرافقة ديوان الشمال الغربي للباعثين الشبان بالجهة من حيث آفاق الاستثمار وإعداد الدراسات الخاصة في القطاعات الواعدة وذات التشغيلية الكبيرة،

تثمين المنتوج الغابي الهام بالجهة واستثماره كآلية للتنمية المستدامة ودعم الشركات الأهلية في هذا المجال وتبسيط الإجراءات ودفع الاستثمار في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص كصيغة متطورة يمكن اعتماده لإنجاز العديد من المشاريع وهذا النوع من الاستثمار مازال محدود بالجهة ونقترح تنظيم يوم جهوي إعلامي للتحسيس وإبراز مزايا هذه الصيغة بين القطاعين العام والخاص بالجهة.

إعادة هيكلة مراكز التكوين لتوفير يد عاملة مختصة تتماشى مع سوق الشغل،

تهيئة المنطقة السياحية الإيكولوجية بشاطئ الزوارع بنفزة.

سيدي الوزير، فيما يخص تنفيذ القسط الثالث من مشاريع التنمية المندمجة خاصة المشاريع المتعلقة بتهذيب بعض الأحياء والتجمعات السكنية من أجل تحسين ظروف العيش الجميع، فإن هذه المشاريع بسبب تعطلها وتأخر إنجازها حال دون استكمال جميع مكونات المشاريع وأريد هنا بالمناسبة أن أشكر السيد المدير العام للتنمية خلال زيارته لولاية باجة حلحل لنا بعض الإشكاليات منهم التجمع السكني الذي أنتمي إليه، رغم تقدم الإنجاز في بعضها بنسبة 20 % من كلفة المشروع وهي نسبة غير كافية لاستكمال المشروع.

يوم أمس انعقدت جلسة بالولاية، مشكورين المنسقة الجهوية والإدارة الجهوية للتنمية نود أن نجد حل لاستكمال المشروع في صيغته الكاملة.

سيدي الوزير، فيما يخص الاعتمادات المخصصة للجهات في إطار البرامج الجهوية للتنمية وفي إطار التقليص من الفوارق بين الجهات ومزيد دفع التنمية الجهوية بالولايات مؤشر التنمية المنخفض لهذه الولايات، فالرجاء الترفيع في الإعتمادات المخصصة لبرامج التنمية الجهوية من أجل تحقيق تنمية عادلة وأيضا في إطار توزيع الإعتمادات الخاصة بالبرامج الجهوية للتنمية على معتمديات الجهة نقترح دعم أكثر للمعتمديات ذات مؤسر تنمية منخفض من خلال تصنيفها وترتيبها حسب مؤشر التنمية وأيضا من أجل تنمية عادلة.

سيدي الوزير، نلاحظ ضعف الاستثمار الخاص في المناطق الداخلية لأسباب هيكلية وأخرى مالية، فعند الاطلاع على الشروط الإجراءات المتعلقة بالحصول على منحة من صندوق تطوير اللامركزية الصناعية خاصة الاستثمار والانتساب للحساب الخاص بمناطق التنمية الجهوية، نلاحظ تعقيدات وطول الوقت وكثرة المتدخلين وصعوبة الحصول على الموافقة والتأخر في صرف المنحة بسبب التأخير في معالجة الملفات. فما هو برنامج الوزارة لتبسيط الإجراءات وحلحلة بعض الإشكاليات للنهوض بالاستثمار الخاص في مناطق التنمية الجهوية؟

أخيرا، فيما يخص استكمال المراجعة الشاملة لكراسات الشروط، والمبرمج هو مراجعة مائة كراس شروط سنة 2025 من أجل السرعة وحرية النفاذ إلى النشاط الاقتصادي واستثمارات أخرى وخلق الثروة، نسأل عما تم إنجازه في هذا الإطار من حيث إلغاء بعض الكراسات الشروط وتبسيطها وماذا عن سحبها وإيداع هذه الكراسات عبر بوابة إلكترونية وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي النائب، أحيل كلمة إلى السيد النائب المحترم سمير حسناوي، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد سمير حسناوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

نحن اليوم لا نناقش مجرد أرقام في جداول، بل نناقش توجها اقتصاديا كاملا سيحدد موقع بلادنا في السنوات القادمة.

إن ميزانية وزارة الاقتصاد والتخطيط كان من المفترض أن تكون أداة لتغيير واقع الجهات ودفع الاستثمار وتبسيط الإجراءات، ولكن الواقع على الأرض ما زال بعيدا عن طموحات التونسيين.

سيدي الوزير، لقد تحدثتم عن رؤية وإصلاحات وبرامج لكن المواطن في الجهات الداخلية والمناطق الحدودية والمعتمديات التي تعاني من الهجرة والنزيف الديمغرافي ما زال لم ير شيئا يتغير وعندما يغيب التنفيذ تصبح كل الخطط مجرد وثائق جميلة بلا أثر.

نحن لا نطلب المستحيل، بل نطلب أن تتحول هذه الميزانية إلى فعل ملموس، نريد مشاريع تنموية حقيقية، وليس مجرد إعادة تدوير لبرامج قديمة لم يتحقق منها إلا القليل، نريد دفع الاستثمار الخاص عبر تقليص التعقيدات الإدارية التي أصبح بسببها المستثمر المحلي والأجنبي يعزف عن الاستثمار.

نريد تخطيطا اقتصاديا يراعي خصوصيات الجهات لأن نسخ نفس النص على كل الولايات لم يعد يعالج مشاكل الفوارق الجهوية، نريد رؤية واضحة للتمويلات الخارجية من حيث حجمها وشروطها وأثرها والقطاعات التي تتجه إليه.

سيدي الوزير، إن غياب المتابعة والتقييم الحوكمي داخل المشاريع هو أكبر عائق أمام تحقيق أي إصلاح، مشاريع تعلن في الإعلام ولا تصل إلى أرض الواقع ومخططات تعد كل عام دون مراجعة جدية لما أنجز وما فشل.

نريد أن نسمع اليوم أجوبة واضحة: ما هو مصير المشاريع المعطلة منذ سنوات؟ ما هو وقع برنامج الإصلاحات الاقتصادية على المواطن؟ لماذا ما زالت الجهات الداخلية خارج أولويات التنفيذ رغم كل الوعود؟

ختاما سيدي الوزير، نريد ميزانية تنفذ ولا تعرض فقط وتخطيطا يقود إلى تغيير حقيقي، لا إلى إعادة إنتاج نفس المشاكل وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيدة النائبة المحترمة سامية السويسي، لها من التوقيت ست دقائق، تفضلي.

السيدة سامية السويسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير وبالوفد المرافق لك.

في البداية أود أن أشكركم على المجهودات التي تبذلونها.

السيد الوزير، إن ولاية سيدي بوزيد اليوم لم تعد تنتظر الوعود، بل تنتظر حقها في مشروع استراتيجي تم الإعلان عنه منذ سنوات وهو

مشروع "منصة أسواق الإنتاج بالوسط"، هذا المشروع كان من المفترض أن يكون محركا للتنمية ومنظما لمسالك التوزيع ودافعا للاقتصاد الجهوي، لكنه لا يزال اليوم معطلا، أود تذكير سيادتكم بأن هذا المشروع هو حلم لآلاف الفلاحين والمنتجين والشباب الراغب في العمل وللجهة ككل فهو مشروع تتجاوز كلفته 100 مليون دينار ومن المفترض أن يخلق أكثر من 2500 موطن شغل مباشر وغير مباشر ويحول سيدي بوزيد إلى قطب جهوي للتسويق والتثمين والتخزين والتحويل لكن الواقع يشير إلى أن التمويل لا يزال غير مكتمل والأشغال انطلقت بنسق بطيء جدا لا يليق بمشروع بهذا الحجم كما أن التنسيق بين الهياكل المركزية والجهوية ضعيف والملفات العقارية والإدارية تحل ببطء مما يضر بثقة المواطن في الدولة والمؤلم أكثر أن كل تأخير يرفع الكلفة ويضيع على الجهة فرصا تنموية حقيقية.

نحن اليوم لا نطلب شيئا جديدا، بل نطالب بتسريع تنفيذ ما تم الاتفاق عليه نطلب خطة واضحة بمواعيد دقيقة وبتمويل مضمون وبمتابعة شهرية تعلم بها الجهة عن مدى تقدم المشروع، نطلب أن تتحمل وزارتكم مسؤوليتها في دفع هذا المشروع حتى لا يتحول إلى مجرد عنوان في التقارير الرسمية.

إن سيدي بوزيد، الجهة التي تنتج أكثر من نصف الخضروات والغلال في البلاد، لا يمكن أن تبقى دون بنية تحتية محترمة تنظم الإنتاج وتضمن للفلاح حقه، سيدي بوزيد تستحق منصة أسواق إنتاج جاهزة تخدم الفلاح وتنظم التوزيع وتقطع مع الفوضى والاحتكار والوساطة العشوائية.

ننتظر منكم اليوم التزاما رسميا، متى يبدأ التنفيذ الفعلي؟ ومتى تكتمل المرحلة الأولى؟ ما هي الإجراءات العاجلة لتجاوز التعطيلات؟ ومتى سيحصل المواطن في سيدي بوزيد على هذا المشروع الذي استحقته الجهة منذ سنوات؟ إن كل ما حققته سيدي بوزيد من نهضة فلاحية كان بمجهودات ذاتية من أهالي الجهة الذين ينتظرون دوركم للدفع بهذه النجاحات وتثمينها، سيدي بوزيد لم تعد تحتمل مزيدا من الانتظار.

سيدي الوزير، نحن اليوم نعاني في كل المجالات داخل الولاية، هذه الولاية التي انطلقت منها الشرارة الأولى للثورة التي استفادت منها كل الولايات باستثناء ولاية سيدي بوزيد، قطاع التربية يعاني والصحة تعاني والنقل يعاني، إن ما نطالب به اليوم هو حقوق أنجزتها بقية الولايات منذ خمسين عاما يتعاقب الوزراء والمسؤولون دون أن نرى مشروعا واحدا قد حلت مشكلاته.

وهناك موضوع في غاية الأهمية أود لفت انتباهكم إليه، وأنا هنا لا أتحدث عن شخصكم، بل عن الحكومة ككل، لم نعد نقبل أن تأتونا بلوحات رخامية تحمل أسماءكم لتضعوها على مشاريع معطلة، يا سيدي، عندما يكتمل المشروع ويبدأ في العمل فعليا حينها فقط ضعوا أسماءكم وأوقدوا الشموع إن لزم الأمر نحن لا تهمنا الأسماء والتدشينات الصورية، بل تهمنا مواطن الشغل والأفعال ذات المردودية الحقيقية على الجهة.

إن مصنع الآجر في منزل بوزيان كذلك لا يزال معطلا وكذلك مصنع الإسمنت في المزونة الذي كان من المفترض أن يكون قاطرة للتنمية في الجهة وبخصوص مركب البلاستيك الذي أعلن عن إعادة تأهيله فإن هذا الإجراء إن لم يوفر طاقة تشغيلية ترتقي لاحتياجات الجهة فإنه يعتبر حلا ترقيعيا.

إن سيدي بوزيد، بما تملكه من قدرات وإنتاج وخيرات، قادرة على النهوض بذاتها متى ما فكت عنها القيود ودفع نحو الاستثمار فيها، كما نشير إلى تعطل مشروع تزويد سيدي بوزيد وجهة جلمة وأزودة بالغاز الطبيعي، يأتوننا فقط ليعطونا مسكنات ثم يختفي الجميع واليوم نرى تخصيص ميزانيات لتهيئة مقرات الولاية تصل إلى 1 مليون ونصف وتسعمائة ألف دينار فهل تهيئة دار الوالي أهم من أبنائنا التلاميذ؟ وهل هي أهم من مرضى القصور الكلوي؟ ثم بعد ذلك تتحدثون عن ميزانية الدولة وضرورة التقشف ونقص الموارد، عندما أرى مشاريع بهذه الكلفة أدرك أن بلادنا تمتلك الموارد، تطلبون من الشعب الصبر وتتمتعون بصرف الملايين في الرفاه، يقولون أن البلاد تحتاج إلى الموارد، ولكننا نجد المليارات تصرف على دور المسؤولين لا المواطنين، نحن نتألم بالأوجاع وهم يتجملون بالبذخ فلو وصلت تكلفة التهيئة إلى 1 مليار ونصف فهذا يعني أن الفقر ليس مشكلة موارد، بل هو مشكلة في تحديد الأولويات وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيدة النائبة لما تفضلت به وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم عبد الرؤوف كلاعي، له من التوقيت دقيقتان، فليتفضل.

السيد عبد الرؤوف كلاعي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لكم.

السيد الوزير، كيف تتم المصادقة على ميزانية الدولة لسنة 2026، في حين أن كافة مشاريع الوزارات يجب أن تكون نابعة من مخطط التنمية 2026-2030؟ إنها ميزانيات لا تكرس مبدأ الشفافية ولا تعكس فلسفة البناء القاعدي ولا حتى العدالة الاجتماعية بين الجهات.

السيد الوزير، لقد عملت كافة المجالس المحلية والجهوية بكل جدية على مخطط التنمية 2026-2030 حتى موفى شهر أوت 2025، في الوقت الذي كانت فيه ميزانيتكم في لمساتها الأخيرة ولم نر فيها مشاريع جدية، بل مجرد مشاريع معطلة.

السيد الوزير، ولاية الكاف لا تزال تعاني من ضعف مؤشرات التنمية ومن بطالة مرتفعة وفقر وانقطاع مبكر عن الدراسة ونسب نزوح عالية حسب المعهد الوطني للإحصاء في ظل غياب وعزوف الاستثمار عن الجهة نظرا إلى رداءة البنية التحتية والمناخ الاستثماري غير المشجع.

السيد الوزير، قد نلتمس لكم العذر لضيق الوقت بين مخطط التنمية ومشروع ميزانية 2026، ولكن أين هو مبدأ العدالة بين الجهات في مشروعكم؟ وأين المراعاة الاجتماعية لأهالي ولاية الكاف؟ وأين التمييز الإيجابي والتوازن بين الجهات والأقاليم؟

السيد الوزير، بخصوص مشروع فسفاط صراورتان وما يكتسيه هذا المشروع من دور في تنمية الاقتصاد والحد من نسبة البطالة وبالرغم من تقدم الشركة لاستغلال هذا المنجم، هل أخذت الوزارة هذا المشروع بعين الاعتبار أم لا؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم بلقاسم اليعقوبي، له من التوقيت دقيقتان، فليتفضل.

السيد بلقاسم اليعقوبي

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير التخطيط والاقتصاد.

سيدي الوزير، إن دستور 2022 الذي أطلق عليه سيادة رئيس الجمهورية، أبقاه الله "البناء والتشييد" وجلب الاستثمار والعدالة الاجتماعية.

سيدي الوزير، نحن اليوم أمام مشروع متعطل للعام الثاني على التوالي ورغم أننا نعيش في عصر التكنولوجيا الحديثة، حيث لم نعد نرسل الرسائل عبر الحمام أو البريد، بل يمكننا إنجاز المعاملات في دقيقة واحدة.

أين وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي وتوفير الدعم والموافقة للمستثمرين الأجانب وتشجيع المستثمرين الخواص وخاصة بين القطاعين العام والخاص وتهيئة الأرضية اللازمة لهم للاستثمار في بلادنا؟

سيدي الوزير، أسأل سيادتكم أين وصل ملف المستثمر الألماني لشركة "Bio Energy" المتعلق برسكلة النفايات؟ مع العلم سيدي الوزير أن المستثمر مستعد للدخول في شراكة بين القطاعين العام والخاص والأمر يتطلب من سيادتكم الموافقة ودراسة الملف في أقرب الآجال.

سيدي الوزير، هذا أول مشروع يطرح عبر المجلس الوطني للجهات والأقاليم وهو المشروع الذي جاء به السيد الرئيس في دستور2021، فإذا فشلنا في أول مشروع يعرض علينا فكيف سنتمكن من التقدم؟

إن بلادنا في أمس الحاجة لهذه الاستثمارات، لقد غادرنا المستثمر ليعرض مشروعه في اليونان وكندا ونحن هنا لا نزال نعده بـ"اليوم أو غدا أو بعد غد"...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب، وصلت الفكرة. أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم محمد علي البحروني، له من التوقيت دقيقتان، فليتفضل.

السيد محمد علي البحروني

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

السيد الوزير، أين هو توسيع الاستثمار الجهوي؟ ولاية القيروان هي الوحيدة التي تعاني دائما من نقص الاستثمار وتخصص لها مبالغ محدودة جدا، لقد خصص للقيروان 50 مليون دينار، فماذا عساها أن تفعل؟ ماذا يمكن أن ينجزه مبلغ كهذا؟

ولاية تمنحونها سبعمائة مليون دينار وولاية أخرى تخصصون لها خمسين مليون دينار فقط، فماذا سيفعلون بها؟ هل سيصلحون بها البنية التحتية أم سيقيمون بها المشاريع؟

إن ولاية القيروان تعد من أكبر المناطق المهمشة ومنذ خمس سنوات تخصصون لها دائما أقل نسبة في الاستثمار، حتى حافلات النقل العمومي سحبتموها من الولاية فلم تعد هناك رحلات تربط القيروان بتونس العاصمة، لقد تعطل النقل وتوقف الاستثمار وأصبح كل شيء مهمشا لا أفهم سر هذا التعامل مع القيروان فإن كانت هذه هي المبالغ المقترحة فاحتفظوا بخمسين مليونكم لديكم، فلسنا بحاجة إليها وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب. أحيل الكلمة إلى السيدة النائبة المحترمة هدى الجلاصي، لها من التوقيت أربع دقائق، فلتتفضل.

السيدة هدى الجلاصي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالحضور الكرام.

تواجه تونس اليوم تحديات اقتصادية عميقة تتجلى أساسا في ضعف التنويع الاقتصادي وغياب التكامل بين مختلف القطاعات المنتجة وغياب سياسة واضحة لتنويع الاقتصاد حال دون تحقيق التوازن الجهوي وعمق الفوارق التنموية بين المناطق الساحلية والداخلية، كما أن نضعف الاستثمار الموجه نحو الابتكار والتجديد ونقص الإطار القانوني الداعم للمبادرة الخاصة أدى إلى تراجع نسق خلق المشاريع وارتفاع نسب البطالة بين الشباب أصحاب الكفاءات.

كما يشهد الإطار التشريعي للشركات الناشئة تشتتا وتعقيدا يربك الشباب المبادر ويطيل آجال النفاذ إلى التمويل والمرافقة ولمواجهة هذه الإشكاليات يصبح من الضروري إعادة صياغة كراسات الشروط من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط ومن أبرز مظاهر هذا الخلل ما يتعلق بالعناقيد الاقتصادية والشركات الناشئة، إذ لا يزال مفهوم العنقود الاقتصادي غامضا من حيث التعريف القانوني وشروط التكوين والتسيير إلى جانب غياب التنسيق بين الدولة والقطاع الخاص لإنشاء تجمعات اقتصادية متخصصة، من غير المقبول أن العناقيد الاقتصادية لحد الآن تصنف مثل الجمعيات ولا تمتلك أي وجه قانوني في الحركة الاقتصادية الدولية ومن المجالس المحلية المنتخبة إلى شريك اقتصادي في البناء الوطني ولتحقيق هذا التحول البنيوي لا بد من تغيير دور المجالس المحلية من مجرد هيكل منتخب منعزل بسبب المركزية المقيتة إلى فاعل اقتصاد وشريك أساسي في التنمية.

ومن هنا يجب أن تعتبر المجالس المحلية والجهوية والأقاليم بالتنسيق مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم، شركاء اقتصاديين فعليين في عملية البناء والتشييد عبر تمكينهم من الصلاحيات القانونية والمالية والتخطيطية اللازمة للمشاركة في إعداد سياسات تنموية ومتابعة تنفيذها.

وفي هذا السياق تعزيز الشفافية وتوضيح الرؤية الاقتصادية للمرحلة القادمة وأطرح هذه التساؤلات المشروعة التي تستوجب الإجابة عليها من طرف وزارتكم، أين هو قانون تشجيع الاستثمار الذي ينتظر المصادقة منذ ثلاث سنوات في أدراج الوزارة؟ أين هو قانون المؤسسات الصغرى والمتوسطة "PME" الذي وعدنا به منذ عامين ولم ير النور بعد؟ أين هو القانون الأفقي الذي وعد به للعام 2025 لتنظيم التداخل بين القطاعات الاقتصادية؟ أين هو المجلس الأعلى للاستثمار الذي ينص القانون على اجتماعه مرة واحدة على الأقل في السنة؟ وأين تقريره السنوي الذي يجب أن تنشره الوزارة؟ أين هو مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2026 -2030 الذي لم يعرض بعد للنقاش العمومي رغم أن قانون المالية لسنة 2026 الجاري النظر فيه يفترض أن يكون أداته الأولى للتنفيذ.

أين هي التنمية الجهوية في ظل استمرار سعر الفجوة بين مختلف المعتمديات سنة بعد أخرى؟ أين هو الانتقال الطاقي في ظل أننا ما زلنا 5% فقط من هدف 35% عام 2030؟ وأين الـ 500 ميجاوات؟ من

الاتفاقيات الموقعة سنة 2018 التي لم تنتج أي طاقة حتى اليوم؟ رغم أن كل الإستراتيجية الوطنية قائمة على هذه الاتفاقيات وهل كنا حذرين بوضع كل آمالنا على هذه الاتفاقيات؟ أين هي التحديات الكبرى الدولية، إستراتيجياتنا التنموية، مثل البصمة الكربونية للشركات، العناقيد الاقتصادية، أين سلطة الاستشراف الاقتصادية للوزارة لرؤية محيط تونس الإقليمي والدولي؟ أين امتصاص الابتكار والبحث العلمي في اقتصادنا؟ في ظل أننا مصنفون في المرتبة 130 من أصل 133 دولة.

وأخيرا إن الإجابة عن هذه التساؤلات ليست مجرد واجب سياسي، بل هي ضرورة اقتصادية وأخلاقية لضمان الشفافية والمسألة في دورنا الرقابي ودورنا كمجلس وطني للجهات والأقاليم لبناء الثقة بين المواطن والدولة، فالإصلاح الحقيقي يبدأ من وضوح الرؤية ومن اعتبار الاقتصاد شأنا وطنيا مشتركا بين كل الفاعلين، لا حكرا على الهياكل المركزية وحدها وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة النائبة المحترمة فوزية الناوي، لها من التوقيت أربع دقائق، فلتتفضل.

السيدة فوزية الناوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والفريق المرافق له،

السيد الوزير، سأناقش الآن مخطط التنمية 2026-2030 ولن أتحدث عن المشاريع المعطلة أو أي موضوع آخر.

السيد الوزير، لا بد من إيجاد آلية لإعادة تقديم المقترحات الخاصة ببعض المناطق وإلا فإن هذا المخطط لن يكون عادلا ولن ينصف كافة العمادات وهذا هو الأمر الأهم في هذا المخطط.

السيد الوزير، سأوضح لسيادتكم الأسباب، ففي ظل تقديم المقترحات من أعضاء المجالس المحلية وهم مشكورون على جهودهم وما بذلوه من وقت في إعداد هذه المقترحات وعندما رفعت هذه المقترحات إلى المجالس الجهوية، تم قبول بعضها ووقع التخلي عن بعضها الآخر.

السيد الوزير، فالمقترحات حين انتقلت للمجالس الجهوية، خضعت لذات السياق حيث تم تبني مشاريع والتخلي عن أخرى، بل وتم اقتراح أشياء مغايرة. وفي نهاية المطاف، وجدنا أن المقترحات التي رفعتها المجالس المحلية قد استبدلت بمشاريع أخرى بعيدة كل البعد عن إمكانية الإنجاز، السيد الوزير، كيف يمكن تدارك هذا الأمر؟ وفي ظل هذا الوضع، أطلب من سيادتكم إيلاء أهمية قصوى لهذا الموضوع وتوضيح كيفية التدارك لإنصاف الجميع، إننا نتحدث عن هذه المشاريع التي تعلقت بها آمال الناس لتحسين أوضاع عماداتهم ومناطقهم.

وكما تعلمون فإن هذه المجالس المحلية تجربة جديدة وقد بذل أعضاؤها مجهودات كبيرة وتناقشوا طويلا وكل عضو منهم يطمح لإنجاز الحد الأدنى من مطالب جهته فهل من المعقول على سبيل المثال، أن يتم إلغاء مقترحات لستة مستشفيات كانت مدرجة في ذات السياق؟

هناك مقترحات ضرورية لكل المناطق لكي يشعر المواطنون بأن احتياجاتهم قد لبيت ولو في حدها الأدنى الضروري.

السيد الوزير، بصفتكم وزارة التخطيط، إذا لم نحسن التخطيط منذ البداية، فلن نصل إلى النتائج المرجوة. كان من المفترض أن تكون هناك مرافقة عبر اجتماعات تنسيقية تضم الجميع: المجالس المحلية، المجالس الجهوية، مجالس الأقاليم، وصولا إلينا في المجالس الوطنية وذلك حتى ينجح هذا المخطط ويجد كل مواطن نفسه فيه.

نرجو منكم السيد الوزير منحنا بصيص أمل في إمكانية تدارك هذه النقائص، لنؤكد أن تونس غدا ستكون بخير بإذن الله وبارك الله فيكم.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيدة النائبة على ما تقدمت به وأحيل والكلمة إلى السيد النائب المحترم مروان زيان له من التوقيت دقيقتان، فليتفضل.

السيد مروان زيان

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

ومرحبا بكافة الأعضاء المرافقة لكم،

الحقيقة سيدي الوزير، أود في هذه المناسبة أن أثمن مجهودات فريق العمل المرافق لكم وأخص بالذكر المديرين الجهويين للتنمية الذين كانوا سندا أساسيا للمجالس المحلية في إعداد مخطط التنمية وعمليات التأليف وفي الزيارات الميدانية التي قاموا بها وكذلك في مجهودات التكوين التي وجهت للمجالس في تلك الفترة، ضمن هذا المشروع الوطني لمخطط التنمية 2026-2030 الذي نثمنه ونأمل أن نرى نجاحاته في المستقبل.

السيد الوزير، تعرف وزارتكم بأنها وزارة القروض بامتياز وهذا أمر تفرضه طبيعة العمل، إذ لا بد من وضع خطة وتوفير موارد مالية لنتمكن من تنفيذ المشاريع الكبرى ولأن مواردنا الذاتية لا تسمح بتغطية كل التكاليف نضطر للجوء إلى القروض وسؤالي هنا السيد الوزير، هل هناك قروض موجهة خصيصا للبيئة وللشريط الساحلي على كامل تراب الجمهورية؟

نلاحظ في ولاية بن عروس تدهورا بيئيا على مستوى البحر والشريط الساحلي وأتحدث هنا تحديدا عن مناطق رادس والزهراء وحمام الشط، لقد تمت زيارات من قبل السيد الوالي ومن قبل وزير البيئة، ولكن الحقيقة هي أننا لم نلمس أي تغيير، فهل هناك اعتمادات أو قروض مخصصة لهذا الموضوع للنهوض بالشريط الساحلي لولاية بن عروس وللجمهورية التونسية ككل؟ إن بحرنا لم يعد صالحا للاستجمام ولا يمكننا الحديث عن تنمية عادلة بين الجهات أو حياة كريمة ما لم نتمكن من التمتع ببيئتنا وبحرنا. لذا السيد الوزير، هل هناك توجه لإصلاح هذا الوضع البيئي في الشريط الساحلي لتعود شواطئنا نظيفة كما كانت؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم عبد الكريم عراوضية، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد عبد الكريم عراوضية

شكرا السيد الرئيس،

تحية إلى الزملاء من الغرفتين،

مرحبا السيد الوزير والفريق المرافق.

السيد الوزير، حين مثلنا في هذه المهمة وصعدنا من المجالس المحلية كانت رؤيتنا أن نكون شركاء في رسم منوال التنمية وتأليف مخطط التنمية 2026-2030 لكن يبدو اليوم أننا بعيدون عن عملية التأليف الجارية، إذ انتقل الملف من مجلس الأقاليم إلى وزارتكم مباشرة ونخشى غدا أن يصبح مخطط التنمية مثل مشروع الميزانية لا دخل لنا فيه ويقتصر دورنا على تلقي بعض التعديلات ونحن نحمل مسؤولية أمام المجالس المحلية للدفاع عن المخططات التي وضعوها ولإيصال التصورات والأفكار التي طرحوها في رسم منوال التنمية الجديد القائم على التشاركية.

النقطة الثانية تتعلق ببعض المناطق التي وقع فيها سهو أو لم تصل بعض مشاريعها إلى برنامج المجلس المحلي، لذا نتساءل اليوم: كيف ستكون طريقة معاملتهم لهذه الحالات؟ هل يمكننا إلحاق هذه المشاريع بوزارة التخطيط، خاصة وأننا وجدنا أن دراساتها جاهزة وهي ذات جدوى؟

أما النقطة الثالثة والأخيرة، نحن نود أن يكون رسم منوال التنمية بعيدا عن سياسة الاقتراض وأن يرتكز على جهد الأفراد والتعويل على الذات، ففي بعض الأحيان نجد أن بعض الإجراءات تساهم في دفع التنمية أكثر من القروض والمشاريع الجديدة مما يساعدنا على تحقيق التوازن وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم الناجي بن كيلاني، له من التوقيت سن دقائق، فليتفضل.

السيد الناجي بن كيلاني

شكرا السيد الرئيس.

صباح الخير لكل الزملاء،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

نناقش اليوم مهمة الوزارة، وزارة الاقتصاد والتخطيط ونحن نعلم جميعا مدى أهمية هذه الوزارة كوزارة أفقية تقريبا لها تقاطعات مع كل الوزارات وتعتبر الركيزة الأساسية لا لإحداث التنمية في الجهات وإنما لتنفيذ سياسات الدولة ولتنفيذ التوجه الجديد ولعل أكثر من ذلك تكريس المنوال التنموي الجديد الذي وضع ليقطع مع أنظمة سابقة قامت على المركزية.

أقدر فيكم سيدي الوزير، مدى حرصكم وإخلاصكم في العمل رغم التحديات ولعل أبرزها في تقديري الشخصي هي نقص العنصر البشري الذي تشهده وزارتكم وكنت تحدثت سابقا عن هذا العنصر لما له من أهمية ونحن نتحدث عن التخطيط، كثر الحديث عن مخطط التنمية 2026-2030 وهذا في تقديري الشخصي طبيعي جدا لأننا أمام تجربة جديدة فريدة من نوعها لأول مرة في تاريخ البلاد، نحن بصدد إرساء منوال تنموي جديد يقوم أساسا على التشاركية بين المجالس المنتخبة وبين السلطة التنفيذية.

وفي هذا الإطار نحن نعلم أننا في إطار دولة قانون ومؤسسات، هناك نص الدستور وهناك المرسوم المنظم للعلاقة بين المجلسين وهناك القوانين المنظمة لعمل المجالس، حتى نذهب أبعد ما يكون في هذا المخطط سيدي الوزير وحتى ننجح جميعا وسويا في تكريس الغاية الأساسية وفي النجاح في المهمة الأساسية وهي تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، كنت أحبذ وسعيت وقلتها عديد المرات العمل على تكريس التواصل المتواصل بين المجلس الوطني للجهات والأقاليم وبقية المجالس المنتخبة والحكومة الممثلة في وزارتكم.

المخطط كما نعلم صيغ بطريقة تصاعدية وأنا أتفهم أنه تم أخذ مقترحات المجالس المحلية دون الجهوية احتراما لنص الدستور أولا وثانيا لبعث رسالة إيجابية أننا شرعنا في تكريس الفلسفة الجديدة منذ بداية سنة 2026 ولو نعود إلى مناقشة ميزانية السنة الفارطة كنت تحدثت سيدي الوزير وقلت: بأنه لننجح يجب أن يترك المجال لمناقشة المخطط، أتحدث عن المجال الزمني والوقت الكافي لنواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم حتى نتمكن من تحقيق التوازن الحقيقي وتكريس الفلسفة الجديدة.

لذلك السيد الوزير، سأجدد نفس المطالب تقريبا، التنسيق مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم لأننا تقريبا بنص الدستور لدينا اختصاص واضح وهو التنمية الجهوية والمخططات التنموية وهنا أتمنى أن يتم وفق ما نص عليه نص الدستور عرض المخططات الجهوية والإقليمية والوطنية بمعنى المخططات القطاعية، حتى يتمكن النائب في المجلس الوطني للجهات والأقاليم من الاطلاع ويصبح له القدرة على التأليف بين المخططات القطاعية والمخططات الصادرة عن بقية المجالس.

كذلك لننجح، أتمنى أن تتم المرافقة والإحاطة والتكوين لكل المجالس خاصة المحلية والجهوية والإقليمية لأننا أعيد وأكرر أننا في تجربة جديدة ستنجح لو تتوفر كل سبل النجاح.

إضافة إلى كل هذا سيدي الوزير، كنت أتمنى للأمانة وأنا أناقش المهمة وأحيي وأثمن أنه 53% رقم ممتاز جدا من ميزانية الوزارة مخصص للتنمية الجهوي ونحن كما تعلم في الأصل صعدنا من المجلس الجهوي ولدينا شرعية ومشروعية لتمثيل جهاتنا، أتمنى أن يتم التنسيق في برمجة هذه الميزانية والتوزيع العادل لأنه كما قلت، الهدف هو القطع مع المركزية الذي ينطلق بالأساس من القطع مع المركزية داخل الولايات لأنه لا يمكن الحديث عن توازن بين الجهات والأقاليم دون المرور من خلق التوازن داخل الجهات نفسها، لأن كل الأرقام وأنتم تعلمون جيدا الأرقام تشير إلى تفاوت كبير جدا في التنمية اليوم بين المعتمديات وبين حتى العمادات داخل المعتمدية نفسها.

فأتمنى أن تكون الإدارة فعلا مرافقة وشريك، ولكن لا تتحول هذه الشراكة وهذه المرافقة إلى توجيه وإلى إعادة صياغة المركزية بأسلوب جديد، نحن كلنا أعيننا على تونس...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إضافة عشرة ثواني إلى السيد النائب الناجي بن كيلاني تفضل.

السيد الناجي بن كيلاني

كلنا نتقاسم ونتشارك في حب هذا الوطن ونتمنى الازدهار لبلادنا، ولكن الهدف الأساسي واللحظة التاريخية تستوجب إرساء التوازن حقا وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والأكثر من ذلك إبرام صلح اجتماعي تاريخي تحول بناء من دولة القانون والمؤسسات إلى مجتمع القانون.

وفقكم الله، وفقنا الله جميعا وعاشت تونس وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي النائب على ما تفضلت به وأختم بآخر مداخلة للسيد النائب المحترم سليم سالم، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد سليم سالم

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له.

مرحبا بكم في رحاب مجلس نواب الشعب.

السيد الوزير، سأبدأ معكم بطريق منزل حياة-أولاد عمر، هذا الطريق مبرمج ضمن برنامج التنمية المندمجة منذ سنة 2018، صحيح أن كلفته ارتفعت من 1.8 إلى 14 مليون دينار وهو ارتفاع ملحوظ لا نعرف سببه، هل يكمن السبب في البرمجة الأولى أم في الدراسات الفنية؟ ولا نعلم ما الذي أدى إلى ارتفاعه بهذه الكيفية لكن هذا الطريق يمثل شريان حياة لهؤلاء الناس وهو مطلب متكرر وملح نأمل أن تنظروا في فارق الاعتمادات حتى نبعث برسائل إيجابية للمواطنين.

وفي علاقة بعرضكم السيد الوزير، حين كنتم تعوضون السيدة رئيسة الحكومة، سجلت لكم خمس ملاحظات: تونس دولة واحدة، رافقنا المجالس بدون وصاية، لا وجود لمخطط، رسالة سياسية مفادها أن المخطط بدأ في 2026 والوزارة مستعدة للقيام بدورات أو جلسات لتوضيح منهجية إعداد المخطط، المخطط سيكون تحت قبة البرلمان، لقد نقلت هذا بكل أمانة.

السيد الوزير، تونس دولة واحدة، لكن في ولاية المهدية إلى حدود هذه الساعة هناك تلاميذ في السواسي لم يلتحقوا بمدارسهم وبالأمس لم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم ونحن ما زلنا نتحدث عن دولة واحدة، نحن نريد تونس دولة واحدة بالفعل يهمنا كل شبر فيها وكل مواطن في شتى ربوعها يعنينا وندافع عنه.

إن ما يحدث الآن في قطاع النقل أمر غير مقبول وليست هذه بالرسالة الإيجابية التي نبعث بها للتونسيين في كل المناطق خاصة حين نقارن الأرقام المرصودة لتونس الكبرى ببقية الولايات فهذا تفاوت غير طبيعي، سيدي الوزير.

ذكرتم أنكم "رافقتم المجالس بدون وصاية"، ولكن بالله عليكم كيف كانت هذه المرافقة؟ لننظر إلى المرافقة التي جعلت هذه المجالس ترسل مخططات وصلت قيمتها في بعض الولايات إلى 125 مليار دينار، أين مرافقتكم هنا؟ ليتكم رافقتموهم ومارستم عليهم شيئا من "الوصاية" على الأقل لتقديم أرقام تتماشى مع الاعتمادات المتوفرة للتنمية في تونس ككل والتي تتراوح سنويا بين 5000 و6000 مليارا وقد تصل إلى 20 مليارا في أقصى الحالات.

أما أن ترسل ولاية مخططا بقيمة 125.000 مليارا، فهذا يعد ترذيلا لعمل المجالس وبخصوص الرسالة السياسية التي مفادها أن المخطط سيبدأ في سنة 2026، فهذا أمر كنا نرجو حدوثه، ولكننا أردناه أن يتم بصفة تشاركية.

لقد انفردتم بإعداد المخطط وقدمتم 583 مشروعا بكلفة 940 مليون دينار ومع ذلك لا يوجد نائب واحد يعلم ماهية هذه المشاريع، لقد قدمتم لنا أرقاما عن القطاعات التي شملها المخطط، لكن لا أحد منا يعرف مشروعا واحدا بعينه في منطقته أو جهته، فكيف لي الآن بعد انتهاء هذه المناقشة أن أجيب المواطن حين يسألني؟

لقد أنجزتم كل شيء بمفردكم سيدي الوزير ونحن قد عبرنا عن موقفنا تجاه هذه المهمات، فأنا شخصيا لن أصادق عليها المخطط سيكون تحت قبة البرلمان وهذا هو الأصل في الشيء والطبيعي ما دعوناكم إليه في 18 سبتمبر أن تأتوا إلينا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم وتمنحوا النواب حقهم في المناقشة.

على الأقل كنا ننتظر منكم توجيه رسالة قوية من خلال تبني المشاريع الميسرة مثل برنامج فك العزلة عن المواطنين، فلو اعتمدتم برنامجا لفك العزلة يشمل جميع المجالس المحلية، لكنا صادقنا عليه بكل سعادة واعتزاز بالعمل الذي أنجزتموه، لكن للأسف هذا لم يحدث وكل طرف يتحمل مسؤوليته الآن السيد الوزير وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي النائب المحترم على ما تفضلت به.

شكر خاص لكل زملائي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب الذين زاولوا واستمروا في أداء مهام العمل إلى غاية السابعة صباحا وهذا لم يمنعهم من الحضور لأداء واجبهم المقدس تجاه الوطن والمواطن.

نيابة عني وعن كل زملائي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط على حسن الاستماع وتفاعلها الإيجابي مع ما طرح خلال الجلسة العامة الخاصة بالاقتصاد والتخطيط ونرفع الجلسة لمدة ساعة على أن نزاول بقية النقاش العام الخاص بمجلس نواب الشعب على الساعة الثانية بعد الزوال وشكرا.

(كانت الساعة الواحدة إلا خمس دقائق)

استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط

(كانت الساعة الثانية والربع بعد الزوال)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

وقبل استئناف الجلسة نجدد الترحاب بمعالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ سمير عبد الحفيظ، مرحبا بكم ومرحبا بالوفد المرافق لكم.

إذا نستأنف الجلسة سأعطي القائمة الأولى للسيدات والسادة النواب الأفاضل الذين سيتدخلون: السيد صالح الصيادي، عبد الحليم بوسمة، الأستاذ الناصر الشنوفي، وليد الحاجي، طارق الربعي، علي زغدود، السيد الطاهر منصور، السيد حسام محجوب، السيد محمود العامري، الأستاذ صالح سالمي.

قبل أن أعطي الكلمة للسيدات والسادة النواب للتدخل، أريد أن أتقدم بملاحظة بسيطة السيد الوزير، تعلم أنني لست رجل اقتصاد لكن أريد أن أتقدم بشيئين، سأقدمهم لك الآن لأنه بعد ذلك ليس لدي إمكانية للتدخل، ولكن لدي فكرتين خطرت الآن ببالي قلت سأغتنم هذه الفرصة وهذا اللقاء الجميل لأذكرهم للسيد الوزير وللوفد المرافق له.

أولا أريد أن أقول أن وزارتكم وزارة سيادية واستراتيجية بامتياز، مستقبل بلادنا كله في يد هذه الوزارة، هناك شيء السيد الوزير تعلم أنه عندما كنت طالب سابقا وحتى طلبتي أقول لهم أن بطاقة تعريف كل دولة هي تجاربها السابقة، تجاربها السابقة موجودة التجربة الأولى، الثانية، لقد مررنا بالعديد من التجارب في تونس تبارك الله، تعلم أننا قد مررنا عبر التاريخ بعدة مراحل وهذا أثبته التاريخ.

السيد الوزير، سأقول لك شيء أكيد جدا ومهم جدا -يمكنك أن تأخذ هذا كما أردت- أن "la locomotive" محرك الاقتصاد في تونس

هو "les chemins de fer" عندما كنت أدرس كنت أقول للطلبة أننا كنا "à l'époque coloniale" في عهد الحماية كان لدينا 1700 كلم من السكك الحديدية، كانت السكة الحديدية السيد الوزير تصل إلى حفوز، إلى الجريصة تعرفون منجم الجريصة، إلى قليبية لدينا 1700 كلم، اليوم هل تعلم السيد الوزير لدينا 1400 فقد خسرنا 300 كم من السكك الحديدية مقارنة "à l'époque coloniale" نقول أن الحماية سابقا قامت بمد السكك الحديدية لاستغلال خيرات البلاد، على كل حال كانت المحرك الأساسي "locomotive" لاقتصادنا.

ثانيا، ما أريد أن أقوله لك السيد الوزير أن الطائرة، عفوا سأستعمل هذا المثل، الطائرة لا يمكنها أن تحلق بجناح فقط فهي دائما تحلق بجناحين، اقتصادنا اليوم لا يمكن أن نسجل "la relance" إلا بجانحين، لا أريد أن تأخذوا هذا بالمعنى السيء، اليوم اقتصادنا يسير بجناح وحيد، هناك الاقتصاد الرسمي وهناك الجناح الآخر المهشم هو الاقتصاد الموازي، نحن نطير بجناح فقط.

سيدي الوزير، أطلب منك أن تجيبني عن سؤالي لأنه ليس موضوع "qui m'interpelle" فقط، بل يقلقني، إلى متى نصف، إن لم يكن أكثر، اقتصادنا اقتصاد موازي وما أدراك ما الاقتصاد الموازي، أريد أن تعطيني بعد ذلك على الأقل جرعة أمل لنطمئن بعض الشيء على اقتصادنا، نحن الآن في مرحلة البناء والتشييد التي أذن بها سيادة الرئيس الأستاذ قيس سعيد، لنطمئن على الأقل قليلا على مستقبلنا، كما قلت مستقبل البلاد، عفوا، زميلاتي زملائي الأفاضل هذا قوس ونمر.

والكلمة الآن للنائب المحترم صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل، أربع دقائق، تفضل.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وإطارات الوزارة،

نعرف جيدا مدى حجم الرهانات والتحديات التنموية المطروحة أمام وزارتكم في كل المجالات خاصة وأننا في فترة حساسة وبإمكانيات محدودة والعالم يشهد عدة تغيرات وتقلبات سياسية واقتصادية، فلا بد من وضع رؤية واضحة الملامح والسعي إلى تحقيق الأولويات والخيارات الرامية إلى تكريس العدالة الاجتماعية والاقتصادية لتحسين الأداء الاقتصادي ودفع التنمية الجهوية، مع تعزيز الاستثمار وتسهيل إنجاز المشاريع، فلا بد من التسريع في إعداد مشروع القانون الجديد للإحصاء للرفع من جودة الأرقام والإحصائيات، ضرورة المراجعة الجذرية للإطار التشريعي وخاصة مجلة الصرف والاستثمار مع التطبيق الفعلي للمنشور عدد 27 المتعلق بالتسريع في إنجاز المشاريع المعطلة.

لا بد من دعم وهيكلة المؤسسات التي تعاني صعوبات للحفاظ على ديمومتها ودعم دورها الاقتصادي لتوفير مواطن شغل والحد من مشكلة البطالة وهذا كله لتجسيم مبادئ الدولة الاجتماعية العادلة.

سيدي الوزير، المنستير كانت مدينة جميلة يطيب فيها العيش بحكم موقعها ومناخها ونظافتها وبحرها وهدوئها وهي كذلك مدينة جامعية وسياحية واقتصادية ومنذ 1987 وقعت معاقبتها بصفر تنمية وصفر استثمار وأغلقت أكبر معاملها معمل سقانص للأثاث، معمل النسيج والمشاريع معطلة كمشروع المحطة السياحية جنان-سقانص المنستير، كما أغلقت العديد من النزل والمطار وقع كراؤه للطائرة التركية والبنية التحتية اهترأت، الطرقات، المؤسسات التربوية والمؤسسات العمومية وقع تهميشها وكفاكم ما أخذتم وارتفعت نسبة الجريمة بها، مع ارتفاع نسبة البطالة وحرمان أبنائها من العمل.

سيدي الوزير، بدون جهويات، لو نقوم بإحصاء أبناء الجهة الذين يشتغلون بالمؤسسات العمومية لا يمثلون إلا 10% في أقصى الحالات، فالأمور ممنهجة من قبل ولذا نتمنى أن نجد أنفسنا في المخطط 2026-2030.

وكما أعلنت السيدة وزيرة العدل عن بناء سجن مدني للنساء بالمنستير، المنستير في حاجة إلى محطة نقل عمومي نموذجية، مسرح للهواء الطلق، ملعب مؤهل للمقابلات الدولية، قنطرة تربط حي العمران بمدخل المدينة الجنوبي، صيانة المدينة العتيقة، سوق مركزية جديدة، صيانة بنايات مدارسها ومعاهدها وكلياتها، تهيئة وصيانة الطرقات وغيرها.

سيدي الوزير، المنستير اليوم تطالب بحقها في الاستثمار والتنمية وذلك في إطار تكريس عدالة اجتماعية واقتصادية وفقا لأحكام الدستور، فلا بد من العمل على تحسين ظروف عيش المواطنين وخلق موارد رزق، مع إدراج البعد البيئي والطاقي ضمن السياسات العمومية ووضع آليات رقابية كافية وناجعة للمتابعة الدورية لمدى التقدم في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ومدى تحقيقها للأثر الفعلي والملموس لدى المواطن في مختلف الجهات.

وفي الختام نطالب سيدي الوزير أن يكون العمل تشاركي بين الوظيفتين، الوظيفة التنفيذية والتشريعية لتحقيق الأهداف المنشودة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الحليم بوسمة، أربع دقائق.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيد الرئيس،

تحية طيبة سيدي الوزير ولكل أعضاء الوفد المرافق،

سيدي الوزير، إن تقييمنا لأداء وزارة الاستثمار، سيتحكم إلى ثلاثة مؤشرات أساسية نعتبرها جوهرية: نسب الاستثمار الداخلي والخارجي، برنامج التمويل للقضايا الاقتصادية الكبرى ومؤشرات التنمية المحلية وانعكاسها على الجهات.

ولئن كان تراجع الميزانية المخصصة لوزارة الاقتصاد والتخطيط مبررا من زاوية استكمال إعداد المخطط التنموي 2026- 2030 في نسخته الأولية، فإن ذلك لا يعفي وزارتكم مسؤولية البحث عن اتفاقيات التمويل الضرورية لدعم برنامج التخطيط والتنمية المحلية.

سيدي الوزير، تعتقد أن الدور الجوهري لوزارتكم هو جلب الاستثمارات الخارجية ذات القيمة المضافة العالية خاصة في قطاعات الطاقة والسياحة والاقتصاد الدائري والصناعات الخضراء ومع ذلك فإن نسب الاستثمار الخارجي مازالت ضعيفة ودون المأمول ولذلك نطرح سؤالا مباشر: ما هو تصوركم لاعتماد استراتيجية أكثر نجاعة لجلب الاستثمارات من الدول التي تراهن عليها اليوم على غرار الصين وروسيا وبعض دول الخليج؟

كما أن تعزيز توظيف الدبلوماسية الاقتصادية وتفعيل حضور تونس في المؤتمرات الدولية والإقليمية أصبح ضرورة للترفيع في نسق الاستثمار الخارجي باعتباره ركيزة لنمو ولخلق الثروة.

سيدي الوزير، إن التنمية ليست أرقاما تسجل في جداول، بل هي ميزان عدالة الدولة بين جهتها ولا يمكن الحديث عن استثمار ناجع بينما تعيش مناطق كاملة تهميشا هيكليا وتفتقد البنية الأساسية وقد آن الأوان لاعتماد منوال تنمية جديد يقوم على توزيع عادل للاستثمارات ودعم المشاريع المنتجة في الجهات وتمكين المبادرات المحلية في التمويل والمرافقة.

سيدي الوزير، للسنة الثالثة على التوالي نشير إلى ضعف ميزانية التنمية وهو ما يعكس في تقديرنا ضعفا في التخطيط وفي وضع خارطة استثمار جهوية ومحلية تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجهات على المدى المتوسط والبعيد.

وفيما يخص برنامج التمويل ومع الصعوبات التي تواجهها المالية العمومية يبقى السؤال المطروح، ما هو برنامجكم في التفاوض مع الجهات المانحة وصناديق الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والمستدام لضمان نصيب تونس من التمويلات الدولية لمجابهة تغيير المناخ ودعم التنمية العادلة؟

وختاما سيدي الوزير، أجد نفسي في كل لقاء معكم مضطرا لتجديد السؤال حول مصير المشاريع الأجنبية المعطلة منذ أكثر من 15 سنة وعلى رأسها سماء دبي ومدينة تونس الرياضية وغيرها من المشاريع التي تكلف الدولة خسائر فادحة اليوم وغدا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا عبد الحليم، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية، له سبع دقائق، تفضل.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيد وزير التخطيط والاقتصاد وتحية للسادة الإطارات السامية للوزارة،

تتمة لكلامك السيد رئيس المجلس في إيلاء قيمة وأهمية لهاته الوزارة في دفع التنمية بالبلاد، نحن نتشارك في أن هاته الوزارة هي وزارة أفقية، وزارة تخطط، تضع الإستراتيجية اللازمة والقادرة على الاستفادة من مقومات البلاد من أجل تنمية ورفاه للمجتمع التونسي.

سيدي الوزير، صحيح هي وزارة تخطيط واقتصاد وتنمية، ولكن هي ليست وزارة أفقية، بأتم معنى الكلمة، عندما نجد أنها تتحكم في بعض المسائل مثل التنمية المندمجة أو التنمية الجهوية "PRD" بينما نجد وزارات أخرى تتحكم في مسار مشاريع كالتنمية الفلاحية المندمجة بوزارة الفلاحة، التطهير نجده لدى وزارة البيئة، التهذيب والتجديد العمراني بوزارة التجهيز، حتى أننا السيد الوزير، في بعض الأحيان مثلا في الفحص في منطقة ذراع بن جودر عندما بدأنا أو أردنا الانطلاق في تهذيب الحي فرض أو قيل يجب أن يشرع ديوان التطهير الأول في عمله قبل التهذيب، بينما التطهير لم يبرمج المشروع في الذراع، لذلك بقينا ننتظر، ارتفعت الأسعار وتعطل المشروع. نفس الموضوع في بئر المشارقة المحطة، نفس العملية في دليل العروس، برمجنا في التنمية المندمجة إنشاء مستوصف إلا أن وزارة الصحة رفضت وقالت أنه لا يتماشى مع الخارطة الصحية ونفس العملية في بئر مقرا بالنسبة إلى المستوصف.

إذا أردنا أن نجعل من هاته الوزارة مؤتمنة حقيقة على وضع الخطوط العريضة والإشراف عليها في التنمية، لا بد أن تكون وزارة أفقية بأتم معنى الكلمة سواء من حيث البرمجة أو التنفيذ.

سيدي الوزير، أريد أن آخذ كمثال دائري التي تتكون من معتمديتين: معتمدية الفحص وبئر مشارقة، عندما نشاهد المجال الجغرافي أو المجال الجغرافي لهذه الدائرة والوضع التنموي بالجهة، نجد أن هناك قفزة نوعية في الاستثمار الصناعي، عديد المناطق الصناعية، مواقع التشغيل مهمة ومهمة جدا بالآلاف، ولكن كان هذا على حساب منطقة هي فلاحية بالأساس وماذا ترتب عن هذا سيدي الوزير؟ أن القطاع الفلاحي خسر المعركة أمام الاستثمار الصناعي، هناك نزوح للأرياف فالظاهرة قد فقرت مقارنة بالسنوات الماضية، موارد مائية نقصت، سد البراج كنا نظن أنه سيتم تعويضه بسد الهوارية، المشروع معطل، سد بئر مشارقة، قيمة الاستغلال ناقصة كل هذا كان لصالح الاستثمار الصناعي، مركز التكوين المهني سيدي الوزير في الفلاحة في جقار وكأننا قد حكمنا على مركز التكوين المهني بأن يحال على التقاعد بعد أن كان يعطي قيمة وإشعاعا للجهة. أيضا سيدي الوزير، بالنسبة إلى الفلاحين مديونية قاتلة خاصة بعد مرور الفحص وبئر مشارقة بسنين عجاف.

إذن دعوة السيد الوزير لإيلاء هذا المجال ما يستحق ثم سيدي الوزير، موارد أخرى هامة بالنسبة إلى جهتنا هي القطاع السياحي، غابات كثيفة، جبل منصور 1 و2، جبل سيدي عامر، جبل الفكيرين، "les maisons d'hôte" كانت بمثابة التجربة، ولكنها بقيت وحيدة.

المحطة الاستشفائية بجبل الوسط كان بالإمكان أن تكون قاطرة سيدي الوزير، وإن تدخلت وزارة السياحة مع وزارة الصحة ربما سيكون هذا المركز أو هاته المحطة حقيقة نقطة إشعاع للتنمية بالدائرة.

سيدي الوزير، ماذا ترتب عن هذا أيضا في أريافنا سيدي الوزير، هناك ضعف للتنمية البشرية، صحيح أن هناك مجهودا كبيرا في المسالك الفلاحية والمسالك الريفية، هناك مجهود بالنسبة إلى الماء الصالح للشراب، ولكن بالنسبة إلى الأنشطة الأخرى كالشباب والرياضة، الملاعب غير موجودة، بالنسبة إلى الصحة أيضا مستوصفات تعد بالأصابع ليس بالمستوى الذي توليه الدولة من عناية للمواطن التونسي بخصوص الصحة.

أيضا السيد الوزير، بالنسبة إلى المشاريع الصغرى وكأننا في كل مرة يتم القيام بتجارب في جهة معينة ولا توجد إستراتيجية واضحة في تنمية المشاريع الصغرى حتى تبقى العائلات مستقرة في الأرياف، سأعطيك السيد الوزير مثال هناك مناطق تصارع، ولكن هناك عديد المناطق لا تجد فيها حتى مؤسسة تابعة للدولة.

نقطة أخيرة السيد الوزير، الطلب هو الرفع من سقف الكلفة الفردية للمشاريع خاصة العائلات، لدينا مثلا أربع عائلات مثلا بالنسبة إلى التنوير 12,000 دينار لم تعد كافية وغير قادرين على إنجاز المشاريع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

السيدات والسادة النواب،

ونحن نناقش اليوم ميزانية وزارة الاقتصاد والتخطيط، ترى كتلة لينتصر الشعب أن التنمية هي المفتاح لحل كل المعضلات وهي الأساس الذي تبنى عليه قوة الدول واستقرارها ومعضلتنا في تونس منذ الاستقلال إلى اليوم، هي معضلة تنموية بالأساس، فشلنا في تحقيق نمو اقتصادي سريع ولم نبلغ استقرارا اجتماعيا طويل الأمد وبالتالي لم نتمكن من خلق تراكم للثروة الوطنية والسبب في ذلك حسب رأينا هو فشلنا في التخطيط أي في وضع الخطط العلمية الرصينة وتنفيذها باستمرارية وجرأة، فالتخطيط هو أداة الحكم الرشيد وهو القاطرة التي جرت دولا كثيرة نحو معجزات اقتصادية حقيقية.

التخطيط هو السبيل الأمثل لاستغلال مواردنا الطبيعية والبشرية والمادية بطريقة علمية وهو الضامن لحسن توزيع الخدمات وتطويرها ولتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والادخار، بما يسمح بتوزيع قاعدة الاستثمار وخلق الثروة لكننا للأسف سيدي الوزير، ما زلنا ندور في حلقة من الارتجال والخطط المتقطعة التي لا تتجاوز الرفوف والملفات ولو أننا وضعنا منذ عقود مخططا تنمويا شاملا لربع قرن، على الأقل، لما كنا اليوم في حاجة إلى قوانين مالية ضخمة تكتب دون رؤية وتقدم دون أهداف واضحة.

كنا ننتظر سيدي الوزير من وزارتكم، أن تقدم لنا مخطط تونس المستقبل، رؤية وطنية كبرى عنوانها تونس التنموية، تونس المستقبل، أن تقولوا للشعب التونسي مثلا أن هدفنا أن تكون تونس في قائمة الخمسين دولة الأولى في جودة التعليم مع مطلع 2035 وأن ندخل ضمن العشرة الأوائل عالميا في جودة النظام التعليمي بحلول 2050 وأن نضاعف الناتج القومي الإجمالي، عشر مرات في ربع قرن، قد يسخر البعض من الطموح، ولكنها أحلاما واقعية إذا توفرت الإرادة والتخطيط، فسنغافورة مثلا رفّعت ناتجها القومي أكثر من 33 مرة في خمسين عام فقط.

سيدي الوزير، إن غياب الرؤية الاستراتيجية جعل من كل قانون مالية ردة فعل، لا فعلا مبادرا، لذلك آن الأوان سيدي الوزير لقرارات جريئة تؤسس، لتخطيط حقيقي وهيكلي وأقترح باسم كتلة لينتصر الشعب ما يلي:

أولا، إحداث هيئة وطنية للتخطيط الاقتصادي تتولى رسم الخطط الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها.

ثانيا، إحداث معهد لتقييم السياسات العمومية لقياس الأثر الحقيقي للقرارات الحكومية ومشاريع التنمية.

ثالثا، تفعيل مركز الدراسات الإستراتيجية برئاسة الجمهورية وإعادة هيكلته ليدار من مجلس علمي يضم نخبة من الخبراء والمهندسين والأكاديميين.

رابعا، إرساء مجلس وطني للاستثمار والتعاون الدولي يفتح فروعا في الخارج، في العالم العربي، في إفريقيا، في الصين، في "البريكس" لاستقطاب الاستثمارات والتعاون الإقليمي.

خامسا، تحويل مجلس الأمن القومي إلى مؤسسة قارة ذات جهاز إداري دائم، تكون قيادة إستراتيجية للدولة، تراقب التنسيق بين المؤسسات وتدير الأزمات.

سادسا وأكرر ما قلناه في مناقشة مهمة الدفاع الوطني أنه آن الأوان لإحداث الديوان الوطني للتنمية العسكرية والمدنية الشاملة والمتكاملة ليكون أداة تعبئة وطنية للتنمية والإنتاج.

سيدي الوزير، إن دخول تونس إلى الثورة الصناعية الرابعة لم يعد خيارا اليوم، بل أصبح ضرورة وجودية هذه الثورة التي تقوم على أربع ركائز وهي: التكنولوجيا والبيو تكنولوجيا وإعلامية الكم والعلوم المعرفية، سوف لن نلتحق بها سيدي الوزير إلا برؤية وطنية ثلاثية الأبعاد تربط بين الدولة والمؤسسات والمواطن عبر منظومة تفكير إستراتيجي، تربط البحث العلمي بالاقتصاد والإنتاج وهذا حسب طبعا رؤية كتلة لينتصر الشعب يتطلب رفع ميزانية البحث العلمي إلى 4% من الناتج الداخلي الخام، إدراج الذكاء الاقتصادي كتخصص جامعي، أساسي، إحداث وكالة وطنية للذكاء الاقتصادي تشرف على الربط بين مخرجات البحث العلمي ومتطلبات الاقتصاد الوطني، تطوير التشريعات لدعم المؤسسات الناشئة "les startups" وتشجيع الابتكار والتصنيع المحلي، إنشاء إدارات عامة للذكاء الاقتصادي داخل الوزارات الحيوية كوزارة المالية، وزارة الفلاحة، وزارة الصناعة، وزارة الدفاع، وزارة التجارة وطبعا وزارة التخطيط والاقتصاد.

في الختام سيدي الوزير، اسمحوا لي أن أذكركم أيضا بأن التنمية لا تكون عادلة إن لم تكن تشمل كل الجهات وبالخصوص مدينة بن قردان التي أمثلها، هذه المدينة سيدي الوزير، التي كانت درع تونس في وجه الإرهاب، يجب أن تكون اليوم قاطرة التنمية نحو إفريقيا ورغم موقعها الحدودي الفريد، سيدي الوزير، ما زالت هذه المدينة تعاني تهميشا تنمويا واضحا وضعفا في الاستثمار وغياب في الرؤية الاقتصادية خاصة بكل المناطق الحدودية ونحن نطالب اليوم سيدي الوزير، بإدراج بن قردان ضمن أولويات التخطيط الوطني عبر أولا تفعيل المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان وعدم تركها مشروعا مجمدا.

أيضا سيدي الوزير، دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة للشباب والمرأة الريفية، الاستثمار في السياحة البيئية والثقافية عبر تهيئة الشريط الساحلي ومناطق الجذب التاريخية، إدراج مشاريع البنية التحتية والسياحة ضمن الميزانية القادمة.

أيضا سيدي الوزير، نذكر بأن بن قردان ليست فقط معبرا حدوديا، فهي بوابة تونس نحو عمقها الإفريقي ورمز من رموز الصمود الوطني والإنتاج والكرامة الوطنية.

أخيرا سيدي الوزير، تحياتي ولعل هذه المرة تصل الرسالة لأن تونس لم تعد تحتمل مزيدا من الارتجال، لقد حان سيدي الوزير، زمن التخطيط والرؤية والبناء الحقيقي. شكرا "اللهم قد بلغت، اللهم فاشهد ".

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد وليد حاجي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير ومرافقيه،

السيد الوزير، الموضوع الذي سأتحدث فيه ربما لا يهم أرقامكم وبرامجكم في إطار الميزانية، ولكن ربما يعنيكم في جانب معين كوزارة هي من أكثر الوزارات الحريصة على المشاريع التنموية والموضوع الذي سأتحدث فيه الآن تحدثت فيه عديد المرات سابقا حتى مع وزارتكم، حتى مع السيد الوزير السابق لوزارتكم.

الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية العيون بحاجب العيون سيدي الوزير، يوجد بها فرع مجمع حليب أغلق لعدة أسباب، ماذا طلبت منذ يومين أثناء مناقشة مهمة محكمة المحاسبات؟ طلبت أن تعين لنا الدولة مراقب للحسابات للبت وللنظر في مدى صحة الحسابات المقدمة من قبل مراقب الحسابات المكلف من طرف هذه الشركة، يتم اليوم عقد اجتماع بمقر ولاية القيروان وكنت قد طالبت بأن تعين الدولة مراقب حسابات للتثبت من ذلك، إن لم يكن هناك فساد ليطمئن قلبي وليطمئن قلب المنخرطين في هذه الشركة الذين أمثلهم وأنا مصر على هذا بطلب منهم.

سيدي الوزير، أثناء عقد جلسة عامة يوم 14 ماي 2025 لا يوجد أي شيء بخصوص هذا القانون الأساسي لتعاضديات الخدمات الفلاحية، لا يتم تطبيق فصوله، هؤلاء الناس جاؤوا لعقد الجلسة ولتقديم التقرير المالي الأدبي للجلسة العامة لغلق كل شيء وليقدموا لنا حساباتهم التي تركت 2 مليارات و650 مليون كديون.

سيدي الوزير، أنا مصر عبركم أن تبلغوا صوتي لرئاسة الجمهورية ولرئاسة الحكومة بأن هذا الأمر ليس سهلا، حاجب العيون التي كانت في يوما من الأيام تنتج 25 ألف لتر من الحليب في الأزمة الوطنية لإنتاج الحليب في تونس، كلنا نعلم اليوم أن لدينا أزمة وطنية في إنتاج الحليب، لذلك أريد التثبت اليوم إن كانت حساباتهم صحيحة "صحة ليهم" فقد ربحوا من هذا المجمع الكثير من الأموال وإن كانت حساباتهم غير دقيقة عليكم بمحاسبة من تسبب في تدمير هذه التعاضدية.

سيدي الوزير، هل من المعقول اليوم أن الدولة تعتمد على تقارير مراقب حسابات الشركة، فالجلسة اليوم على مستوى الولاية قد أفضت إلى أن السيد مراقب الحسابات قد دعا إلى حل التعاضدية لأن التعاضدية قد خسرت ¾ من رأس المال الاجتماعي لهذه الشركة. أريد أن أعرف من تسبب في خسارة ¾ من رأس مال هذه الشركة، يجب فتح الملف من طرف مؤسسات الدولة وما أعيبه على مسؤولي الولاية في القيروان ممارستهم لمثل هذه التصرفات.

ألا يوجد لدينا شعار لمقاومة الفساد؟ يجب أن نتبناه مع السيد رئيس الجمهورية وهنا السيد الوزير والسادة الحضور أنا لا أتهم أحد، ولكن ما أقوله هو أن هناك شبهات فساد، لا أقول أن هناك فسادا لأن طريقة إدارة جلسة 14ماي، أنا قد راسلت رئاسة الحكومة، راسلت وزارة الفلاحة بخصوص الأزمة التي تعاني منها هذه التعاضدية كانت إجابة وزارة الفلاحة ورئاسة الحكومة أنه سيتم عقد جلسة يوم 14 ماي وسيتم إثرها حل الإشكال. إلى ماذا أفضت جلسة 14 ماي التي تم فيها مخالفة كل فصول هذا القانون، قانون الجمعيات، قانون أساسي للتعاضديات الفلاحية المعمول به قد تمت مخالفته كله؟

أنا لا أطلب أمرا صعبا، هذا لا يتطلب تمويلات مالية السيد الوزير، السادة المسؤولين، نريد مراقب حسابات من الدولة يتولى التدقيق في الحسابات ويتولى التدقيق في كل الأرقام ويقدم لنا تقريرا حول ذلك ليعرف الفلاح وضعيته وفي هذه الجلسة وبكل عجالة اليوم تمت المطالبة بحل هذه التعاضدية وبعد ذلك وهؤلاء الفلاحين؟ وهذا الموضوع فيه تضارب مصالح هل من المعقول أن رئيس مجلس إدارة هو نفسه مزود الأعلاف، لديه مصنع أعلاف ويزود التعاضدية؟ هذا غير مقبول، من سيتمكن من حل هذا الموضوع؟ وشكرا ورجاء نريد حل لهذا الموضوع وبلغوا صوتنا السيد الوزير، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد وليد، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ الطاهر بن منصور، له خمس دقائق، تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

عندما تخلو الدولة من هوية اقتصادية وتفتقر إلى رؤية اقتصادية وتغيب عنها الاستراتيجية ولا ترسم سياسات تنموية اقتصادية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى، عندها تضيع الرؤية وعندها لا نعرف إلى أين نسير، فيصبح هدفنا ضبابيا، ضائعين في الواقع الحاضر وضائعين في المستقبل ويتحول اقتصاد الدولة إلى مجرد إجراءات مشتتة وإجراءات مختلفة لا تواكب اليوم. لهذا لا يمكننا اليوم الحديث عن تنمية جهوية في ظل دولة لا تملك خارطة تنموية للجهات وفي ظل دولة لا تعرف حقيقة مقدراتها الطبيعية والبشرية ولا تملك خطة لتوظيف تلك المقدرات وتلجأ دائما إلى الحلول السهلة وهي الاقتراض.

لهذا السبب أنا شخصيا لم تعد تعنيني كثيرا المؤشرات الرسمية للتنمية ولا تعنيني التصنيفات بجهتي مثلا، جهة قبلي ولم تعد تعنيني مؤشرات الاستثمار وقابليتها للاستثمار أو لجلبه، في جهة بلغت نفقات الاستثمار المنجز فيها من 2021 حتى 2025 مبلغ 452 مليون دينار فقط، في جهة بقيت رهينة إنتاج التمور فقط وكل يوم يثبت هذا القطاع أنه قطاع دون أفق ولا يمكن الاعتماد عليه في الجهة في ظل غياب الدولة وعجزها عن اتخاذ مجرد قرار إداري ينقذ الموسم ومن ورائه ينقذ الجهة بأكملها.

في وقت كهذا كان بإمكاننا تطور هذا القطاع وإرساء بدائل أخرى سواء من داخل قطاع التمور أو من خارجه، في جهة فيها مجالات استثمارية كبيرة جدا في مجال السياحة، يمكننا تحويل الواحات إلى مجال استثمار والصحراء ونخرج من مجرد جمل يدور في الصحراء وخيمة في الصحراء هي أوسع من هذا، لها ثقافة وتاريخ ومجالات مفتوحة لا حدود لها من الاستثمار، ولكن مع الأسف ما زال أي مستثمر في هذا القطاع يعاني من صعوبات حقيقية في التمويل وفي الإجراءات الإدارية وفي صبغة الأرض. لهذا نحن اليوم في حاجة إلى البحث عن بدائل أخرى في جهة بعثت بها مناطق صناعية دون رؤية استثمارية ودون خارطة للثروات الباطنية والطبيعية فيها.

مشروع الطاقة مثلا والذي وقع الحديث عنه طويلا وهو إنتاج الطاقة الكهربائية بالرياح، ما مصيره؟ في جهة عجزنا عن توظيف عمالنا بالخارج ودمجهم وهم بعشرات الآلاف ويتم دمجهم وتعزيز مجال الاندماج الاقتصادي بهم لأن الدولة تفتقر إلى أي خطة لجلبهم ولتوظيفهم، التوظيف الإيجابي سواء في الدورة الاقتصادية في الجهة أو الدورة الاقتصادية في الدولة بصفة عامة، في جهة لا يوجد بها أي مؤسسة، لا خاصة ولا عامة ذات طاقة تشغيلية متوسطة، ما عدا مؤسسة واحدة يتيمة بلا هوية وهي شركة البستنة، هذه الشركة قد عجزنا عن إيجاد حل لعمالها في ظل شعارات ترفعها الدولة ضد التشغيل الهش وفي ظل فضاءات ومجالات للاستثمار في المجال الواحد في مجال الغابات، في مجال البيئة، في ظل عالم يتجه اليوم إلى الاستثمار في مجال البيئة ويراهن على البيئة وهي المجال رقم واحد في العالم ونحن نعلم أن اليوم الاستثمارات في إفريقيا في مجال البيئة قد

تجاوزت في السنة 100 مليار دولار، ما هو نصيبنا منها؟ لدينا شركات بستنة، ما نصيبنا من هذا ونحن نعاني من التلوث في صفاقس وفي قابس وفي كل مكان وفي كل مجال في تونس؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد وليد، الكلمة للنائب المحترم حسام محجوب، له سبع دقائق.

السيد حسام محجوب

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أريد أن أرحب بأستاذي في الجامعة التونسية، السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

تعد وزارة الاقتصاد والتخطيط أهم وزارة اليوم بالنظر إلى طبيعة المرحلة التي تعيشها بلادنا، فهذه الوزارة ترسم مستقبل البلاد وهي ذات اختصاص أفقي تسهر على تكريس الخيارات الوطنية الكبرى وبالنظر إلى الاختصاصات الثلاثة الكبرى لهذه الوزارة، ستكون مداخلتي مرتكزة على ثلاثة محاور وهي التخطيط، الاستثمار والتعاون الدولي وذلك سعيا منا إلى تقديم الإشكاليات وطرح الحلول لإرساء العدالة الاجتماعية والتنمية العادلة.

بخصوص المحور الأول المتعلق بالتخطيط، فلكي ننجح في بناء أسس دولة ذات عدالة اجتماعية وتنمية عادلة، وجب السيد الوزير على الوزارة التي تشرفون عليها الانطلاق فورا في إعداد دراسات إستراتيجية تقنية على المدى الطويل والمتوسط وفق أهداف واضحة تكرس الخيارات والتوجهات الوطنية الكبرى السالفة الذكر، حتى يتسنى وضع المخططات الخماسية بالتوازي مع ما ستفضي إليه المشاريع المقترحة من المجالس الجهوية والإقليمية ونتفادى ما يحصل اليوم من تأخر في المصادقة على المخطط التنموي 2026-2030 والأصل هو أن ميزانية 2026 تمثل السنة الأولى لتنفيذ هذا المخطط.

كما ندعو بشدة وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى ضرورة تشريك الوظيفة التشريعية في لجنة المقاربة التي ستشرف الوزارة عليها للترسيم النهائي للمشاريع التي سيتم إدراجها في المخطط التنموي 2026-2030، فهذه اللجنة لا يجب أن تكون إدارية بحتة، فالبناء لا يكون إلا مشتركا بين وظائف الدولة.

وهنا أجدد المطالبة بالضرورة القصوى لترسيم مشروع تحويل المستشفى الجهوي بمساكن من صنف ب إلى صنف أ بمخطط التنمية 2026-2030 والعمل على ترسيمه بميزانية الدولة لسنة 2027 وإدراج تنفيذه في إطار التعاون الدولي وذلك لأن المستشفى الجهوي مساكن هو المؤسسة الصحية الوحيدة بجهة سوسة التي بإمكانها أن تكون مؤسسة صحية من الخط الثاني، كما أجدد المطالبة ببرمجة إحداث المنطقة الصناعية الزيات من معتمدية مساكن باعتبار الثقل الاقتصادي والتنوع الصناعي لهذه المعتمدية التي تعد قاطرة للتنمية وخلق الثروة على مستوى جهوي ووطني.

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني وهو الاستثمار فالاستثمار سيدي الوزير يمثل المحرك الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل والتنمية المستدامة العادلة وبالرغم من الأرقام المسجلة والمشجعة خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2025، حسب تقرير الهيئة التونسية للاستثمار، إلا أنه من الضروري مواصلة العمل لتجاوز الإشكاليات التي تعوق الاستثمار الخاص ولعل أهمها:

أولا، عدم الاستقرار في النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالاستثمار في تونس وهذا يمثل عقبة أمام جعل بلادنا وجهة استثمارية جاذبة.

ثانيا، عدم وجود رؤية استراتيجية وطنية للنهوض بالاستثمار الخاص على المدى المتوسط والبعيد خاصة في المشاريع الكبرى ذات الأهمية الوطنية، بالنظر إلى مساهمتها المباشرة في دفع النمو وخلق الثروة والتشغيل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ثالثا، نسجل التفعيل الجزئي لبرنامج إصلاح منظومة الاستثمار الذي تم تضمينه بقانون الاستثمار لسنة 2016 وهذا أثر سلبا على نجاعته.

رابعا، عدم احترام دورية انعقاد المجلس الأعلى للاستثمار، مرة كل ثلاثة أشهر، الذي يترأسه رئيس الحكومة وضرورة العمل على تفعيل قراراته.

خامسا، عدم تفعيل مبدأ المخاطب الوحيد لدى الهيئة التونسية للاستثمار والمنصوص عليه بالقانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بالاستثمار.

سادسا، تأخر رقمنة المسار الاستثماري وهو برنامج إصلاح وطني ذو أهمية قصوى وخاصة إحداث وتفعيل البوابة الوطنية للمستثمر كنقطة نفاذ وحيدة وموحدة تجمع كل الخدمات وتمكننا من تفادي طول الإجراءات وتعقيدها وضمان الشفافية للمستثمرين.

سابعا، ضرورة مزيد دعم الهيئة التونسية للاستثمار لتتمكن من القيام بالمهام المنوطة بعهدتها بالنجاعة المطلوبة وذلك لدورها الاستراتيجي والمحوري باعتبارها المسؤولة على مرافقة وإحداث المشاريع الخاصة الكبرى التي تفوق 15,000,000 دينار والمشاريع ذات الأهمية الوطنية التي تفوق 50,000,000 دينار والعمل على إحداث تمثيليات أو مكاتب إقليمية وجهوية لها لتقريب خدماتها وذلك في أقرب الآجال.

ثامنا، تفعيلا وضمانا لنجاعة الدبلوماسية الاقتصادية وبالتنسيق مع سفاراتنا بالخارج، أدعوكم سيدي الوزير إلى إحداث فريق مميز من الخبراء والكفاءات الوطنية في مجال الاستثمار والعلاقات الدولية، للقيام بالتسويق لبلادنا كواجهة مميزة للاستثمار الخارجي والعمل على توجيه الاستثمارات إلى بلادنا خاصة في المجالات الواعدة كالطاقات المتجددة.

تاسعا، ضرورة الإسراع في دمج وكالة الاستثمار الخارجي في الهيئة التونسية للاستثمار في إطار توحيد الهياكل لضمان النجاعة والمردودية.

وأخيرا وفي علاقة بالمحور الثالث من التعاون الدولي أطلب منكم السيد الوزير انطلاقا من أن البناء لا يكون إلا مشتركا بين وظائف الدولة، أطلب مد مجلس نواب الشعب بجرد كامل ومفصل لجميع البرامج والاتفاقيات الجارية والمبرمة في إطار التعاون الدولي حتى نتمكن من تقييمها ومعرفة مدى نجاحها وتحقيقها للأهداف التي رسمت إليها.

هذا ونعاين سيدي الوزير، عدم وجود إستراتيجية للتعاون الدولي لتحديد الأولويات والأهداف الكبرى المزمع تنفيذها في المستقبل ولذلك نطالبكم سيدي الوزير للانطلاق في أسرع وقت في إعداد استراتيجية للتعاون الدولي، تضع في أولوياتها الخيارات الوطنية ولعل أهمها تحقيق مقومات نجاح الدولة في إرساء تنمية عادلة وعدالة اجتماعية في كنف المحافظة على سيادة القرار الوطني.

نأمل أن تأخذ السيد الوزير ما أتينا به من ملاحظات ومقترحات، على أمل رسم مستقبل تسوده الطمأنينة لشعبنا ووطننا العزيز، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، لا أدري السيد الوزير ما الإحساس الذي تشعرون به، إنه أمر يبعث على الاستمتاع.

الكلمة للنائب المحترم محمود العامري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الوفد المرافق،

بداية نعبر عن تقديرنا للجهود المبذولة من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة في سبيل دفع مسار التنمية وتعزيز ركائز النمو الاقتصادي المستدام ومن هذا المنطلق نؤكد اليوم على أهمية تسريع إنجاز المشاريع العمومية المعطلة لما تمثله من رافعة حقيقية لتحريك الدورة الاقتصادية وخلق مواطن الشغل، فضلا عن ضرورة القطع النهائي مع سياسة التمييز الإيجابي التي أثبتت آثارها السلبية وساهمت في خلق التفاوت في توزيع التنمية بين مختلف مناطق البلاد.

نمر الآن إلى أهم مشاغل ومشاكل جهة سوسة خاصة بمعتمديات القلعة الصغرى وسيدي الهاني وبداية نشدد السيد الوزير على ضرورة تسريع إنجاز مشروع المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى، لما يكتسيه هذا المشروع من أهمية كبرى في دفع عجلة التنمية وخلق مواطن الشغل بالجهة وإننا نثمن اليوم تقدم الملف وتأمين غرامات الانتزاع ضمن ميزانية 2026 وهي خطوة إيجابية هامة نعتبرها في انتظار إنجاز هذا المشروع الذي يترقبه أهالي الجهة منذ عقود.

هذا وتواجه معتمدية القلعة الصغرى تأخرا ملحوظا في إنجاز عدد من المشاريع التنموية عبر مختلف القطاعات وأبرزها نذكر مشروع حماية المدينة من فيضانات ميه الأمطار، مشروع مستوصف حي المنازه فضلا عن عدد آخر من المشاريع التربوية أهمها مشروع المدرسة الإعدادية حي المنازه، بالإضافة إلى المدارس الابتدائية بكل من حي الطويل وحي أولاد بن عون.

وفي مجال آخر يشكو المواطنون من تأخر إنجاز مشاريع الربط بشبكة الماء الصالح للشراب وهو ما يدفعنا اليوم إلى التأكيد على ضرورة تسريع ربط التجمعات السكنية ضمن برنامج التنمية الجهوية ولا سيما التجمعات الكبرى بحي الطويل والتي تضم قرابة 350 مسكن بلا ماء، كما نذكر كذلك مناطق حي أولاد بن عون والنقر ووادي الشامية، فضلا عن المناطق الأخرى غير مبرمجة كراس الواد وحي شراقي.

هذا ونؤكد مرة أخرى على ضرورة استكمال إنارة الطريق الحزامية بالقلعة الصغرى في اتجاه سهلول والتي تعد المدخل الرئيسي لولاية سوسة وولايات الساحل، إضافة إلى الطريق الرابطة بين القلعة الصغرى وحي الرياض.

وفي نقطة أخرى نؤكد سيدي الوزير على توفير الاعتمادات لإنجاز مشروع التخلي عن محطة التطهير بواسطة حي الروابي، لما تسببه هذه المحطة من إزعاج كبير للسكان وتلويث لمحيط واد لاية، كما نؤكد أيضا على وجوب تبليط الجزء المتاخم للسكان من هذا الواد.

أما بخصوص معتمدية سيدي الهاني نشير السيد الوزير أن هذه المنطقة من ولاية سوسة ما تزال تعاني التهميش خاصة مع تدني نسق الاستثمار وغياب جل الخدمات الإدارية والمرافق فضلا عن غياب الخدمات الصحية الاستعجالية وهذه مناسبة نؤكد فيها مرة أخرى على وجوب برمجة قسم الاستعجالي لما له من أهمية قصوى في تقديم الخدمات الصحية الاستعجالية للمواطنين. هذا وتفتقر كامل المعتمدية إلى شبكة الصرف الصحي وإننا اليوم ندعو إلى فتح بحث في أسباب تعطيل مشروع ربط معتمدية سيدي الهاني، كما ندعو اليوم إلى توفير الاعتمادات لإنجاز مشروع ربط المعتمدية لما لهذا المشروع من أهمية كبرى.

في نطاق آخر نثمن تدخل الوزارة في المنطقة الصناعية، غير أن هذه المنطقة ما تزال في حاجة إلى تهيئة الطرقات والتي تشهد حالة سيئة، كما ندعو إلى ضرورة ربط المعتمدية بشبكة الغاز الطبيعي، فضلا عن ربط المنطقة الصناعية بهذه الشبكة بما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار في الجهة.

وفي إطار تهيئة المسالك الريفية نؤكد سيدي الوزير على ضرورة تهيئة المسلك الرابط بين منطقة كروسيا والحنية والذي يهم ثلاث معتمديات وهي سيدي الهاني والقلعة الصغرى والقلعة الكبرى، كذلك تهيئة مسلك أولاد الفالح من أجل فك العزلة عن متساكني هذه المنطقة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم يوسف التومي، له أربع دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير في ميزانية 2026 لم يقع مناقشة مخطط التنمية 2026-2030، لأننا في الحقيقة كنا ننتظر مناقشة هذا المخطط

سيدي الوزير، عديد الأسئلة نطرحها خاصة نتحدث عن ولاية سوسة، ولاية سوسة التي تشهد توسعا عمرانيا كبيرا على مستوى معتمدياتها السيد الوزير، التساؤل ماذا أعددنا لمعتمديات ولاية سوسة التي شهدت توسعا عمرانيا كبيرا على مستوى البنية التحتية، طرحت إشكالا بخصوص البنية التحتية والماء الصالح للشراب والتطهير والطرقات والإنارة العمومية وخلق فضاءات خضراء وملاعب رياضية وملاعب أحياء ومنشآت ثقافية ومؤسسات تربوية ونقل وخدمات وصحة واحداث مناطق صناعية ومعاضدة مجهود البلديات، دفع الاستثمار، حماية المدن من الفيضانات، تهيئة الأودية العابرة للمدن، العمل على النظافة والعناية بالبيئة، العمل على جمالية المدن.

ماذا هيأنا لكل هذا السيد الوزيرة في مخطط التنمية 2026-2030 وسأقدم لك مثالا السيد الوزير، التوسع العمراني الكبير الموجود خاصة بمعتمديات سوسة القريبة من مركز الولاية أتحدث اليوم عن معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات من ولاية سوسة، اليوم السيد الوزير أحياء كبيرة محيطة موجودة في هذه المعتمدية، 600 منزلا السيد الوزير إلى اليوم بدون ماء صالح للشراب واليوم أتحدث عن منطقة القنانة وحمادة، دار الجربي وعلى حد علمي ولاية سوسة السيد الوزير راسلتكم في خصوص تمويل هذا المشروع في أقرب

الآجال، لأن هذا المشروع أنجز على خمس سنوات وكلفته ترتفع كل سنة، نتمنى أن يتم الانجاز في أقرب الآجال.

سيدي الوزير، هناك إشكال كبير على مستوى معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات على مستوى التطهير، اليوم أحياء موجودة محيطة بمدن الزاوية والقصيبة والثريات تفتقد اليوم إلى التطهير وإلى خلق محطات للتطهير، سيدي الوزير لم نر هذا في برامج 2026-2030.

كذلك الطرقات سيدي الوزير، هناك أحياء تبعد عن المدارس وعلى المدارس الإعدادية والمعاهد اليوم بدون طرقات واليوم التاكسي وسيارة الإسعاف لا يمكن أن تدخلها.

السيد الوزيرة، العديد من الإشكاليات الأخرى على مستوى ما خلقه هذا التوسع العمراني الكبير إذ أصبح هناك إشكال على مستوى الاكتظاظ على مستوى المؤسسات التربوية، هناك مدرسة اعدادية تضم قرابة 2000 تلميذ، والحمد لله المدرسة الإعدادية بصدد البناء من طرف رجل أعمال بارك الله فيه إن شاء الله تكون جاهزة في مفتتح السنة الدراسية القادمة.

كذلك المنطقة بحاجة إلى مدارس ابتدائية، مدرسة إعدادية أخرى، معهد ثانوي لليوم ما زال إنجازه رغم أنه مبرمج في برنامج وزارة التربية، السيد الوزير، العديد من الإشكاليات بالجملة نتمنى أن يكون هناك نظرة لهذه المنطقة، نتحدث عن ولاية سوسة بصفة عامة ومعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات بصفة خاصة وشكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط في رحاب مجلس نواب الشعب،

وزارة الاقتصاد والتخطيط، نحن نتساءل في حضرة وزارة الاقتصاد والتخطيط أين الاقتصاد؟ أين الاقتصاد وتونس تعيش أسوأ أزمة اقتصادية عاشتها منذ الاستقلال إلى حد اليوم حيث شملت هاته الأزمة تقريبا كل القطاعات. أين الاقتصاد وتونس في أزمة مالية والتداين في ارتفاع حيث أشرفنا على الإفلاس؟ اقتصاد ماذا وقيمة الدينار تتدهور والتضخم ارتفع والأسعار في انفلات كبير. اقتصاد ماذا وشركات الاستثمار تغادر البلاد نحو دول أخرى، حيث لا تعقيدات إجرائية ولا تراخيص مجحفة.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، أين التخطيط في وزارة الاقتصاد والتخطيط؟ أين التخطيط ونحن لم نجلب ولو استثمارا يتيما للبلاد التونسية؟ أين التخطيط وكل المؤشرات حمراء؟ أين التخطيط والضغط الضريبي مسلط على الأشخاص والمؤسسات الملتزمة بالقانون فقط، بينما الاقتصاد الموازي يتجاوز اليوم 50% والدولة عاجزة على فتح ملف اللوبيات وملف التهريب؟ أين التخطيط والمؤسسات العمومية بعضها مفلس في غياب الرؤية لدى الحكومة وفي غياب تقييم الأداء لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط؟ أين التخطيط والإنتاج الفلاحي الداخلي يتراجع في حين يرتفع التوريد؟

أين التخطيط لفرض العدل الجغرافي التنموي بين الجهات؟ حيث تحظى مناطق مرفهة بمشاريع نعتبرها كماليات، في حين تحرم بعض المناطق الأخرى من حقها البسيط ومن حقوقها الدستورية في فك العزلة وإيصال شربة ماء لمسن، إيصال شربة ماء لطفل، إيصال شربة ماء لحيوان يكاد يموت عطشا.

وهنا أذكر بعض المناطق التي أتصور أنها لم تذكر تحت قبة البرلمان سابقا ولا يعرفها كل أعضاء الحكومة، الكدوة، سيدي مذكور بوشة، برج الصالحي، سيدي داود، بوحبيب، سيدي حسون، وادي القصب، القيتون، الوديان، لزدين، الرعينين، منزل عيسى، المرناقية، زنقو، الدوالة، البريج، وبدار، القرسولين، بني حماد بن عبد العزيز، دار مهنى وغيرها من المناطق المهمشة التي لم تحظ بزيارات من السادة الحكومة ولم تحظ أيضا بالتنمية.

أين التخطيط وثرواتنا الطبيعية مهدورة، ماء فنفط فملح؟ أين التخطيط وهناك جهات قادرة أن تكون وجهة سياحية وموطن شغل لشبابنا وقادرة أن تساهم في الدورة الاقتصادية، إلا أنها خارج اهتمام الحكومة، خارج النسيج الاقتصادي والسياحي، خارج اهتمام وزارة الاقتصاد والتخطيط. أين التخطيط ومشاريع معطلة لسنوات وسنوات؟ أين التخطيط والدولة غير قادرة وعاجزة على تمكين المواطن من حقه الدستوري في التزود بالماء الصالح للشراب، من حقه في ترخيص بالنور الكهربائي؟

البدائل وما يطلبه الشعب التونسي اليوم، إصلاحات جبائية فعلية وحقيقية وعادلة، عدل في توزيع الثروات والتنمية والمشاريع بين الجهات، برنامج إصلاحي وطني لخلق الثروة وتنشيط الاقتصاد وفتح الآفاق أمام شبابنا، تسهيل الاستثمار واستغلال الثروات الطبيعية الموجودة في بلادنا.

ختاما ودعوة إلى أغلبية الشعب التونسي لفك رموز الأزمة التي تعيشها البلاد إلى حوار جاد وعلني يتابعه جميع التونسيين، يجمع كل الوزارات والمنظمات والخبراء، تطرح فيه كل الرهانات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وأنتم تمثلون الحكومة، بعيدا عن نظرياتكم الاقتصادية الفذة وبعيدا عن مخططاتكم وبرامجكم التنموية، وبعيدا عن أين البترول؟ أهالي مدنين يسألون أين الماء؟

وصل بكم الأمر في الاستخفاف بالمطالب الدستورية للأهالي لحرمانهم من حقهم في شربة ماء لماذا تعاملون مدنين بهذه الطريقة فمدنين بدون ماء طيلة ثلاثة أيام، تهميش مدنين اقتصاديا وصحيا وتربويا وخدماتيا واقع مر وأليم تفاعلنا معا ونقدناه بكل موضوعية، واقترحنا جملة من الحلول في مراسلاتنا ومداخلاتنا وصبرنا على دولتنا، ولكن أن تحرموا مدنين من الحق في الماء وهو حق في الحياة هذا أمر نرفضه.

وإذا كانت الإرادة السياسية في البعض في تعطيل يصل بها إلى الاستهتار بأهالينا، هذا خط أحمر عليكم بحل المشكل حالا ودون تأخير وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة بسمة الهمامي، لها ست دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد وكل الإطارات المرافقة له في رحاب مجلس نواب الشعب،

سأبدأ من مكسب حقيقي حصل للدولة التونسية ألا وهو التعداد العام للسكان والسكنى الذي تم في سنة 2024، لأول مرة في تاريخ تونس ينجز فيها تعداد رقمي اعتمد على التكنولوجيا الرقمية واستخدم لوحات رقمية لجمع البيانات ومن هذا المنبر أشكر كل القائمين من أعوان وإطارات على هذا المكسب.

وبالاطلاع على نتائج هذا التعداد أنظر في عديد التفاصيل لأن التعداد حمل تشخيصا وحمل أرقاما ونتائج، بل كشف حقيقة الأنظمة السابقة وما خلفت لنا، لهذا بالضرورة لا بد من وضع رؤية بعد الوقوف على كل هذه المعطيات إما أن نواصل في نفس نسق التقليد أو نغير الوجهة والدفة والآليات والأدوات، أي أن في مخطط 2026-2030 بالضرورة يجب أن نوجد علاجات لأزمة الأنظمة السابقة.

في التعداد سليانة نسبة النزوح فيها الأعلى ونسبة الأمية عالية ونسبة الفقر مرتفعة.

سليانة تتوسط سبع ولايات وهي في عزلة، سليانة تتوسط سبع ولايات ولا يتوفر فيها لا طرقات ولا بنية تحتية، سليانة ولاية فلاحية بامتياز تأخذ 30% من حاجياتها في نسبة البذور، في "DAP" ولامونيتر وسلم تعيير القمح يحدده أصحاب المطاحن ويظلم الفلاح ويأخذون نصيبه.

سليانة تتوفر فيها كل شروط الاستثمار، عدد التدخلات الاستثمارية فيها لا شيء والمشاريع الكبرى لا شيء ورأس المال الذي تضخه الدولة لسليانة لا شيء ومعتمدية برقو لا يوجد فيها حتى فرع بنك ومركز البريد في معتمدية برقو بدون موزع آلي منذ سنوات طالبت به منذ سنة 2023 إلى اليوم مركز البريد في برقو بدون موزع آلي بتعلة أنهم يقومون بصفقة منذ 2023 إلى حدود اللحظة وبعد ذلك سيتم توزيع الموزعات الآلية حسب قيمة المعتمديات وما تسوى عند أصحاب النفوذ.

سليانة ولاية فلاحية بامتياز، لا وجود لاسمها في صابة الزيتون ولا في الزراعات الكبرى ولا في الغلال ولا في الاستثمار الفلاحي ولا في الزراعي ولا في الهندسة.

سليانة تتوسط سبع ولايات ولا يوجد فيها حتى كلية لا فلاحية ولا تجارة ولا كلية حقوق ولا كلية آداب وليست موجودة في أي جامعة من الجامعات الموجودة في تونس.

سليانة أكبر الطبقات المائية موجودة فيها ومع ذلك هي بلاد الماء عطشانة في عز الصيف والأهالي وسط برقو يموتون عطشا وفي وسط سليانة أيضا وفي جميع العمادات التي يتوفر فيها الماء يشعرون بالعطش، أما المعامل التي تزود بالماء لا ينقطع عليها الماء وهو متوفر في كل وقت.

سليانة فيها ينتزع أرض الفلاح وصابة الشعير على عودها بتعلة أن الفلاح لم يدفع ديونه للدولة في حين أن سنوات الاجاحة تمتد خمس سنوات والدولة على علم بذلك والفلاح يعاني، ولكن يغرق وبعدها تفتك أرضه.

كل هذا يتطلب تدخلات استثنائية وتميزا إيجابيا وإجراءات ثورية إن كنتم فعلا تحملون معنا مشروع وطني ثوري كالبناء القاعدي والتشييد وتحقيق استحقاقات شعبي التي رفعها في ثورة 17 ديسمبر 2010 التي معظمكم لم يرفعها ولم يخرج معنا ولا يعرفها، ترفعون معنا نفس الشعارات، لكننا اليوم لم نجدكم لا في نفس المسار ولا بنفس العقلية، مازلتم تفكرون بنفس عقلية النظام القديم.

سليانة من الولايات ذات الإمكانات الكبيرة في كل الموارد الطبيعية والبشرية لكننا لم نجدكم لا في منحها امتيازات إيجابية ولا إجراءات استثنائية ولم نراكم تفكرون فيها دون غيرها من أجل تحقيق العدالة الجهوية لأن من بين المطالب التي دفعها شعبي في ثورة 17 ديسمبر 2010 تحقيق العدالة الجهوية وتحقيق التوازن بين الجهات والكرامة الوطنية.

سليانة لم تمنحوها تميزا إيجابيا ولا فكرتم فيها بشكل مخالف مع أن أرقامها مفزعة لم نراكم حتى حللتم الأرقام التي قدمتموها لنا ولم تطلبوا يوما أن تتحدثوا حول الأرقام المفزعة وكيفية معالجتها، كنت أنتظر منكم أن تضعوا مخططا علاجيا لهذه الأزمات التي خلفها سابقيكم والذين يفكرون بنفس عقولكم.

أما أنا من موقعي هذا كنائبة عن سليانة وممثلة دائرتي، أقول لكم أن مخططكم هذا سأصادق عليه بالرفض، لن يمر ما دمتم إلى حد الآن متخندقين في نفس أسلوب التفكير القديم ولم تنظروا إلى سليانة بعين واسعة ولم تحملوا معنا نفس الذي حملناه من أجل تحقيق العدالة بين الجهات.

لا يوجد أي تميز إيجابي لصالح سليانة، تحسبون سليانة ولاية استهلاك فقط، تأخذون ضيعاتها الكبيرة وتستفيدوا من مواردها دون أن تستثمروا فيها ببناء اقتصاد يستجيب حتى يتمسك الناس بأراضيهم، هذا لم نره...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم خالد حكيم مبروكي، له ست دقائق.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

بصفتي عضو مجلس نواب الشعب ممثل عن دائرة الرقيب والسعيدة ولاد حفوز، أود أن أطرح اليوم مداخلة حول فوائد المناطق الصناعية على تشغيل الشباب وأهمية دور وزارة الصناعة والتخطيط في تحقيق هذا الهدف التنموي.

بإنشاء مناطق صناعية موزعة في الجهات يمكننا توفير فرص تشغيل ليست محدودة فقط في القطاعات التقليدية، بل تشمل الصناعات ذات القيمة المضافة التكنولوجية.

التصدير وما إلى ذلك، هذا يساعد شباب دائرتنا على الانخراط في قطاع الإنتاجية.

المناطق الصناعية تسهل تأسيس مقاولات صغرى ومتوسطة خاصة من طرف الشباب الطامح لإطلاق المشاريع الخاصة.

تسهيلات البنية التحتية، القرب من الخدمات الأساسية وإمكانية التصدير كلها عوامل تشجع الشبان على المبادرة.

خلق فرص التشغيل للشباب في منطقتنا يقلل من الهجرة الداخلية أو الخارجية بحثا عن العمل ويمنح الشباب أملا في مستقبل مهني داخل وطنهم.

وزارة الاقتصاد والتخطيط هي الجهاز المركزي الذي يعد المخطط التنموي للمدة القادمة من خلال إعداد مخطط تنمية مثل مخطط 30/26، يمكننا تحديد أولويات استثمار في مناطق صناعية داخل الجهات الداخلية وتضمين مشاريع صناعية تستهدف التشغيل الشبابي.

أردت أن أتقدم بشكر خاص إلى أعضاء المجالس المحلية بدائرتي كان عملا تشاركيا مع الوظيفة التنفيذية والمجلسين، كذلك بالنسبة إلى المناطق الصناعية، السيد الوزير قدمنا مقترحا على ثلاث مناطق مثلما تعرف بالنسبة إلى دائرة الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز اختصاصهم هو التجارة الحرة وكذلك لديهم قطاع الزيتون وقطاع الخضراوات هي من أوائل المعتمديات في الجمهورية التونسية.

كذلك قدمنا مقترحا في هذه المنطقة الصناعية، الأرض تربط أربع ولايات وهي صفاقس وسيدي بوزيد والقصرين والقيروان، السيد الوزير قريبة من الميناء يمكن أن نستثمر فيها لأن الطاقة التشغيلية موجودة وقمنا بعدة زيارات مع السادة الولاد السابقين وكان هناك دراسات نريد أن نعرف أين وصلت؟ خاصة هذه المنطقة الصناعية تكون هي نقطة الوسط في الجمهورية التونسية.

السيد الوزير، أريد الحديث عن قطاع الزيت وقطاع الاستثمار في الزيت، سيدي الوزير بالنسبة إلى زيت الزيتون نستغله في مكان زيت الصوجا وزيت الذرة، السيد الوزير ندعمه وسعره ثلاثة دنانير ونقوم ببيعه للمواطن بدينار و1400 مليم للمستهلك بينما زيت الفيتورة نصدره بـ 3200 وله منافع أكثر من زيت الصوجا.

كذلك زيت الذرة السيد الوزير يباع بخمسة أو ستة دنانير فلما لا نستعمل زيت المعصري وهو أفضل وبهذا الاستثمار يكون داخلي، السيد الوزير لا بد من حصص توعوية لأن بلاد مثل تونس تحتل المراتب الأولى في هذا القطاع، لما لا نستهلك زيتونا ونشتري الأمراض؟ نحن نطلب العلاج لا المرض وعلى الأقل نستغل العملة الصعبة وتبقى لدينا لأننا المتحكمون في السوق السيد الوزير لأن ثقافتنا في زيت الزيتون فلا يجوز أن نحتل المرتبة الأولى أو الثانية عالميا ونحن نزود المواطن بثلاثة لتر من الزيت بينما منافسينا يزودون المواطن بـ 15 لتر وهكذا يمكن أن نتحكم في السوق العالمية أكثر.

السيد الوزير سوق الإنتاج لما يبقى معطلا طيلة 12 سنة؟ لما لا نبدأ بالتمويلات المتوفرة ثم نواصل؟

كذلك سيدي الوزير فيما يخص معتمدية السعيدة، مشروع الماء الصالح للشرب في السعيدة الشرقية، حددتم مبلغ مليار و800 في مخطط 2016-2021، لكن إلى حد الآن الدراسات انتهت وشهدت الكلفة ارتفاعا كبيرا وصلت إلى 7 مليار ونصف، تعرف السيد الوزير أنه حق دستوري.

كذلك السيد الوزير، لا حياة في تونس، في سيدي بوزيد لا وجود لتهيئة الأحياء، لا بد من تركيز المخطط خاصة على تهيئة الأحياء لأن كامل القرى لا يطيب فيها العيش...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم معز بن يوسف، له أربع دقائق.

السيد معزبن يوسف

السيد وزير الاقتصاد،

بسرعة السيد الوزير، ولاية سوسة فيها ثلاث معتمديات تعتبر من المعتمديات التي تحتاج إلى دفع تنموي ومن بينها معتمدية القلعة الكبرى نتمنى ونعتبر من حقنا كذلك في المعتمدية أن يقع اليوم ترسيم مستشفى الحبيب بيار إلى مستشفى جهوي، هذا حلم أجيال والحبيب بيار من الأطباء الأوائل في تونس. مدينة تضم 70 ألف ساكن ومستشفى سهلول ومستشفى فرحات حشاد اليوم يشكلان معضلة بالنسبة إلينا في القلعة الكبرى بحكم قربنا منهم. فالرجاء إعادة إشعاع القطاع الصحي في القلعة الكبرى بترسيم مستشفى الحبيب بيار كمستشفى جهوي، فهذا حقنا.

القلعة الكبرى اليوم لدينا مشروع حماية المدينة من الفيضانات وهو من أحسن المشاريع التي أنجزت في القلعة الكبرى في وقت من الأوقات، ولكن اليوم القسط الخامس تقريبا متوقف منذ سنوات عدة وشيدت تقريبا قرب الوادي الكبير مدينة كاملة فيها قاعة مغطاة وفيها معهدين وفيها على الأقل 13 ألف ساكن.

القلعة الكبرى اليوم في حاجة أكيدة مبدئيا على الأقل إلى معهد ثانوي سيدي الوزير، لا يعقل أن يضم معهد علي بورقيبة في القلعة الكبرى 1500 تلميذ ومعهد صناعة فيه 800 تلميذ، فمن الضروري اليوم إضافة معهد ثانوي آخر بالمدينة.

كما أن معتمدية كندار سيدي الوزير من المعتمديات التي لم تأخذ حقها في ولاية سوسة فمن الضروري اليوم أن يقع تمتيع معتمدية كندار بتمييز إيجابي سيدي الوزير هي معتمدية فقيرة، صحيح أنها تابعة لسوسة، لكنها لا تتمتع بالتمييز الإيجابي، فيها منطقة صناعية تتطلب التدخل ولا يوجد فيها لا إدارة ولا دار ثقافة. فالرجاء العناية بهذه المعتمدية.

معتمدية سيدي بوعلي، مصنع الألبان بسيدي بوعلي نريده أن يشتغل وأن يعود فعلا إلى العمل، نواة منطقة صناعية بمنزل المحطة، معتمدية كاملة فيها معملان أو ثلاث معامل فقط.

المنطقة السقوية كذلك بسيدي بوعلي مدينة تعيش على الفلاحة، ولكن مع نقص المياه وخاصة بعد غلق مصنع الألبان توقفت تقريبا فلاحة كاملة في المدينة فمن الضروري اليوم إيجاد حل خاصة لمشكلة المياه.

هي كذلك من المعتمديات التي لا تتوفر فيها خدمات، لديهم مكتب بريد يعمل تقريبا بعون واحد. سيدي بوعلي تعد من المدن المنتجة في ولاية سوسة.

نضيف إلى ذلك البنية التحتية المهترئة والطرقات التي هي اليوم في حالة متدهورة في سوسة بأكملها وخاصة في هذه المعتمديات، دون الحديث عن القناطر سيدي الوزير، لا نعرف لما نحرم منها وبما أنك هنا نريد منك اجابة في هذا الخصوص فمنذ تقريبا عشرين سنة لم نر بناء لقنطرة في سوسة.

الرجاء كل الرجاء اليوم النظر بجدية إلى ما تعيشه سوسة من مشاكل على كل المستويات وخاصة سيدي الوزير هناك برنامج تنموي تقريبا من كل المجالس المحلية وهو في حد ذاته يحتاج إلى ميزانية دولة كاملة.

إن شاء الله من موقعكم تدفعون اليوم بهذه الولاية حتى نرجع قليلا على السكة، لأن بعد الثورة عشنا وضعا صعبا ولا يعقل أن نبقى نستجدي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

خمس ثواني إضافية تفضل.

السيد معزبن يوسف

فقط أريد أن أكمل فكرتي وأقول وأؤكد اليوم السيد الوزير أن ولاية سوسة لحقها الضرر ونرغب في حلول جذرية لأن سوسة من الولايات التي تبقى دائما قاطرة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني وإن شاء الله تونس تكون أفضل في السنوات القادمة وبالتوفيق في مهامكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

آمين يارب إن شاء الله، الكلمة للنائبة المحترمة سيرين مرابط، لها أربع دقائق.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الوفد المرافق له،

السيد الوزير، اليوم حضرت معنا بعد مارطون جلسة وزارة الثقافة انتهى على الساعة السابعة وعشر دقائق وعدنا على الساعة التاسعة صباحا، يعني النواب الذين جاؤوا وأصروا على التدخل فهذا يعود إلى أهمية الملفات التي تهم وزارتكم وتريد إيصال الأصوات.

وكلما أقابلكم السيد الوزير، أتحدث فقط عن الأعوان وملفهم بعد مراسلة رئاسة الحكومة التي وصلتكم قولوا لنا ماذا سيحدث اليوم؟ السيد التي حدثتكم عنه الذي سيتزوج، تزوج وسيطرد من بيته وسيطلق من زوجته وأصبح يجمع قوارير البلاستيك.

ونفس الشيء بالنسبة إلى المرأة من القصرين قالت لي لا يمكنها حتى شراء حفاضات لابنتها الرضيعة. السيد الوزير، رجاء أن نفصل في هذا الموضوع اليوم.

أريد أن أتحدث السيد الوزير عن المعهد الوطني للإحصاء. جئتكم بتقرير كامل حول تجاوزات خطيرة وملف فساد والرجاء إعطاء الجدية الكاملة لفتح هذا الملف.

وأهم ملف جئت به اليوم السيد الوزير يتعلق بسيدة تونسية تقطن في حي الزهور، تعرضت لتحرش لفظي ومادي وابتزاز من مسؤول في المعهد ولدي حتى صورة السيد الذي يرسل لها حركات لا أخلاقية، لكنني لن أعرضها لأننا لا نشهر بالناس وأنا لدي ثقة فيكم أنكم ستفتحون هذا الملف، هناك جلسة الآن إن كانت تكذب فالقضاء سينصفه، أما نحن فنريد معالجة الأمر إداريا، هذه محادثاته على "الواتساب" وهذه محادثاته على "Messenger" وهذه محادثاته الأخرى على "الواتساب" وفيها حركات لا أخلاقية. هكذا يتصرف مسؤول؟ قلت لكم سابقا عندما تكون مؤدبا يجب أن يكون فريقك مثلك السيد الوزير.

الكلام الذي أقرأه يخجل، هل تعلمون لما أسقطت الشكوى؟ لأنه قام بهرسلتها وتعذيبها ثم قالوا لها المجتمع التونسي لا يرحم، فاتركي الأمر.

السيد الوزير الهيئة التونسية للاستثمار "TIA" دعونا نتحدث فيما يفيد الدولة التونسية. السيد الوزير لدينا مرسوم صدر في 19 أكتوبر 2022 يتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

السيد الوزير اليوم بما أننا حددنا شهر أكتوبر 2022 لإنشاء المشاريع المقامة فوق الأراضي ذات الصبغة الفلاحية قبل ذلك، لما لا نتوسع الآن السيد الوزير بما أنه أعطى أكله وما دمنا وضعنا شروطا واضحة أن توفر 50 موطن شغل وأن تكون ناجعة في الدورة الاقتصادية وأن يخلق الثروة، لماذا اليوم "TIA" رغم الامتيازات التي لها والموقع الذي تتمتع به لما تبقى في صلاحيات ضيقة لماذا لا يتم توسيعها؟ وإن كان هذا لا يمكن أن يتم بأمر حكومي، فلننقحه نحن في مجلس نواب الشعب.

في الأخير السيد الوزير، أنتم العمود الفقري للحكومة التونسية وتفويضكم في المرة الفارطة عندما أجبتمونا المرة الفارطة في بيان رئاسة الحكومة يحملكم مسؤولية أكبر، فنواب الشعب تحدثوا عن حفرة في قعفور وتحدثوا عن بولونة في كندار في مستوصف.

إذن اليوم نواب الشعب شخصوا وقدموا حلولا ومقترحات، قانون منع المناولة ذكرنا جميع الوضعيات التي لم تسو بعد.

السيد الوزير، اليوم إما أن نواصل في البناء والتشييد أو نقول أن الإدارة العميقة أقوى من الجميع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة فاطمة المسدي، لها أربع دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

مرحبا سيدي وزير الاقتصاد،

مع احترامي لك اليوم سيدي الوزير، لكن أنت اليوم لست وزير الاقتصاد، أنت وزير 50% من الاقتصاد التونسي فقط لأن النصف الآخر موجود خارج الدولة في القطاع الموازي بلا أي مراقبة، بلا جباية وبلا حماية اجتماعية.

اليوم سأتحدث سيدي الوزير عن ملف نحن كبرلمان قدمنا له العديد من القوانين والدولة أصدرت فيه نصوص، لكن التنفيذ صفر أتحدث عن إدماج القطاع غير المنظم أو قطاع موازي أصبح عنوان كبير، أم المحتوى فراغ.

السيد الوزير منذ 2019 والدولة تصدر تشريعات تحت شعار دمج القطاع غير المنظم وتشجيع أصحاب الدخل غير القار، وضعنا نظاما جبائيا مبسطا وقانون المالية سنة 2019 أعطى آليات واضحة ثم صدر الأمر الحكومي في جوان في 2020 لكن المنظومة شلت لماذا؟ لأن المواطن الحرفي، التاجر الصغير يدفع اشتراكات كاملة ويأخذ خدمات ناقصة، بطاقة علاج تجدد كل ثلاثة أشهر، عناء إداري وعدم تحفيز حقيقي.

ثم جاء مرسوم المبادر الذاتي في 2020 فكرة ممتازة لكن نفس النتيجة عطلتم الأوامر الترتيبية وبقى القانون حبرا على ورق، منذ سنة 2020 والمرسوم بلا أوامر تطبيقية والدولة تتحدث عن دمج الاقتصاد الموازي لكنكم لم تدمجوا حتى النصوص في الرائد الرسمي.

سيدي الوزير، قانون المالية للسنة الفارطة سنة 2024 وضع عنوانا كبيرا هو مقاومة التهرب الجبائي وإدماج القطاع الموازي، العنوان جميل لكن المحتوى فصل واحد على تسجيل الأراضي لا علاقة له بإدماج القطاع الموازي وهذه السنة في هذه الميزانية ولا شيء، لا كلمة على القطاع الموازي، لم يحدث أي إجراء وحيد، يعني العنوان شيء والسياسة شيء مغاير، السيد الوزير القطاع غير المنظم اليوم لا يشكل خطرا اقتصاديا فقط، بل هو خطر اجتماعي وخطر على الحماية الاجتماعية، خطر على جباية الدولة وخطر على المنافسة النزيهة مع العلم السيد الوزير أذكرك أن في الدستور هناك فصل يقول "المساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص".

اليوم أخطر من كل هذا أن تصدر الدولة قوانين وتتراجع عن تطبيقها، أنا اليوم أريد أن أسألكم بكل وضوح لماذا لم تصدر وزارتكم الأوامر الترتيبية للمرسوم 2020 إلى اليوم؟ ولما لم تقيموا فشل منظومة 2019 رغم مرور سنوات؟ هل لديكم إستراتيجية واضحة للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى المنظم أم نكتفي بعناوين الاستهلاك الإعلامي؟

السيد الوزير، تونس لم تعد تحتمل تشريعات مع تأجيل التنفيذ والقطاع الموازي لا يتحمل الوعود في الهواء، إما أن تلتزم الدولة بتطبيق القوانين التي تصدرها وإلا قولوا لنا بصراحة أنكم غير قادرين على إدماج القطاع الموازي حتى نعرف كيف نراجع التشريعات من جديد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد العزيز الشعباني، له ست دقائق.

السيد عبد العزيز الشعباني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

لوزارتكم السيد الوزير دور محوري في رسم السياسات التنموية وتوجيه الاستثمار بما يحقق العدالة بين الجهات، لكن للأسف ما نلاحظه في جهة القصرين هو استمرار الفجوة التنموية مقارنة بباقي الولايات سواء على مستوى البنية التحتية أو المشاريع المعطلة أو غياب مواطن الشغل المستدامة.

هي ولاية عانت الكثير من التهميش وضعف الاستثمار رغم ما تزخر به الجهة من طاقات بشرية ومؤهلات طبيعية واقتصادية واعدة.

مشاريع التنمية المندمجة السيد الوزير كلها معطلة معمل الآجر مغلق، المنطقة الصناعية لا ترتقي أن تكون منطقة صناعية، معمل الجير معطل، سوق التبادل الحر وعود لكن لا وجود لها على أرض الواقع، مصانع النسيج أغلقت، مواردنا الطبيعية والأثرية التي تزخر بها الجهة أهملت للأسف.

شباب من القصرين عندما يرغبون في الانتصاب للحساب الخاص السيد الوزير، يرهقونهم يفلسونهم ويغرقونهم، ثم يقولون له ليس لك الحق.

السيد الوزير، ألم يقل السيد رئيس الجمهورية أنه يجب اختصار الزمن ويجب أن يشعر المواطن بتدخل الدولة لصالحه؟ أين نحن من هذا؟

نرجع إلى دائرتي السيد الوزير القصرين الجنوبية وحاسي الفريد وأبدأ بسيدي حراث السيد الوزير، هذه المنطقة لو استغلت الثروات الطبيعية التي فيها لنسينا الوجع الذي نراه في أعين المواطنين رغم الإمكانيات المتوفرة فيها لكن الأهالي يعانون من أبسط الضروريات من ماء صالح للشراب وخدمات صحية ولا نتحدث عن البنية التحتية الغير متوفرة بتاتا.

بوزقام السيد الوزير، هذه العمادة التي أعتبرها شخصيا رمزا للتعويل على الذات المطلوب هو التسريع في المصادقة على مشروع إعادة التهيئة العمرانية ويجب أن يحمل رؤية قادرة فعلا على الاستجابة للكثافة السكانية الموجودة فيها وأن تستجيب إلى تطلعات القصرين المستقبلية وانفتاحها على بوزقام لأن بوزقام اليوم أصبحت وجهة لكل القصارنية لموقعها الجغرافي المتميز ولطيبة أهلها أيضا لكن السيد الوزير، عوض أن نأخذها كنموذج ونبني عليها ونشجعها، نحاول أحيانا جرها إلى الخلف بتعلات واهية، فاليوم عندما نجد منطقة الطرش وأولاد موسى معزولتان وبدون ماء وكذلك الفالحية والقرامزية والقواسم وغيرها بنية تحتية مهترئة لا أستطيع أن أقول إلا أن هذا تآمر على منطقة جاذبة حتى تعود إلى الوراء.

فالرجاء منكم التدخل السريع لإنقاذ هذه المنطقة، فأهلها يرغبون في العمل والتعويل على ذواتهم.

السيد الوزير، عمادة الدغرة، هذه العمادة التي عرفت برمزية جبل الشعانبي ولم تعرف أي تدخل جدي منذ الاستقلال، مطلب ملح بعيدا عن المخططات يتمثل في فك عزلة 5 كم من الحي الجامعي الحزامية يربط بين المعتمدية الشمالية مرورا بعمادة الدغرة ويربط بطريق بوحيل المؤدية إلى بوشبكة بوابة الجزائر، مع العلم أن هذا الطريق ذو جدوى اجتماعي واقتصادي يفك العزلة عن متساكني سفوح الجبال.

على ذكر جبل الشعانبي السيد الوزير، أين وصل مشروع المركز الدولي للتربصات بالشعانبي؟ أين حلم القصرين من وعودكم المتكررة ومخططاتكم التي لم نر لها أثرا على أرض الواقع للأسف؟

بولهيجات السيد الوزير، المسؤولون المتعاقبون والموجودون حاليا للأسف لم يستحوا حتى من نضالات رجالاتها وما قامت به ضد المستعمر، دفنوا تاريخها عنوة ويريدون أيضا دفن سكانها أحياء، هناك غياب تام للبنية التحتية حتى عند نزول الغيث النافع تهددهم الأودية والفيضانات في أي لحظة.

عمادتي مقدودش والعويشة، المثنانية، رحيمات، الزرايقية، بوصفة، فج نعام، الفرش، مقيسمات، سيدي عمار، جوابية، العترة، عينوبة وغيرها، هؤلاء فقط يريدون رؤية الدولة السيد الوزير ويريدون أن يشاهدوا دولتهم في ظل الغياب التام للدولة في هذه المناطق على المستوى الفلاحي أو الصحي أو التعليمي أو البنية التحتية.

كل هذه المناطق حوالي 20 ألف ساكن يريدون رؤية أي إدارة، أي خدمة، أي حضور للدولة، يريدون رؤية تعليمات السيد رئيس الجمهورية في مناطقهم السيد الوزير.

معتمدية حاسي الفريد، طريق ضواية بطول 13 كم هذه الطريق عازلة لـ 17 ألف ساكن، تعزلهم عن قضاء شؤونهم ويتنقلون 120 كم لقضاء شؤونهم في القصرين عوضا عن 13 كم إذا تهيأت الطريق.

حاسي الفريد معزولة من جميع الاتجاهات، على سيدي علي بن عون عبر طريق الساهلة مقطوعة، طريق بو جمعة السايح سيدي يعيش نفس الشيء، طريق الشرب فريانة حدث ولا حرج.

السيد الوزير معزولة أيضا من جهة خنقة الجازية، الرقبة، السوالمية، السلاطنية، الطرش، المزيرة، السلوم، فج حديد، لبيبات، عين سالم وخروب أيضا تغيب فيها كل مقومات الحياة.

الكامور، ثلث سكان حاسي الفريد، القساسمية، الحجاج، أولاد منصور، أولاد علي الأسود، السلايقية، كل هذه المناطق السيد الوزير معزولة تماما.

ننتقل إلى عمادات أخرى الذوايبية، أولاد عياد، أولاد عيشة، الناصرية، حماد، أولاد محمد، الثورية، القرامطية، الزرارقية، كلها معزولة السيد الوزير.

السيد الوزير وأنتم تخططون، حاولوا ألا نكون على الهامش مرة أخرى السيد الوزير.

حاسي الفريد ومأساة أهلها في رقابنا جميعا وسوف أبقى أناضل من أجلها لافتكاك حقها ما دام القلب ينبض وسأرفع سجلها إلى المولى وعنده ستفتح ملفات متخلدة بالذمة.

عاشت تونس الحبيبة ونحن مستعدون دوما للاستشهاد من أجلها ونتمنى لكم التوفيق السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إن شاء الله، الكلمة للنائب المحترم أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق مخصصة له.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، اليوم سأتحدث باسم الناس الذين أنهكهم الصبر ولم تسمعوا صوتهم باسم أهل رواد من ولاية أريانة الذين تعبوا من الوعود وملوا من الإقصاء.

سيدي الوزير، سأتحدث معكم بصراحة دون دبلوماسية زائدة اليوم أول نقطة من مخطط التنمية التي رأيناها وقت مناقشة مهمة وزارة البيئة من ميزانية الدولة لسنة 2026 الصفحة 139 و140 وجدنا أنه لا توجد في ولاية أريانة مشاريع قد تجاوزت بعض المعتمديات "وربي يبارك" هذا يفرح لأن كل جهة في بلادنا تستحق التنمية، ولكن ما يوجع سيدي الوزير أنكم لم تذكروا رواد ولا يوجد أي مشروع مبرمج فيها لا في البنية التحتية ولا في التجهيزات ولا في التنمية المحلية رغم المقترحات التي قام بها المجلس المحلي برواد ولكن للأسف غيبتم مقترحات لها أولوية كبرى خصوصا في التطهير وربط أكثر من 100,000 ساكن بشبكات الصرف الصحي ما تفسير ذلك؟ أفهمونا وأفهموا أهالي رواد لماذا يتم دائما الإقصاء؟ ويتم توزيع المشاريع على كل مناطق ويبقى كل شيء متوقفا في رواد لا أريد أن أسميها حفرة، السيد الوزير، هل هي صدفة أم أن هناك موقف أم أنكم محلفين حتى لا يتم إحداث أي شيء في رواد؟

سيدي الوزير، صدقني إن ما يحدث مؤلم جدا وان لم تكن على بينة فاليوم المسؤولية بين يديك ويمكن للإدارة الجهوية للتنمية بأريانة أن توضح لك وتمدك بالتقارير فأنت رجل دولة والناس يحترمونك، ولكن يجب إلقاء كلمة توضح وتطمئن فيها.

ما زالت رواد تعيش اليوم وهي على بعد كيلومترات قليلة من العاصمة وضعا لا يتماشى لا مع موقعها الجغرافي ولا مع طموحات أهلها، منطقة فيها حياة فيها أناس يعملون ويبنون ويدفعون الضرائب، السيد الوزير لكنها ما زالت تعاني من أبسط الضروريات، طرقات محطمة، والناس يخرجون من ديارهم في "الطبعة" مع نقص في الصرف الصحي، تسع 140,000 ساكن وليس فيها مستشفى محليا.

المركز الصحي موجود ولا يغطي الحاجات الأساسية وخدمات عمومية ضعيفة في جميع أحياء عمادات جعفر وسيدي عمر ورواد وبرج طويل وحي شاكر.

سيدي الوزير، ليست المشكلة في وجود البرامج بل في تطبيقها على الميدان ونسمع عن مشاريع وخطط ومخططات، ولكن المواطن في رواد لم يلاحظ أي تغيير في الحقيقة، ما زال مشروع السكة الحديدية حلما فالنقل لا يغطي منطقة كاملة.

طالبنا بالمستشفى المحلي مرارا وإن شاء الله نراه في مخططاتكم، نقص المؤسسات التربوية ونجد الأقسام منها ما يفوق عدد التلاميذ فيها 40 تلميذا.

سيدي الوزير، الصرف الصحي غائب كما قلنا وأصبح الناس يخافون من الوضع البيئي والصحي الذي يزداد تردا كل يوم، نقص كبير في مكاتب البريد وفرع لـ "SONEDE" حتى حين طالب الشباب بملعب حي واحد في رواد، تمت الدراسات في ملعب حي الفرارجة، ولكن النتيجة وهم وكلام الورق لا أكثر ولا أقل أين المتابعة من وزارتكم؟

لا تستحق رواد اليوم أن تبقى في وضعية الانتظار، بل تستحق نظرة جديدة للتنمية فيها توازن بين العمران والنمو وتخلق فرص شغل حقيقية للشباب، نطالب بإدراجها ضمن برامج التنمية المندمجة ومشاريع الإحاطة بالاستثمار لأنها تملك كل المقومات حتى تصبح قطبا اقتصاديا وتجاريا يخدم الجهة والبلاد ككل، لكن السيد الوزير لم تعد رواد تتحمل وعودا تتكرر كل عام فالناس يريدون أن يروا الفعل، مشروعا يبدأ، طريقا تصلح ومركزا صحيا يبنى فالمواطن فقد الثقة في الكلام ويريد أن يرى الدولة تنجز لا فقط تعد، سيدي الوزير وهذا فعل فقد رأيناه في عدة مواضيع والأمر مؤلم حقا ولم نر أي وزارة تفاعلت مع هذا الموضوع في رواد.

سيدي الوزير، يستوجب الأمر إرادة سياسية قوية ومتابعة حقيقية للمشاريع ومحاسبة كل من يعرقل التنمية، فرواد ليست منطقة عادية ولا منطقة عبور إنما هي بوابة العاصمة الشمالية ونقطة التلاقي بين أريانة والبحر وإذا لم نأخذ اليوم قرارات شجاعة لتطويرها سنجد غدا مشاكل أكثر تعقيدا، مشاكل عمرانية واجتماعية واقتصادية.

أهالي رواد صابرون يحبون بلادهم لكن يحبون أيضا أن ترد بلادهم الجميل، تعمل وتنفذ وتفي بالوعود، رواد لم تطلب أكثر من حقها في التنمية والعدالة والكرامة فهي ما زالت تثق في الدولة لكن يجب أن تتغذى الثقة بالفعل ليس مجرد كلام، فهي لا تستحق أن تُنسى، بل أن تُخدم وتوضع في قلب التنمية وليس في ذيلها سيدي الوزير وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أيمن، الكلمة للنائب المحترم رياض بلال عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق. تفضل.

السيد رياض بلال

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير والإخوة الإطارات المرافقة،

أتشرف اليوم بصفتي نائبا عن دائرة البقالطة، طبلبة، صيادة، لمطة، بو حجر أن أطرح من جديد ملفا ظل عالقا لأكثر من عشر سنوات رغم ما يحمله من أهمية قصوى للتنمية المحلية ولمصلحة آلاف المواطنين وهو مشروع تهذيب بالطريق المحلية عدد 857 الرابطة بين مدينتي صيادة والبقالطة من ولاية المنستير مرورا بطبلبة.

هذا المشروع ورغم بساطته من حيث المبدأ تحول إلى نموذج مؤسف لتراكم التراخي الإداري وغياب التنسيق بين الوزارات، فقد وجهت سؤالا كتابيا بتاريخ 11 جويلية 2023 إلى وزارة التجهيز دون أن

أتلقى ردا ثم أعدت مراسلتي بتاريخ 8 ماي 2024 وكان الجواب في 11 جوان 2024 بأن الدراسات جاهزة وأن المشروع مدرج ضمن مخطط 2023 - 2025 في انتظار توفير التمويل الضروري.

وانطلاقا من هذا المعطى المعلوم مسبقا بادرت بمراسلة وزارة المالية بتاريخ 28 أفريل 2025 فكان الرد بتاريخ 11 جوان 2025 بأنه يتعذر تعبئة التمويلات الخارجية لفائدة برنامج تهيئة الطرقات المرقمة الذي يضم من بين مكوناته مشروع الطريق عدد 857 كما راسلت وزارة الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 28 أفريل 2025 وكان الجواب بتاريخ 26 ماي 2025 جاء فيه تأكيد لوجود المشروع ضمن المخطط التنموي لكن دون توفر الموارد المالية اللازمة للتنفيذ في الوقت الراهن.

سيدي الوزير، نحن اليوم أمام مشروع جاهز من حيث الدراسات مبرمج رسميا ضمن المخططات ومع ذلك لم يتحرك قيد أنملة منذ أكثر من عقد، هذا الطريق اليوم لم يعد مجرد مرفق متدهور، بل أصبح خطرا يوميا على مستعمليه وعائقا حقيقيا أمام الحركة الاقتصادية خصوصا في منطقة تعتمد على الفلاحة والصناعات الصغيرة وربط المدن الساحلية والمناطق المجاورة.

سيدي الوزير، إن طول هذا التعطيل لم يعد مقبولا خاصة وأن الحكومة تتحدث عن العدالة الجهوية ودعم البنية الأساسية وتحسين ظروف تنقل المواطنين، لذلك أتوجه إليكم اليوم رغم اضطلاع وزارتكم بمهام أفقية تتمثل أساسا في التنسيق بين الهياكل المكلفة بضبط السياسات الجملية ورغم أن وزارتكم لا تساهم مباشرة في إنجاز المشاريع فهي تعمل على تحسين الأداء الاقتصادي ودفع التنمية الجهوية بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار وتسهيل إنجاز المشاريع مع العمل على توفير عوامل نجاح تنفيذ المشاريع التنموية المرسومة.

سيدي الوزير، من أجل كل هذا أتوجه إليكم بطلب واضح وصريح تحديد آجال دقيقة وملزمة لتوفير الاعتمادات والمرور إلى التنفيذ، أهل صيادة وطبلبة والبقالطة ينتظرون منذ أكثر من عشر سنوات ولا يمكن أن نبقيهم في حالة ترقب أخرى لسنوات إضافية.

ختاما، اسمحوا لي أن أقول إن الطريق 857 لم يعد مجرد مشروع معطل، بل أصبح اختبارا حقيقيا لقدرتنا جميعا حكومة وبرلمانا على تحويل الوعود إلى وقائع والخطط إلى إنجازات والتنمية من خطاب إلى ممارسة فإما أن نعيد لهذا المشروع حياته أو نقر بأن تأجيله بات قرارا سياسيا بامتياز...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن النائبة المحترمة ريم الصغير، لك عشر دقائق.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

سأسمي هذه المداخلة بمثابة العصف الذهني التنموي الاقتصادي ولذلك بعد إذنك سيدي الوزير والطاقم المرافق أن تأخذوا ورقة بيضاء وتتابعوا معي المناطق التي سوف تذكر لتتحصلوا على مخطط تنموي دائري، ونبدأ بالشريط الساحلي لمعتمدية الميدة من أجمل الشواطئ الساحلية يمكن أن يكون فيها ميناء وكورنيش وفسحة شاطئية ومدرسة بحرية لصناعة السفن، كنا نعتمد على منتزه شرط الزهور في أن يكون فضاء ومتنفسا للأهالي لكن المشروع معطل.

أمر إلى بن مسعودة والقرشين والحمادة إنتاج فلفل وطماطم وفراولة أين سيؤمن هذا سيدي الوزير؟ ويجب أن يسوق في سوق الجملة، المشروع المعطل المتوقف على تغيير الصبغة على MC27.

أرجع بكم إلى اللبنة، نجد الملاسين وحي الرقي اللبنة الذي يمكن أن تنشأ فيه مساكن اجتماعية، نمر في طريق سياحية رياضية الى أن نصل الى جبل سيدي عبد الرحمن إنتاج حليب سيدي عبد الرحمن سيدي الوزير، ولكن ليس له مسلك، هناك "plateforme" تحت الجبل يمكن جعلها مدينة مرأة ريفية وبالكليل والشيح والزعتر وعيون الكبريت أحسن سياحة استشفائية، كما يوجد التلفريك حين ترفع عينيك الى الأعلى في سيدي عبد الرحمن، تقف على العيون يجب أن ترى منظر شرق آسيا وترى الجبل والغابة وبحيرة الرويقات التي تنقصها 800 متر فقط وتدخل في الخارطة السياحية.

سيدي الوزير، العبيدة والداليا حضارة فينيقية، جبل فرتونة، وصرصوف عين غراب وصرصوف صبرا يمكن أن يكون صحة بيئية، ولكن سيدي الوزير لا توجد محطة تطهير.

محول فرتونة فيه الزيتونة، شجر السرول على اليمين وعلى اليسار الى أن نصل سد وادي شيبة وهو ثروة طاقية وسياحة جبلية والعيون هي امتداد لسيدي عبد الرحمن وتفتح تلك الطريق الجبلية لأناس وتعطيهم متنفسا للفروسية وهم أصل الجبابلية.

زار بورقيبة "الرحمة" في الثمانينات وكانت تسمى الحفرة بعد بورقيبة واكتشفوا فيها الغاز وأصبحت تسمى الرحمة، ولكن فيها مصب فضلات ليس هناك مشكل ومصب الفضلات ليس إشكالا وبالاقتصاد الدائري سيدي الوزير والمساهمة المؤسساتية يمكن إحداث منطقة صناعية ومركز تكوين مهني أيضا.

طريق الدير الجبلية أيضا لو يتم فتحها ستربط زنقو وقربص وتاكلسة ومنزل تميم وقربة ومنزل بوزلفة وتصبح أيضا طريقا اقتصادية.

الرومية 1 والرومية 2 وعين الخضراء حيث إنتاج الدواجن وإنتاج الزيت، ولكن دون مسالك فلاحية، عين ترخان وأيضا عين جبلية من أحسن المناظر الطبيعية.

سيدي مدير عام الغابات، تم قطع غابة العيفة ولا مشكلة في ذلك سنحدث فيها قاعدة ترفيهية، ولكن قبلها يجب أن أجلب مواطن العيثة وبني غانم ويتم ربط حيه بمحطة تطهير بتاكلسة حتى يكون في صحة بيئية.

نمر لواد بزيغ نفس الشيء ثروة طاقية وكذلك ثروة ترفيهية واستثمار بشري والكلبوسي، سيدي الوزير هناك أكتب لك "انظر أملاك الدولة"، 500 هكتار زيتون محروقة، لو يتم زرعها لثلاث سنوات مع المخطط التنموي زيتون والنشو آلية، فأين سنضعها هناك منطقة يمكن أن نضعها فيها في العيفة أمام معمل إكساء وهي يمكن أن تتحول الى مركب فلاحي ويتطور إلى مركب صناعي فيه تجويد وتجميع وتعليب وتصدير للزيت، ولكن بشرط أن نفتح الطريق الدائرية معمل "ديليس" العيفة.

سيدي الوزير، نتحدث الآن عن إنتاج قوارص منزل بوزلفة حيث أن ولاية نابل كما تعرف سيدي الوزير تؤمن ربع الإنتاج الوطني من القوارص فأين سنخزن الفائض من الإنتاج الوطني للقوارص؟ نجد "فريڤو" منزل بوزلفة اسم على مسمى "فريڤو" مجمد ولم يكن موجودا في الميزانية، نفس المسألة حول سوق الدواب ولو يتم إحياؤه بمنزل بوزلفة سيؤمن لك توازنا في سوق اللحوم الوطنية.

وأنت تعرف أن هذا في المخطط التنموي يمكن أن نخلق بكل هذه الإنتاجية ونخطط بها لمسألة جديدة اسمها السياحة الرياضية والدبلوماسية الرياضية وإنتاج منزل بوزلفة والميدة هذه الدائرة يمكن أن يروج لبطلات وأبطال منزل بوزلفة والميدة الرياضية.

سيدي الوزير، حاولت أن أمرر هذا في المخطط التنموي 2026 - 2030 وجل النقاط موجودة فيها هي في المخطط وفق نظرة دائرية وثلاثية الأبعاد وترتكز على نظرية علمية 3E " Education, Enforcement, and Engineering"، التعلم والإجبارية والهندسة والآن سأسأل سيدي الوزير عن وكالة التعاون الفني لماذا لا تضع شروطا في الانتداب كما كانت سابقا؟ شكرا ودام عزكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائبة المحترمة نجلاء اللحياني، لها أربع دقائق. تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا رئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

شهد الاقتصاد التونسي خلال السنوات الأخيرة ضغوطا مالية متصاعدة أدت إلى انكماش الاستثمار وتفاقم الهشاشة الاجتماعية فقد ارتفع الدين العمومي إلى مستوى يفوق 83% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2024 ورغم أن الأرقام أحسن اليوم في 2025 في حين استقر النمو الاقتصادي عند حدود 1.4% فقط أي دون المستوى الكفيل بتوليد الثروة أو فرص العمل وعلى مستوى التضخم سجلت البلاد معدلا يناهز 7% ما دفع البنك المركزي إلى الإبقاء على أسعار فائدة مرتفعة لكبح الأسعار، ولكن ذلك عرقل للأسف قدرة القطاع الخاص على الاستثمار وأثقل كلفة التمويل فقد بلغ معدل البطالة حوالي 16% مع تفاقم معدلات الفقر خصوصا في المناطق الريفية التي سجلت مستويات أعلى بكثير من المناطق الساحلية والحضارية وهذا يفرحني كثيرا اليوم حين أرى تقليص الفوارق الجهوية وتحقيق العدالة الحقيقية بين الجهات وحين اطلعت على المهمة وخاصة التوزيع الجهوي للاستثمار سررت فعلا برؤية التوزيع، حجم الاعتمادات المفتوحة، تعهدا ودفعا بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2025 وجهت الى جندوبة قرابة 65.378 مليون دينار القيروان 82 م . د وهذا يدل على الإنصات والفهم وأكبر نسبة للانتحار لدى الشباب موجودة اليوم في العلا وفي حاجب العيون وفي حفوز، أيضا حين أجد في سيدي بوزيد 64 م.د أفرح كثيرا أيضا، القصرين 75 م.د، تحية لأهالينا في بو درياس الفلاحين الكادحين، الأرقام إيجابية حقا وتحسب للحكومة عند توزيعها للاستثمارات على الولايات ذات الأولوية. شكرا لكم.

سيدي الوزير، لكن حين حاولت أن أطلع أكثر وأقرأ عندما نعود لنفقات التنمية حسب الولايات لفترة 2021 - 2025 تظهر مفارقة كبيرة في ولاية أريانة ففي قطاع النقل وهو اليوم قطاع حيوي وعندنا كثافة سكانية كبيرة وكبيرة جدا في أريانة، أجد أنه وجهت للولاية فقط 2.200 م.د هل يعقل هذا؟ فالكثافة الموجودة حاليا في ولاية أريانة تفوق الخيال أما في قطاع السياحة فنجد صفرا كيف ذلك؟ لا شيء رغم أننا تحدثنا منذ ثلاث سنوات عن السياحة البديلة، السياحة الثقافية والمسلك السياحي الذي انتهجناه وقدمناه اليوم في الوزارة عن تثمين التراث والمعالم الأثرية الموجودة في أريانة نجد 4.681 م.د فقط.

كما أن لدينا السياحة الاستشفائية موجودة في أريانة والسياحة البيئية وعندنا منتزه النحلي أيضا من أهم الفضاءات البيئية في البلاد ومع ذلك نفقات التنمية المخصصة للسياحة صفر، هذا يؤكد أن المركزية لا تبنى بالشعارات ونحن بحاجة إلى تنمية عادلة فعلا في الولايات ويجب أن نفهم هذا أو الى رؤية جديدة وفكر ثوري جديد.

سيدي الوزير، صحيح أن ارتفاع الدين العمومي موجود وإننا قادرون أن نفهم هذا الشيء، ولكننا اليوم بحاجة إلى معالجة جذرية ونفهم ما ينبغي علينا عمله...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نجلاء، الكلمة للنائب المحترم ياسر القراري، له خمس دقائق تفضل.

السيد ياسر القراري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

" ذراني والفلاة بلا دليل ووجهي والهجير بلا لثام."

سيدي الوزير، وجدت في هذا البيت أفضل تعبير على علاقة الدولة بجهة الكاف، الدولة التي تخلت على الجهة وتركتها تواجه مصيرها وحدها ولا نقول هذا من باب المزايدة ولا المغالاة إنما حقيقة تثبتها الأرقام والمعطيات الصادرة على وزارتكم وهنا سأرجع الى الإحصاء السكاني الأخير الذي يؤكد أن جهة الكاف وجهة سليانة من الجهات الوحيدة في البلاد التي سجلت تراجعا سكانيا وبالنسبة للكاف فيه تقلص سكاني بـ (-) أو ناقص 5475 ساكن والحقيقة أن هذه النزعة ليست جديدة سيدي الوزير إنما هي علميا نزعة متواصلة منذ عقود وهنا سأرجع مرة أخرى الى الإحصائيات السكانية الصادرة على مصالح وزارتكم المعهد الوطني للإحصاء والذي يثق فيه كل التونسيين ويوثقون في أرقامه أينما نلاحظ نزعة التراجع المتواصل لعدد السكان في الجهة من 272,000 ساكن سنة 1997 إلى 258,000 ساكن سنة 2004 إلى 243,000 ساكن سنة 2014 إلى 237,000 ساكن سنة 2024 وهي بالحقيقة العلمية الثابتة والإحصائية الثابتة الحالة الوحيدة في البلاد وهنا سيدي الوزير، أقول لكم إن الأرقام تتحدث وحدها يعني أننا لا نبالغ ولا نلعب دور المظلومية، هذه الحقيقة التي تقرها وزارتكم.

سيدي الوزير، لو تريدون أن تعرفوا العدد الحقيقي لعدد سكان الجهة أجروا إحصاء بمناسبة الأعياد ستجدون الطوابير التي تمتد من تونس العاصمة إلى الكاف وعودة الناس وسترون كيف تمتلئ المدينة بأهالها أيام العيد الثلاث وبعدها ترجع جهة مقفرة وهنا نريد أن نسألكم ما هو تصور الوزارة لدعم التنمية في الجهة؟

سيدي الوزير، أحدثنا يوم الاستثمار ومشكور كنت معنا لكن لم يأتنا أحد بعد يوم الاستثمار إلى حد هذا اليوم حتى في محاولة للشركة الكورية للكابلات لمْ يرسُ المستثمر الكوري إلى حد اليوم على جهة الكاف رغم أننا وفرنا كل ما طلب منا جهويا في المنطقة الصناعية وادي الرمل وفي المنطقة الصناعية الأنقار المحاميد، وفرنا مساحة 3 هكتارات ونصف ولم يحدث شيء والاستثمار الوحيد في الجهة هو المقاهي والتي يتزايد عددها بتزايد عدد العاطلين عن العمل.

سيدي الوزير، من أين سيأتي المستثمر في حين أن الفلاحين يعانون من الجوائح على مرأى من والدولة دون أن تمنحهم التعويض؟ وأمام افتقاد البذور.

سيدي الوزير، من أين سيتأتى الاستثمار في الثقافة في حين أن كل معالمنا مغلقة وخير دليل في هذا رمز الكاف هذا بو مخلوف، (عرض السيد النائب صورا) وزارة الثقافة تعجز على أن تتدخل وترمم هذا المعلم وأيضا المعهد الوطني للتراث وكل معالمنا عينات مختلفة وكلها تحت شعار مغلق، كل الأبواب موصدة، هذا "البازيليك" ومقام علي التركي والمدرسة المليتية كلها مغلقة.

من أين سيأتي الاستثمار الصناعي في أن مناطقنا الصناعية تحولت إلى بور؟ من أين سيأتينا الاستثمار السياحي؟ سيدي الوزير، إشكاليات كبيرة.

ثم من أين سيأتينا الاستثمار في ظل أن الطريق السيارة غير موجودة؟ واستبشرنا بتصريحاتكم السابقة واستبشرنا في اللقاء الأخير مع السيد وزير التجهيز والتوضيحات التي قدمها، لكن سيدي الوزير أخبرتمونا بأنكم توصلتم بطلب التمويل فأين وصلنا؟ طمئنا قليلا أين وصل تمويل الطريق السيارة في الكاف؟ هل وجدتم التمويل خلينا على الأقل حتى نطمئن الناس في الكاف أن هناك أفق قريب.

سيدي الوزير، يستوجب الاستثمار في الجهة وقفة جدية من الدولة ودعم كبير لا يمكن أن يأتي إلا من وزارتكم فنطلب منكم دعم الجهة والوقوف إلى جانبها. شكرا لكم. شكرا للوفد المرافق لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للأخ ياسر، مصطفى سترجع للجنة المالية ودائما الأولوية لكم والكلمة للنائب مصطفى بو بكري، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد مصطفى بوبكري

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات الزملاء النواب،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط الإطارات المرافقة،

أقف اليوم لأتحدث عن ولاية تطاوين، الولاية التي ظلت رغم كل الوعود والخطط في آخر سلم التنمية، نحن لا نحتاج إلى مزيد من الدراسات ولا إلى مزيد من التصريحات، بل إلى قرارات تنفذ مشاريع تنجز في آجالها لا تعلق كل سنة على شماعة نقص الاعتمادات أو صعوبة الدراسات.

سيدي الوزير، في تطاوين اليوم أكثر من عشرين مشروع معطل بعضها انتهت دراساته منذ سنوات وبعضها لا يزال ينتظر التمويل أو إعادة برامج اعتمادات وهذه الوضعية لم تعد مقبولة لأن كل تأخير في الإنجاز يعني مضاعفة الكلفة وضياع المردودية وتحميل المجموعة الوطنية أعباء إضافية دون أي آثار تنموي أو تشغيل فعلي. هذا النمط من إدارة المشاريع يكرس اللا مسؤولية في المتابعة وضعف الحكومة المحلية ويفرغ مفهوم التنمية الجهوية من مضمونة، فكيف نتحدث عن تنمية عادلة ومشاريع تطاوين تراوح مكانها بين مكاتب الدراسات والمراسلات الإدارية؟ المطلوب اليوم ليس تبريرات جديدة، بل خطة إنقاذ تنموي عاجلة لولاية تراجع فيها كل المشاريع المعطلة وتثبت آجال واضحة للإنجاز مع تحديد المسؤوليات ومتابعة دورية من الحكومة ومن المجلس النيابي.

كما نطالب بتبني منوال تنموي جديد يرتكز على خصوصيات الجهة وثروتها الطبيعية من نفط وغاز وجبس وعلى بعض مناطق صناعية نموذجية في القطاعات الواعدة وخاصة تثمين الجبس الصناعي والصحي الذي يمكن أن يجعل من تطاوين قطبا صناعيا وتصديريا حقيقيا لا مجرد منطقة تزود الجهات الأخرى بالمواد الأولية.

السيد الوزير، التنمية في تطاوين لا تحتاج الى لجان جديدة، بل إلى الإرادة السياسية واضحة وجرأة في القرار ومحاسبة لكل من يعطل أو يؤجل لأن ما يحصل اليوم هو إدارة للمال العام وإجهاضا لفرص العمل ولآمال آلاف الشباب ولذلك نقترح في هذا الإطار ما يلي:

أولا، إحداث لجنة متابعة جهوية دائمة تحت إشراف وزارة الاقتصاد تضم ممثلين عن السلطة المحلية والنواب تتولى مراقبة تنفيذ المشاريع وتقييم نسب التقدم شهريا.

ثانيا، إحداث نافذة تمويل خاصة بمشاريع ولاية تطاوين داخل وزارة الاقتصاد لتسريع رصد الاعتمادات وضمان استمرارية التمويل دون العودة كل مرة إلى الإجراءات المركزية البطيئة.

ثالثا، إدراج تطاوين ضمن برنامج وطني للمناطق الصناعية النموذجية في القطاعات ذات القيمة المضافة خاصة في مجال تثمين الثروات المحلية والطاقات المتجددة.

وأخيرا نريد أفعالا أقوال ومشاريع تنجز لا تبرمج فقط تطاوين تستحق أن تكون في قلب السياسات التنموية لا في هامشها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا مصطفى الكلمة للنائب المحترم محمد علي فنيرة ست دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير،

ومرحبا بكافة الطاقم المرافق لكم.

سيدي وزير الاقتصاد والتخطيط،

مداخلتي بعنوان "ضريتونا " شعاركم في هذه المهمة سيدي الوزير، هو "عدالة شاملة ومندمجة للاستثمار العمومي" وأركز هنا على كلمة العمومي.

إن ولاية نابل بمعتمدياتها الست عشرة تعاقب اليوم. سيدي الوزير، أنتم تعاقبوننا لأننا ولاية ذات جاذبية سكانية عالية للأسف، وهذا باعتراف التقرير، كذلك بسبب إنتاجيتنا العالية سيدي الوزير، نحن نعاقب لأننا نساهم بنسبة 15% من الإنتاج الفلاحي الوطني ونعاقب لأن 11.6% من النسيج الاقتصادي الوطني موجود في ولاية نابل، نعاقب لأن صادرات الولاية تمثل 10% من الصادرات الوطنية ولأن قدرتنا الفندقية تبلغ 25% من الطاقة الوطنية بكوننا مركزا سياحيا.

الاستثمارات العمومية من سنة 2016 إلى 2023 بلغت 1000مليارا، مما جعل ترتيبنا الثاني عشر من بين 24 ولاية في حين أننا نترتب في المركز الثاني من حيث عدد السكان وفي سنة 2025 ما زلنا تحت وطأة هذا العقاب، فأقل ولاية من حيث عدد السكان تتحصل على اعتمادات تفوق اعتماداتنا بـ 50 مليون دينار، رغم أننا نضم مليون ساكن شتاء وثلاثة ملايين صيفا حين تأتون جميعكم للاصطياف عندنا ونحن في سنة 2026، لا أجد مشروعا جديدا لولاية نابل سيدي الوزير، فكلها مشاريع متواصلة وللأسف الضرر مستمر.

السيد الوزير، أنتم تحاسبوننا بناء على مؤشرات الاستثمار الخاص لا الاستثمار العمومي وذلك على عكس ما ورد في كتابكم ومهمتكم، فهل الاستثمار الخاص هو من سيوفر لنا الطرقات والتطهير والماء؟ وهل الاستثمار الخاص هو من سيبني المدارس

والمستشفيات ودور الشباب ودور الثقافة والبنية التحتية؟ السيد الوزير، هذا ما جنته ولاية نابل من الحكومات المتواصلة.

أمر السيد الوزير، إلى البرنامج الجهوي للتنمية لقد استبشرنا خيرا وقلنا أننا قد نجد متنفسا هنا، لكننا في السنوات الخمس الأخيرة لم نتلق سوى 45 مليون دينار مما جعل ترتيبنا 15 من بين 24 ولاية، رغم أننا نحتل المرتبة الثانية من حيث عدد السكان.

السيد الوزير، هذا البرنامج يفترض أن يكون لخدمة المواطنين وتعزيز سياسة القرب لتزويدهم بالماء وإيصال التيار الكهربائي وتهيئة الطرقات الريفية وربطها بمنازلهم حتى لا يجد المواطن نفسه عالقا في الأوحال، ولاية نابل يا سيدي الوزير "اسم عال" فقط، لكن الواقع يفتقر للإنجازات.

لقد تواصل معكم 90 نائبا من مجلس نواب الشعب، ووجهوا إليكم مراسلة طالبوا فيها بالترفيع في مبلغ برنامج التنمية المندمجة من 300 مليون دينار إلى 600 مليون دينار، ولكن بعد أن اطلعنا على مهمة الاقتصاد والتخطيط نكتشف أنكم لم تكونوا متعاونين معنا يبدو أنكم لم توافقوا على المطلب حيث عادت الميزانية بنفس الاعتمادات السابقة"300 مليون دينار"،

سيدي الوزير، ما الذي تغير؟ لا شيء، 90 نائبا يراسلونكم ولا يتغير شيء؟ هل وصلنا إلى درجة أصبحت فيها متطلبات أهالينا في مناطقهم بلا قيمة؟ نحن نطالب بأن تمنحوا المجالس المحلية الاعتمادات التي طلبتها والبالغة 600 مليون دينار اليوم، لكي تخصص للطرقات الريفية ولإيصال التيار الكهربائي والماء الصالح للشرب فهذه هي التنمية الحقيقية، لكن للأسف أنتم لا توافقون على مطلب نواب الشعب وهو نفس المطلب الذي تقدم به أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم ولم يقع الترفيع.

السيد الوزير، بخصوص النمو الاقتصادي الذي حققته الدولة التونسية مؤخرا بنسبة 2.4% وفق الانزلاق السنوي، لقد حاولت تحليل هذا النمو ووجدنا أن الصناعة تقدمت بنسبة 1.5% والخدمات بنسبة 1.4 % والبناء والتشييد بنسبة 3.9% أما الفلاحة فقد حققت نموا بنسبة 11.5%

السيد الوزير، هذه النسبة التي حققها القطاع الفلاحي تساهم بنحو 1%من نسبة النمو ورغم أن الفلاحة هي التي منحتنا هذه النسبة، إلا أن منظوماتها تعاني، فمنظومة الحليب تعاني ومنظومة الكروم تعاني ومنظومة القوارص تعاني وكذلك منظومة الحبوب التي ننتظر فيها رحمة الله ولطفه فماذا ننتظر؟ وماذا يمكننا أن نقدم؟ وما هي النتائج التي توصلنا إليها؟

وخلال مراجعة لـ "APIA" وجدت تراجعا بنسبة 50% في الاعتمادات المرصودة للاستثمار الفلاحي يا للأسف، القطاع الذي يساهم بنسبة كبيرة في النمو، نقابله بتقليص ميزانية استثماره للنصف، فبدلا من تشجيعهم، نجد أن صرف التعويضات أو المنح يتأخر لعامين ونصف ثم نفاجأ بتراجع الإنتاج.

للأسف السيد الوزير، أنا لا أرى اقتصادا ولا أرى تخطيطا ولا أرى نسب نمو حقيقية، فنحن قادرون على تحقيق ما هو أفضل بكثير، هذه النسبة التي حققتها الفلاحة "11.5% " قادرة على أن تصل إلى 20% أو 25% لو استغلت أراضينا المهملة ولو وقفنا فعليا مع فلاحينا وشجعنا الاستثمارات الفلاحية وغيرها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد علي،

السيد الوزير، حين نتحدث عن منطقة " cap bon" وهي تعني " الرأس الطيب" فنحن نتحدث عن قرمبالية وسليمان وبني خلاد عن بلاد الخير والبركة بامتياز هذه المناطق التي كانوا يهاجرون إليها سرا عبر التاريخ منذ عهد الرومان والفينيقيين.

أنتم تعلمون أن هذه المناطق، ومنها القرى والمدن التي أسسها الأندلسيون مثل "bello-pedro- nianio" وغيرها، ما زالت تحافظ على تراثها وهويتها كانت جهة الوطن القبلي دائما وأبدا جهة مستقطبة للناس بامتياز، فلا تتركوها تتحول إلى جهة منفرة، لا أريد استخدام هذه العبارة، نحن نريدها دائما سيدي الوزير، مكانا يطيب فيه العيش "une zone attractive".

أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم رؤوف الفقيري، له خمس دقائق تفضل.

السيد رؤوف الفقيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالجميع.

نرحب بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له،

سأحاول التطرق في مداخلتي إلى خمسة عناوين في إطار مهام الوزارة والمسائل المحلية والجهوية.

اليوم ونحن نناقش مهمة وزارة الاقتصاد والتخطيط لا بد أن نتحدث بكل صراحة وسأبدأ من مهام وزارتكم التي يسمع بها كل تونسي لكنه لا يجد لها أثرا في حياته اليومية.

أولا، السياسات الاستراتيجية التي ترسمها وزارتكم ولا تنقذ المواطن من الغلاء ولا تخلق فرص شغل ولا تفتح آفاقا للشباب ليست استراتيجيات حقيقية، بل هي سياسة "يوم بيوم" لقد مرت سنوات ونحن نسمع نفس التصريحات أن لدينا رؤية ومخططات وتوجهات، لكن النتائج غائبة تماما المواطن اليوم يرى فوضى في القرار وتخبطا في الأولويات وانعداما للرؤية المستقبلية.

ثانيا، المخططات السنوية التنموية والخماسية أقولها بصوت عالٍ وعودا كبيرة والإنجازات شبه غائبة، الجهات المهمشة التي كانت تنتظر مشاريع للتشغيل والاستثمار هي ذاتها الجهات التي نص الدستور على ضرورة شمولها بالتمييز الإيجابي، لكنكم لم تفعلوا لا التمييز الإيجابي ولا حتى أبسط قواعد العدالة الاجتماعية.

السؤال هنا: كيف نتحدث عن توازن جهوي ولاياتنا تفتقر إلى أبسط مقومات البنية التحتية المحترمة مثل ولاية جندوبة؟ وكيف نتحدث عن عدالة اجتماعية ومواطنون يعيشون في عام 2025 بنفس ظروف التسعينات؟ وهنا أذكر لكم البلدة والسلاطنية والنسور والبياضة وفج حسين ورأس الكاف والغرة وغيرها من المناطق التي تعيش في عزلة تامة، مثل الطارف والقوارص والجلايلية والسرية ووشتاتة و"الغرايبية" والمقاديم والأمثلة كثيرة إنهم لا يزالون يفتقرون إلى الماء الصالح للشراب وما زالوا يتنقلون عن الدواب.

ثالثا، تحليل المتغيرات الاقتصادية العالمية، بكل صراحة، لقد سئمنا من شماعة الظروف الدولية وفيروس كورونا فهذه لم تعد أعذارا مقبولة، الدول التي تمتلك وزارات اقتصاد كفؤة هي التي تتوقع

وتتأقلم وتخطط لا أن تختبئ العالم يتغير من حولنا ونحن لا نستفيق إلا بعد فوات الأوان.

رابعا، القطاعات الإنتاجية وفرص الشغل والعدالة الاجتماعية السيد الوزير، الشباب يهاجر والطبقة المتوسطة تدمر والفقراء يزدادون فقرا هذه ليست صدفة، بل هي نتيجة سياسات اقتصادية تفتقر إلى أي رؤية اجتماعية حقيقية، أين الإصلاح الجبائي الذي يخفف العبء عن الضعفاء؟ أين دعم الصناعات الوطنية؟ وأين الاستثمار الذي يصل إلى الولايات المحرومة؟ لا يمكننا بناء اقتصاد قوي في بلد بها جهات معزولة ويفتقد فيه الشباب إلى الفرص ويظل فيه التمييز الإيجابي مكتوب في الدستور ومجمدا في أرض الواقع.

خامسا، الحديث عن بيئة الاستثمار يدفعني لقول الحقيقة المرة إن مناخ الأعمال في تونس اليوم بات مخيفا بسبب البيروقراطية والغموض والقوانين التي لم تعد تواكب العصر.

إننا أمام إدارة تقتل حماس المستثمر المحلي قبل المستثمر الأجنبي، فالمستثمر لا ينفر من الاستثمار بحد ذاته، بل يخشى الغرق بمفرده، أين الإصلاحات؟ وأين الجرأة السياسية؟ وأين مكافحة الفساد الإداري الذي يجهض كل مشروع؟ ويضاف إلى كل ذلك غياب التنسيق بين الوزارات مما يؤدي إلى تعطل المشاريع لسنوات وتناقض القرارات.

وفي هذا الإطار وفي السياق الجهوي والمحلي فإن ولاية جندوبة بصفة عامة ومنطقة غار الدماء وواد مليز بصفة خاصة، تعد جهات تتميز بخصوبتها وتمثل مخزون تونس ورئتها، لكنها للأسف تظل مهمشة ولا تلمس شيئا من التنمية، إن آليات برمجة المشاريع الحالية آليات فاشلة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الواقع الميداني، فالتضاريس الصعبة ترفع كلفة إنجاز المشاريع بنسبة تتراوح بين 20% إلى 40%، فضلا عن الطرقات التي تتآكل جراء الأمطار والفيضانات والنقص الحاد في التجهيزات والخدمات الأساسية.

وبناء عليه وجب الترفيع في الاعتمادات المخصصة لولاية جندوبة بما يتماشى مع احتياجاتها الحقيقية، مع ضرورة مراجعة طريقة احتساب كلفة المشاريع، على غرار الربط بشبكة الماء الصالح للشراب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، لقد سبق أن ناقشنا معكم مهمة الوزارة والوثيقة التفصيلية والبرامج التي تقدمتم بها أثناء انعقاد لجنة التخطيط، حيث ذكرناكم ببعض الاستحقاقات التي تخص جهة قابس ككل وقابس الجنوبية باعتبارها دائرتي الانتخابية.

اليوم السيد الوزير، نود الحديث معكم في السياسة الاقتصادية للدولة بصفة عامة أو عما يجب أن تكون عليه السياسة الاقتصادية للدولة في ظل صعوبات اقتصادية كبيرة وفي ظل مديونية مرتفعة وفي ظل نسبة نمو منخفضة وفي ظل التحديات الكبيرة التي يشهدها العالم من صراعات كبيرة وتشكلات جديدة وصراعات في النفوذ والمصالح.

في ظل كل هذه التحديات، تبدو مهمتكم صعبة السيد الوزير، إذ يتوجب علينا البحث عن منوال اقتصادي جديد تحت عنوان المحافظة على السيادة الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتعويل على الذات، فكيف يمكننا التعامل مع هذه الشعارات والعناوين أو التحرك من خلالها في ظل عالم متحرك يشهد عديد التحديات والصعوبات؟ وهنا تبرز حتمية امتلاك رؤية واستراتيجية واضحة في كيفية التعاطي مع كل هذه المعطيات.

كيف يمكننا الحديث عن ولوج فضاءات جديدة في ظل تحديات اقتصادية قائمة على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي؟ وكيف يمكننا الحديث عن إيجاد مناخ اقتصادي تكاملي في محيطنا المغاربي خاصة مع الجزائر ونحن لا نزال نتعامل بالمنطق الكلاسيكي لجنة عليا مشتركة تنعقد مرة كل عام أو عامين وتبرم عديد الاتفاقيات التي لا ينفذ أغلبها؟ لا بد من رؤية جديدة ولا بد من إيجاد فضاءات اقتصادية تكاملية خاصة مع الجزائر، فالتحديات التي تواجهنا معا كبيرة جدا ولا خيار أمامنا إلا التكامل والاندماج بشكل يتجاوز الأطر التقليدية والكلاسيكية.

دعنا نتحدث في التخطيط السيد الوزير، ومن ضمن مهامكم رسم السياسات والرؤية الاستراتيجية، بما في ذلك إدماج البعد البيئي في مقارباتكم وأنتم تعلمون السيد الوزير، ما تعيشه قابس من نضال سلمي شعبي من أجل رفع جريمة التلوث التي تعاني منها على امتداد عقود ويجب أن يكون ضمن مخططاتكم ونطالب به، كيف يمكن أن تكون قابس بدون تلوث؟ وكيف تستشرفون في مخططاتكم الاستراتيجية والمستقبلية لكي تكون قابس بدون "فسفوجيبس"؟ كيف يمكن أن تكون قابس بدون سموم ملوثة تبث يوميا وعلى مدار الساعة؟

كيف يمكن أن تكون قابس بمنوال تنموي مختلف تماما عما هو سائد منذ خمسين عاما؟ وكيف تضمن مخططاتكم بناء قابس على منوال اقتصادي جديد؟ ليس قدرنا أن يتكون قابس مبنية على منوال اقتصادي ملوث، كيف يمكن أن تقوم يمكن لقابس أن تكون مبنية على منوال يستثمر خصائصها الطبيعية التي حباها الله بها فهي تمتلك خليجا يعد من أثمن الخلجان على المستوى العالمي وبيئة فلاحية ممتازة جدا ومناخا صحراويا ومياه حارة يمكن استثمارها في المجال السياحي وغيره ويمكن أن تكون قابس منوالا اقتصاديا مختلفا تماما.

بإمكانكم القيام بالدراسات السيد الوزير، وكيف يمكن لهذا المنوال الاقتصادي أن يوفر لخزينة الدولة اعتمادات مالية هامة ويخلق طاقة تشغيلية كبرى ويحقق تنمية قوامها الحفاظ على الإنسان وصحته وهو حق دستوري؟

كيف يمكن لهذه الدولة أن تتصالح مع هذه الجهة وتمنحها حقها اعترافا بما تعرضت له من جريمة بيئية على امتداد خمسين عاما؟ لا بد من مصالحة حقيقية مع الجهة ولا بد من إيقاف هذه الجريمة عبر تصور جديد. إن وزارتكم هي وزارة التصورات والتخطيط الاقتصادي وإيجاد منوال مختلف عن السائد ينصف هذه الجهة ويعطيها حقها وحافظ على حق الدولة من خلال منوال آخر وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا لا زالت لدينا مداخلتين للسيد منير كموني والسيد مليك حسان، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم منير كموني، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد منيركموني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

وبالسيدات والسادة المحترمين من الوفد المرافق له ومن نواب الغرفتين وبالحاضرين كافة،

سأكتفي سيدي الوزير اليوم بأن أنقل إليكم رسائل من عمق المناطق المهمشة ومن وجع أحلامهم المعلقة، الرسالة الأولى من عضو المجلس المحلي بأولاد الشامخ يقول فيها بمناسبة مناقشة مهمتكم، هل يصل أكسجين الوزارة إلى المناطق الداخلية أم يمدد زمن الاختناق؟ هذه المناطق التي أنهكتها وعود الحكومات المتعاقبة وتعرت فيها البنية التحتية حتى بات أبسط مشروع يساوي حياة كاملة، طريق تفك به العزلة، إدارة تعيد حضور الدولة أو مشروع صغير ينعش اقتصادا محليا يحتضر،

وفي قلب هذا المشهد يقف مسلك "الرزايقية" منزل حياة، ذلك الطريق القصير في طوله 5 كم ونصف الطويل في انتظاره المعلق منذ 2017 بين وفوف الوزارات طريق لا يفصل بين نقطتين فقط، بل بين العزلة والانفتاح، بين الجمود والحركة، بين التجاهل والاعتراف إنه شريان قادر على ربط المهدية بالمنستير وربط الساحل بالوسط الغربي وتحريك الدورة الاقتصادية في الجهات الفلاحية والحرفية وفك عزلة أكثر من 50,000 مواطن ظلوا لسنوات تحت عبء الوعود المؤجلة،

ورغم أهميته لا يزال هذا المشروع مثالا صارخا لسياسة الترحيل استوفى كل الدراسات ورحل من المندوبية الجهوي للتنمية بالمهدي إلى الإدارة العامة لارتفاع كلفته على أمل أن يرحل إلى برنامج قطاعي أنتج ضمن مخطط التنمية 2026 -2030، لكنه غاب عن البرمجة وكأن المناطق الداخلية ليست أولوية في الحسابات الرسمية.

اليوم تحت القبة،نريد أن يعلم النواب أننا نبحث عن أوكسجين فعلي عن قرار يعيد الحياة إلى المناطق التي خنقها الإهمال وإلى المشاريع التي بقيت في الأدراج وإلى التنمية التي لم تتجاوز التقارير والخطباء،

السؤال الذي يجب أن تجيب عنه الوزارة بوضوح هو الآتي: هل ستتنفس المناطق الداخلية أخيرا؟ هل سيخرج مسلك "الرزايقية" منزل حياة عن دائرة الوعود إلى حيز التنفيذ؟ اليوم سيعرف الجواب أكسجين أو اختناق معاد تدويره.

الرسالة الثانية غير بعيدة عن التنفس والاختناق والبيئة السليمة، هي صور من مركز معتمدية أولاد الشامخ وبلديتها الوحيدة في علاقة بمحطة التطهير الموعودة، محطة التطهير بأولاد الشامخ أول تدخل لديوان التطهير في دائرتنا المهمشة الدراسات استكملت أو تكاد، فرجاء كل الرجاء للسيد مدير الديوان والسيد وزير البيئة لتنفيذ هذا المشروع المعطل لتأخير في التسوية والمعطل لكل البرامج البلدية في تهيئة الأحياء في وسط المدينة في انتظار برامج أخرى بشربان وهبيرة والنفاتية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم مليك كمون، له خمس دقائق، تفضل.

السيد مليك كمون

شكرا رئيس.

زميلاتي زملائي.

السيد الوزير وكامل الوفد تحياتي.

السيدي الوزير، أنا أصيل ولاية صفاقس وعندما أردت وصف الحقيقة بكلمة أبدأ بها بحثت ولم أجد سوى كلمة "عيب" فلو ألقينا نظرة على الوضع في صفاقس فلن نرى سوى الجرائم، جرائم بيئية واقتصادية واجتماعية وجرائم في الحوكمة وجرائم سياسية وعلى الرغم من أنني سيدي الوزير، لا أريد الحديث بالصراخ إلا أنني أشعر بالغضب كما يشعر كل صفاقسي وصفاقسية، أولئك الذين قضوا أعمارهم في الحلم ولم يتحقق لهم شيء وفي كل مرة يتلقون وعودا لا يوفونا بها وبالرغم من أن التاريخ والواقع بالأرقام والمستقبل أيضا سيثبتون أن صفاقس ستظل دائما عمادا اقتصاديا للبلاد، إلا أننا ورغم هذا الوضع ما زلنا نحاول تقديم كل ما بوسعنا لتونس ولدولتنا لنساهم قدر الإمكان في بناء الوطن.

لا أود الحديث بمنطق الجهات لأنني أؤمن بأن كل جهة قادرة على تقديم الإضافة للدولة من خلال خصوصيتها وشبابها ورجالها ونسائها وأؤمن بأن تونس سفينة واحدة ذات مصير واحد ومشترك وبما أننا نتحدث عن المشترك، أود التذكير بالفصل 100من دستور 2022، رئيس الجمهورية يضبط السياسة العامة للدولة ويحدد اختياراتها الأساسية ويعلم المجالس إلى غير ذلك وعندما أحلل السياسات العامة في الخطاب السياسي الرسمي للسيد رئيس الجمهورية، أجدها تتلخص في ثلاث أو أربع نقاط رئيسية: أولا استعادة الدولة لدورها القيادي في الاقتصاد والمجتمع، ثانيا محاربة الفساد الإداري والمالي الذي عطل التنمية، ثالثا التخطيط لبناء دولة جديدة قائمة على العدالة والكرامة والسيادة الوطنية وهي الشعارات التي رفعها الشعب عام 2011، رابعا نقد المنوال التنموي القديم الذي اعتبره سببا في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

هذه هي أهم وأبرز النقاط التي نجدها في كل بيان وخطاب للسيد رئيس الجمهورية والسؤال هنا: ماذا سنفعل لكي لا يظل هذا الكلام مجرد خطاب أو حبرا على ورق؟ إن الهدف الأساسي الذي نتفق عليه جميعا هو ضرورة الانتقال من مرحلة "ردة الفعل" إلى سياسة "الاستباق" حتى لا ننتظر وقوع الأزمة ثم نبحث عن كيفية إدارتها.

عندما نحلل الواقع من جانب آخر، ماذا نجد على مدار طيلة ثلاث سنوات على الأقل في مجلس نواب الشعب؟ نجد تشتتا في القرار الاقتصادي وهيمنة لوزارة المالية بمنطق محاسبي بحت يفتقر إلى استراتيجية واضحة وضعفا في التنسيق وغيابا للرؤية سواء في الخطاب أو في المهمات أو في الميزانيات. إنني أكرر دائما أن تونس ليست بحاجة إلى حكومة تصريف أعمال بقدر حاجتها إلى بوصلة واضحة ورؤية جامعة ونموذج لدولة الوطن التي نطمح إليها فكيف يتحقق ذلك؟ إن وضع رؤية يعني التخطيط والتخطيط يعني الاستراتيجيات.

ما أقترحه السيد الوزير وهذا موضوع يطول شرحه ولا تكفيه خمس دقائق هو إحداث وزارة للتخطيط الاستراتيجي تكون منفردة.

واليوم حين نتحدث عن بناء جديد ورؤية جديدة، فإن ذلك يدفعني للتأكيد على ضرورة إيجاد آليات وهيكلة وتصور جديد للحكومة وللعمل الحكومي، إن نتيجة هذه الخطوة ستنعكس على الأقل في ثلاثة أبعاد: سياسيا، استقرار القرار الاقتصادي والسيادي وإعادة الثقة في الدولة كفاعل استراتيجي لا كمجرد مدير للأزمات. اقتصاديا، عقلنة القرار الاقتصادي وربطه برؤية إنتاجية وسيادية وهو ما يتردد دائما في الخطاب الرسمي. اجتماعيا وهو الهدف الذي نعمل عليه جميعا "حكومة ومجلسا ورئيسا" ويتمثل في عودة الأمل والثقة للشعب في الدولة.

سيدي الوزير، نحن نعيش وسط الناس وأكثر سؤال يطرحه التونسيون اليوم بخوف وقلق هو" إلى أين نحن ذاهبون؟" التونسيون يخشون المستقبل وإذا كان السيد رئيس الجمهورية مناط بعهدته طمأنة الشعب والإجابة على تساؤلاتهم، فإنني أعتقد أن الحكومة اليوم يجب أن تضم وزيرا مكلفا بالتخطيط الاستراتيجي، يجيب التونسيين اقتصاديا واجتماعيا عن وجهتنا القادمة.

هذا مقترح للدراسة من داخل مجلس نواب الشعب، فنحن نمد أيدينا دائما لفتح أبواب الحوار والنقاش لسنا هنا لتقديم المطالب فحسب، بل لدينا أفكار تدرس وأطروحات يمكنكم بما لديكم من كفاءات إدارية الإضافة إليها وتطويرها وكل هذا لا لشيء إلا لمصلحة تونس ولبناء مستقبل يليق بالتونسيين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم حسن الجربوعي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الوفد المرافق له،

استكمالا لمداخلة زميلي "مليك كمون"، كنت بصدد الحديث في موضوع آخر إلا أن ما طرحه دفعني السيد الوزير، إلى الرغبة في التعقيب على النقطة ذاتها التي أثارها.

أن أي دولة في العالم اليوم تقوم بالتركيز على نقاط قوتها، كما ذكرت سابقا لننظر إلى ماليزيا على سبيل المثال، لقد نلنا استقلالنا عام 1956 وهم عام 1959، فانظروا أين وصلوا اليوم وأين نحن؟ والسبب هو تركيزهم على نقاط قوتهم ومعرفتهم الدقيقة بالمجالات التي يجب العمل عليها وقدرتهم على جذب المستثمرين واهتمامهم بقطاع البنوك، كذلك هولندا التي تحدثنا عنها هي اليوم ثاني دولة في العالم تصديرا في القطاع الفلاحي رغم ضيق مساحتها الجغرافية الصغيرة التي لا تتجاوز مساحة منطقتي تطاوين وقبلي فقد عرفوا كيف يوجهون جهودهم وبماذا يهتمون.

إن ما ينقصنا اليوم في بلادنا هو كيفية خلق الثروات من الموارد المتاحة لدينا وكيفية الحفاظ عليها وتوجيهها وهذه المهمة تقع على عاتق وزارة الاقتصاد والتخطيط التي تزخر، ما شاء الله، بالكفاءات والإطارات.

وبالمناسبة أود أن أشكركم على حسن تفاعلكم ففي جهة صفاقس نلمس مجهودات حقيقية عند التنقل مع السيد "نزيه" أو السيد "خالد علولو"، حيث يعمل الجميع بجد رغم نقص الإطارات والإمكانيات ومن خلال التنقل بين المعتمديات والجهات والتنسيق مع المجالس المحلية نرى أناسا يواصلون العمل بإخلاص ومن يستحق الشكر وجب علينا شكره تقديرا لجهودهم وقيمتهم وتفانيهم في العمل وهذا يبين أن الوزارة متواجدة فعليا في جميع الجهات والمناطق الداخلية.

سيدي الوزير، السؤال المطروح ونحن نتنقل في أغلب ولايات الجمهورية نجد الثروات متوفرة حتى أن "ترابنا" يصدر إلى الخارج، إن ما ينقصنا اليوم هو التوجه ضمن خطوط عريضة واستراتيجية مبنية على مراحل زمنية تمتد لعشرين أو ثلاثين سنة، بحيث إذا غادر الوزير أو تغيرت الحكومة تجد الحكومة التي تليها دراسة قائمة تبنى عليها وتستكمل مسارها، هذا هو مكمن النقص وهذا هو السؤال الذي ننتظر الإجابة عنه.

نقطة أخرى سيدي الوزير أود طرحها، فبمطالعة التقرير الخاص بالمنشآت العمومية في قانون المالية، قرأت في الصفحة الثامنة ما يلي : "يعد هذا التقرير في تحليل الوضعية المالية للمنشآت العمومية أساسا على القوائم المالية النهائية لسنة 2023 وذلك عوضا عن القوائم المالية لسنة 2024، باعتبار عدم توفرها لأغلبية المنشآت العمومية في تاريخ إعداد التقرير في أوت 2025، رغم ما تنص عليه النصوص القانونية والترتيبات من وجوب نشر القوائم المالية في أجل أقصاها موفى شهر جويلية من السنة الموالية لختم قانون المالية."

وفي الصفحة التاسعة نجد ما يلي: تضمن هذا التقرير تحليلا للوضعية المالية والمحاسبية لعينة مكونة من 50 منشأة من مجموع 119 منشأة عمومية باعتبار عدم توفر المعطيات الكافية عن بعض المنشآت والتي تشهد صعوبات في ضوابط قوائمها المالية في الآجال القانونية.

اليوم لدينا قرابة 69 منشأة عمومية لم تجهز تقاريرها المالية، والسؤال المطروح، سيدي الوزير: إذا كانت الدولة تعاني من وضعية اقتصادي صعب، فما جدوى وجود مديرين عامين ومسؤولين يتقاضون أجورا من الدولة في هذه المؤسسات؟ لماذا تدفع لهم الدولة إذا كانوا غير قادرين على إعداد تقرير مالي وتقديمه للوزارات المعنية ولمجلس نواب الشعب ولوزارة المالية ووزارة التخطيط؟ إننا بحاجة إلى هذه التقارير لكي نعرف الصعوبات التي تعاني منها هذه المنشآت ومن ثم نتمكن من إصلاحها.

إن حديث السيد رئيس الجمهورية عن ضرورة التخلي عن بعض المنشآت أو دمجها في مؤسسة واحدة هو قرار صائب، فإذا كانت المنشأة العمومية عاجزة عن تحضير تقريرها المالية، فأين نحن ذاهبون؟ هذه نقاط تستوجب نقاشا حقيقيا وإيجاد حلول عاجلة.

وبالحديث عن القطاع الفلاحي أتمنى سيدي الوزير، قبل انتهاء المدة النيابية أن يعرض علينا مشروع ضخم أو قرض يخصص لـ"ميكنة" القطاع الفلاحي، كيف لهذا القطاع رغم الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال ألا ينال قيمته أو الإمكانيات التي يستحقها؟ فرغم الصعوبات لا يزال القطاع الفلاحي يرفد المالية العمومية وخزينة الدولة، متى سنعمل كدولة وبجهود متضافرة بين جميع المؤسسات والمنشآت لوضع تشريعات وخطط تنفيذية مستقبلية تنهض بالفلاحة خاصة في ظل التغيرات المناخية والشح المائي؟ هذه هي الرؤية التي ننتظرها خاصة في لجنة الفلاحة وفي القطاع الفلاحي على مستوى الجمهورية التونسية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم شفيق عز الدين الزعفوري عن كتلة لينتصر الشعب، له سبع دقائق تفضل.

السيد شفيق عزالدين زعفوري

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط المحترم،

هذه رسالة إليكم في جزئها الثاني وإلى السيد رئيس الجمهورية والسيدة رئيسة الحكومة وإليكم في جزئها الأول.

الجزء الأول يتعلق بالاستراتيجية العليا للدولة، تستلزم الاستراتيجية العليا للدولة التونسية والمتمثلة في كلمتين هما التحرير الوطني، والتي نستشفها من نموذج الأهداف السياسية والاستراتيجية الذي تعتمدونه، إحكام إدراك خيارات التصميم والمفاهيم والتركيب،

تخطيطا وتنفيذا وعليه فإن ما اقتضى المرور من التأسيس إلى البناء ومن الإنشاء إلى التشييد، هو نفس ما اقتضى توضيح ما يليه:

أولا: لا بناء دون بناء القوة بكل مستوياتها.

ثانيا: لا قوة، من دون قوة تماسك مبادئ الاستراتيجية العليا للدولة والعناصر الاستراتيجية الفرعية.

ثالثا: إن قوة الزمن في حد ذاتها أو مدخراتنا من الزمن في حد ذاتها، مورد الموارد وطاقة الطاقات، ولا مكان لأي أمة أو بلد في أي مستقبل، من دون اعتبار هذه المسألة المصيرية والحساسة، والمحددة لميزان القوة الذي تبنى عليه السيادة والريادة والقرار، وينعكس على كل أوجه حياة الوطن والشعب والدولة، ماديا ومعنويا، لتوسيع دائرة الفرص ورفع مؤشرات تحقيق الأهداف ولذلك نشير إلى جانب إصلاح العلاقة بين الوظائف والسلطات، إلى الاتجاه نحو فلسفة خيارات رباعية الأسس:

1- مقياس أو معيار الجاذبية والمقبولية، وهذا ينطبق على وزارات الثقافة والأسرة والرياضة والشؤون الدينية والسياحة.

2- القدرة التعبوية الإنجازية الشعبية والمؤسساتية أو القوة التمكينية التي تتطلب التسيس الاجتماعي وليس التسيس الحزبي ولا التسيس الإداري ولا التسيس التكنوقراطي، مثلا وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة والنقل والفلاحة والتجارة والتجهيز والبيئة.

3- الثقة والرصانة والحكمة والقدرة على بسط الاستقرار والطمأنينة الوطنية مثل العدل والأمن والدفاع وأملاك الدولة والمالية.

4- البعد الاستراتيجي، ومقومات القيادة الاستراتيجية وينطبق هذا مثلا على التربية والتعليم والتكنولوجيا والخارجية والتخطيط.

ملاحظة أولى: يمكن أن تتشابك كل هذه المقاييس أو المعايير أو تتحقق في كل خيار بمقادير مختلفة مما يساهم في بناء طابع ريادي إبداعي، يجسد الاستقرار الاستراتيجي والتعبئة الوطنية والاجتماعية والبعد الاستراتيجي.

ملاحظة ثانية: إن إطلاق الاندماج التنموي حسب المخطط الجديد أو استكمال مسح الطاولة أي إنجاز المعطل واستكمال التسويات الاجتماعية وتأهيل المؤسسات والقطاعات زائد الإصلاح التربوي والثقافي والتثوير التشريعي، هي أولى الأهداف والمهمات التي يمكن أن تنجح بالشكل المطلوب، إلا إذا انطبقت هذه الخيارات أعلاه وحققت ما هو مرجو منها.

ملاحظة ثالثة: إن التنمية الاقتصادية الوطنية المقبولة والتسويات الاجتماعية العادلة والاندماج الموسع والمفيد لأغلب الفئات، ومسار المحاسبة وتصعيد فريق من المسؤولين المؤسساتيين النزهاء والأكفاء واستقرار المؤسسات الدستورية والنجاح التعبوي والاتصالي التواصلي القاعدي والنخبوي والمناخ السياسي العام، والإدارة السياسية لشؤون الحكم، كلها أهداف كبرى في حرب التحرير، لا تتجسد إلا بتمثل وإدراك السياسة العامة للدولة وأولوياتها ومخططاتها وأهدافها أو الاستراتيجية العليا للدولة، تصورا وسلوكا وإنجازا بشريا وتنظيميا وبملاءمة اختيار المسؤولين مع العقل السياسي القيادي للدولة تبقى استراتيجيتها واقعيا وموضوعيا واستشرافيا.

ملاحظة رابعة: نؤكد ها هنا أن قضية التسميات والخطط والتعديلات تبقى آخر ما يعنينا وإنها لدعوة صريحة للتدارك وتحقيق نقلة نوعية.

الجزء الثاني ويتعلق بما يسمى الذكاء الاصطناعي السيد الوزير، نحن نتطلع إلى التحاور معك مستقبلا حول استراتيجية عامة توجيهية لصياغة المخططات الفرعية في خيط ناظم هو الذكاء الاصطناعي.

نحن، سيدي الوزير، أمام أربعة حقائق تتطلب المعالجة: أولا الفجوة الخوارزمية الموجودة، ثانيا الاستعمال اللامتماثل للذكاء الاصطناعي، ثالثا الحرص على التكافؤ والندية والسيادة الحضارية، رابعا نماذج الابتكار والريادة العلمية.

حتى يكون هذا الذكاء الاصطناعي أداة تحرر علمي واستقلالية فكرية وليس أداة صناعة تخلف ونخب احتلال للعقول والمقدرات، حتى يكون أداة تحر وليس أداة هيمنة وتبعية، وتكريس للعبودية الرقمية، حتى يكون أداة تنمية وليس أداة في خدمة المنظومة الليبرالية المتوحشة وتوابعها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا شفيق يعطيك الصحة، الكلمة الآن للنائب المحترم، رضا الدلاعي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكم سيدي الوزير وبالوفد المرافق لكم،

لوزارة الاقتصاد والتخطيط مهمات كبرى، فهي تسهر على التوجهات الكبرى للدولة والخيارات الاقتصادية والتنموية.

سيدي الوزير، إن التعويل على الذات وهذا ليس موجه لكم وإنما موجه للدولة ككل، إن التعويل على الذات لا يعني الاقتراض من البنك المركزي لأن الدولة تلتجأ إلى البنك المركزي للمرة الثالثة والتعويل على الذات يعني تطوير موارد ميزانية الدولة من خلال تحقيق نسب نمو قوية وتطوير الإنتاج والإنتاجية من خلال الاستثمار وبعث المشاريع المنتجة والمرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، كذلك سيدي الوزير، متى يتم حل مشكلة الاقتصاد الموازي؟ كل حكومة تعد بهذا الأمر ولا يتحقق هذا الأمر، كيف يمكن استيعاب الاقتصاد الموازي ضمن الدورة الاقتصادية؟ وهذا أمر مهم يمكن أن يعفينا من الالتجاء إلى البنك المركزي.

سيدي الوزير، انخفاض نسبة التضخم لم تنعكس بشكل رئيسي على الأسعار، كيف يمكن حل هذا الإشكال؟

كذلك سيدي الوزير، دعم الشركات الأهلية يجب أن نفهم وهذا ليس موجه لكم، هذا فيه علاقة بالحكومة، كيف يمكن أن نقيم مردودية الشركات الأهلية حتى نذهب بعيدا في هذا الاتجاه؟

سيدي الوزير، كذلك تنفيذ برنامج إعادة هيكلة المنشآت العمومية وذلك من خلال تطوير أدائها وإعادة هيكلتها، الدولة والوزارة، كيف يمكن أن تحل مشكلة المنشآت العمومية؟ متى يمكن تنفيذ هذا البرنامج؟ وما هي تصور الدولة في هذا الاتجاه؟

سيدي الوزير، مخطط 2023-2025 وأنا دائما أتحدث عنه، ثم سنمر إلى مخطط 2026-2030، يجب أن تكون الوزارة مشرفة على هذا المخطط، لأنها هي التي تمتلك المؤشرات التنموية، لأن كثير من الوزارات، أنتم تنفذون المخطط وهم يفعلون ما يشاؤون وهذا فيه مساس بالجهات الداخلية وهذا وقع في مخطط 2023-2025 ويمكن أن يقع حتى في المخطط القادم، بالتالي وزارتكم هي تمتلك المؤشرات

التنموية حتى تنصف الجهات الداخلية والناس الذين أخذوا في مخطط 2023-2025، يجب أن تبقى على الأقل في مرحلة أولى ونعطي حق الجهات الداخلية التي لم تأخذ في مخطط 2023-2025...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم مختار العيفاوي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد مختار العيفاوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، إن مؤشر التنمية مرتبط أساسا بالبنية التحتية والتجهيزات الأساسية والخدمات الصحية وكذلك الخدمات الترفيهية وكل هذه المؤشرات حرمت منها معتمدية بوحجلة، فالبنية التحتية تكاد تكون منعدمة، جهة محركها الأساسي والاقتصادي الوحيد هي الفلاحة، فلا مسالك فلاحية ولا دعم للفلاحين ولا تثمين لمنتوجاتهم، أما الخدمات الصحية مفقودة والأشغال بالمستشفى الجهوي معطلة ومن هنا نتوجه بالشكر إلى الإطار الطبي وشبه الطبي على المجهود الذي يقومون به رغم النقائص.

سيدي الوزير، إن المستوصفات خارج الخدمة في أغلب الأوقات لغياب التجهيزات والنقص في الممرضين. أما الخدمات الترفيهية فلا يوجد أي متنفس ترفيهي لبنات وأبناء بوحجلة، كل هذه المعطيات وغيرها جعلت من جهة بوحجلة تتذيل المراتب في مؤشر التنمية وطنيا.

السيد الوزير، لقد غابت التنمية في بوحجلة وهو ما اضطر بناتها وأبناءها إلى النزوح القسري إلى الجهات الأكثر حظا في اقتصادكم وفي مخططاتكم، ليساهموا في تكديس الثروة لأصحاب رأس المال.

إن بوحجلة محكوم عليها تاريخيا أن تبقى خزان لليد العاملة وقوة إنتاج مستعبدة ليبنوا منها المستكرشين قصورا ويسكن أهلها الأكواخ، يصنعون أرقى الملابس ويلبسون هم وأبناؤهم رث الثياب.

سيدي الوزير، إن المنطقة الصناعية ذات 14 هكتارا لم تتم تهيئتها قصدا مع سابقية الإصرار وهذه جريمة في حق أهلنا لأنه بان بالكاشف أن خير بوحجلة وأهلها خارج حساباتكم ومخططاتكم الاقتصادية.

سيدي الوزير، إن بوحجلة لو تحظى بالنزر القليل من اعتماداتكم لتحولت إلى قطب صناعي وخاصة في المجال الفلاحي وتكون جاذبة للاستثمار وتوفر آلاف مواطن الشغل.

ختاما، إن بنات وأبناء شعبنا في بوحجلة قالوا لكم ما رأينا في وزارتكم إلا الاقتصاد في المجهود والتخطيط للمحافظة على مناصبكم وإذا أردتم فعلا القول عكس ذلك فأرجعوا لنا حقنا وهيئوا المنطقة الصناعية وفكوا العزلة عن العمادات وأعيدوا الاعتبار للفلاح واستثمروا في الشباب، خاصة شباب الجهة كقوة منتجة للثروة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حمادي العشاري غيلاني، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، كل الاحترام والتبجيل،

مرحبا بكم وبالسيدات والسادة سامي إطارات الوزارة،

في حقيقة الأمر ثلاث نقاط برقية، مع تثمين كل المجهودات التي تقومون بها وتقوم بها وزارتكم.

النقطة الأولى: في علاقة بشركة السيليلوز بالقصرين، سبق في مجلس وزاري أنه تقرر إعادة هيكلة هذه الشركة ونعرف سيدي الوزير أن هذه الشركة تاريخيا والتنمية في القصرين قامت على نبتة الحلفاء، ولكن للأسف هذه الشركة مرت بظروف معينة حذفت منها عديد الوحدات الإنتاجية. نحاول أن تستعيد الشركة الآن توازناتها وخاصة في علاقة بالحلفاء ونحاول أن نعيد منابت الحلفاء وأن نثمن هذه النبتة، لأنها تخرج منها منتجات للتصدير وكذلك للإنتاج الوطني. الحقيقة أن هذه الشركة ستحقق لنا قيمة مضافة تشغيلية كبيرة وعالية. نسأل في هذا الشأن أنه بما أن المجلس الوزاري قرر إعادة الهيكلة ونحن الآن نبحث في الاعتمادات، ونعرف أن الدور الراهن على وزارة الاقتصاد والتخطيط، أن تنظر من أين يمكن أن نسرع بالاعتمادات حتى ندخل في هذا المشروع مباشرة.

النقطة الثانية سيدي الوزير، أعيد التكرار هي المنطقة الصناعية بسبيطلة، في حقيقة الأمر يظن الناس أنها منطقة وظيفية، ولكنها منطقة مهملة أتلفت مكوناتها بعد أن خسرنا عليها المليارات حتى الغاز الطبيعي وصل أنبوبه، ولكنه غير مرتبط، توجد واحدة ألغيت وبقيت مهملة، ولا نعرف ما هو مستقبلها. مع حفظ المقامات مع أن بعض الزيارات تتحدث عن الميزات التفاضلية والتشجيعات للاستثمار الداخلي وكأن في أذهانهم أن هذه المنطقة وظيفية والحال أنها غير وظيفية ومتوقفة.

أخيرا النقطة الثالثة هي مشاريع التنمية المندمجة سواء كانت فلاحية أو ريفية، صدقا نقول إن هناك اعتمادات موجودة ومشكورة الوزارة على التخطيط والتوفير، ولكن على مستوى الإنجاز فهي متعثرة تعثرا كبيرا، لا نعرف أين الإشكال وخاصة إن توفرت الاعتمادات إذا لم تستنفذها وتستهلكها في وقتها، نبقى دائما في نفس الوضعيات التي تعرفونها، وسبق أن تواصلنا معكم في بعض الوضعيات، إذ نطلب دائما إضافة اعتمادات جديدة ولا نعرف الإشكال وخاصة مشروع التنمية المندمجة الفلاحية جنوب الولاية، يذكرنا بمشروع مجاهد قبل، بدأ مشروع مجاهد، عدم التنفيذ لأن الممول الأجنبي أوقف المشروع والوزارة أوقفته ونخشى أن يتكرر نفس الشيء وشكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

وشكرا السيد حمادي والكلمة للنائب المحترم غسان يامون، له أربع دقائق، تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا السيد الرئيس لإحالة الكلمة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة إطارات الوزارة تحت قبة مجلس نواب الشعب في إطار مناقشة مهمة الوزارة.

أول نقطة سيدي الوزير سأتحدث فيها هي فيما يتعلق ببرنامج التنمية المندمجة وتحديدا القسط الثالث الذي اشتمل معتمديات جزيرة جربة الثلاث، كل من جربة حومة السوق وجربة ميدون وجربة أجيم. ما نلاحظه بصفة إجمالية أن كافة المشاريع التي شملت جزيرة جربة تشكو عديد التعطيلات ولم يتم تقريبا تسليم أي مشروع.

لننطلق مثلا بالمشاريع الموجودة في حومة السوق تهيئة السوق الأسبوعية بحومة السوق ما زال في إطار فتح الاعتماد وإمضاء

الصفقة، حيث يعتبر هذا المشروع متقدم مع المقاول رغم أن سنوات طويلة مرت على، إحداث مسلخ مشترك والآن تهيئة المسلخ الموجود بحومة السوق ما زال معطل وبصدد تعيين المصممين والانطلاق في الدراسات. سيدي الوزير، عندما كان مسلخ مشترك في جزيرة جربة قضينا ما يقارب لأربع سنوات في إطار الدراسات، لست أدري ما هي الدراسات التي سنقوم بها؟ نريد التسريع.

بناء قاعة عروض في القرية الحرفية، لماذا هذا التعطيل كله؟ ما زال بصدد الإعلان، تهيئة ملعب التنس ما زال المشروع معطل، إعلان عروض أخرى، تهيئة الفسحة الشاطئية مرجانة خلف برج غازي مصطفى إلى الآن بصدد تعيين المصممين بناء على المصادقة النهائية على الدراسات الأولية. يعني أن أغلبية المشاريع ما زالت في إطار الدراسات.

نمر كذلك فيما يخص معتمدية ميدون: تهيئة مركز الجهة والعمل عن بعد في المجال الرقمي بصدد تعيين المصممين.

أما فيما يخص مشاريع معتمدية أجيم فالمنطقة الحرفية بالخنانسة ما زالت في طور الانطلاق، قاعة العروض للصناعات التقليدية ما زالت معطلة، تهيئة فسحة شاطئية الشيخ يحيى بالدار البيضاء بصدد إعداد ملف طلب العروض.

بصفة إجمالية أغلب المشاريع في إطار الدراسات أو تعيين المصممين، سيدي الوزير، لماذا لا تكون هناك إرادة سياسية نحو تنفيذ هذه المشاريع وحلحلتها في أقرب فرصة ممكنة؟ فهي ليست مشاريع كبرى ولن تغير جربة، ولكن الحد الأدنى هو تنفيذها وإعطاء جربة حقها.

النقطة الثانية سيدي الوزير، فيما يخص مخطط التنمية 2026-2030، اقترحت المجالس القاعدية مشاريع جد مهمة، نريد أن تتوجه رؤية الوزارة في إطار تنويع النسيج الاقتصادي في جزيرة جربة، مع أن السياحة الشاطئية هي النموذج الذي سارت فيه الدولة من الاستقلال إلى يومنا هذا، تنويع النموذج الاقتصادي ولما لا خاصة فيما يخص المشروع الذي تقدم به المجلس المحلي بميدون والمتعلق بمركب رياضي كامل، نخدم به السياحة الرياضية ولدينا مطار ولدينا نزل وبالتالي جربة قادرة أن تكون عاصمة للسياحة الرياضية وتكون معسكرا لتدريب الفرق وتخلق التنمية في جهة ميدون.

في جهة حومة السوق، لما لا يكون عندنا معرض دولي على شاكلة معرض صفاقس وسوسة وتونس؟ وقد تم اقتراحه من المجلس المحلي لحومة السوق، معرض دولي للاستثمارات، كل الفرص والبنية التحتية تسمح بأن تشتغل جربة على سياحة المؤتمرات، كذلك المنطقة الصناعية غير الملوثة والإيكولوجية، الآن أصبح من الواجب أن تتركز بجربة صناعات غير ملوثة.

كذلك ولما لا تكون جربة قطبا تكنولوجيا،" تكنوبول" بجربة.

نحن بحاجة سيدي الوزير إلى مشاريع تخلق فرص شغل وتنمية، واقع التنمية اليوم نرى أن جزيرة جربة تقريبا الأولى على المستوى الوطني في النجاح في شهادة البكالوريا، وغدا سنجد عشرات الآلاف من أصحاب الشهادات العليا في جزيرة جربة، فما الذي جهزناه لهم من فرص عمل وفرص شغل؟

إن النموذج الاقتصادي الوحيد في جزيرة جربة وهو السياحة غير قادر بهشاشته وموسميته وظرفيته على تشغيل اليد العاملة في جزيرة جربة وأصبح قاصرا، لذلك على وزارة الاقتصاد والتخطيط...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد غسان، الكلمة للنائب محترم والأستاذ محمد الشعباني، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا للسيد الرئيس،

مرحبا السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

نحيي اليوم في معتمدية ماجل بلعباس من ولاية القصرين الذكرى 71 لمعركة جبل سيدي يعيش ضد المستعمر الفرنسي التي دارت في 21 نوفمبر 1954، هذه المعركة التي استشهد فيها أكثر من 30 مقاوما بينهم 15 من أبناء ماجل بلعباس، فالرحمة والخلود للشهداء الأكرم منا جميعا.

وإلى اليوم نبدأ بصريح العبارة من "الحقرة " البلاد للمناطق الداخلية، هذه المناسبة لم تصنف إلى حد الآن من بين المناسبات الوطنية، معركة سيدي يعيش رغم أننا طلبنا ذلك ورغم حضور وزير الدفاع السنة الفارطة. على كل المشكل لن ينتهي هنا، يبدو أن الحكومات والأنظمة المتعاقبة في تونس قد عاقبت المناطق الداخلية نيابة عن المستعمر الفرنسي والدليل أن هذه المناطق الداخلية إلى اليوم تتذيل نسب التنمية.

هذه المناطق تفتقد إلى البنية التحتية وأعطيك مثالا فقط في ولاية القصرين، منطقة الحقف التي أغلقت مدرستها الابتدائية وهي جهة لا ماء فيها ولا كهرباء إلى اليوم، ولا مسلك يربطها.

أبناء المناطق الداخلية، الشباب عندما يريدون بعث مشاريع خاصة ونحن نتحدث عن الاعتماد الذاتي، لا تمنح لهم التراخيص خاصة في المجال الفلاحي، الطريق الوطنية ما زالت مؤجلة إلى آخر سنة 2026 وجزء منها فقط سيقع إنجازه. المؤسسات الخدماتية في تلك الجهة لا يوجد حتى فرع بنكي في معتمدية كماجل بلعباس. المناطق الداخلية، فلاحتها، الناس الذين يعتمدون على ذواتهم، لم يقع تثمينهم ولا مساعدتهم. لولا أن الفلاح حفر بئرا خلسة وباع رزقه ليقيم الطاقة الشمسية لما عاش.

هل تكافئ الدولة والأنظمة المتعاقبة أبناء المناطق الداخلية الذين ثاروا ضد المستعمر ما بقي لهم إلا إحياء ذكرى ارتقاء شهدائهم إلى الرفيق الأعلى؟

اليوم سيدي الوزير، أنتم زرتم الجهة واجتمعت بالمجالس المحلية ورأيتم الواقع، من المفروض تلك البلاد لا تنتظر مخططات، بل تحتاج إلى تدخل عاجل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ومنح الحد الأدنى من الكرامة لهذه الجهة وأهلها.

القصرين كانت في ثورة 17 ديسمبر في الصفوف الأولى، وقدمت دماءها من أجل تونس ومن أجل الشعب التونسي من أجل الحرية والكرامة، فما جزاؤها اليوم وهي تتذيل منوال التنمية؟

على كل حال، الثابت أن حب تونس مغروس في نفوس الشعب هناك.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد شعباني، زميلاتي الزملاء الأفاضل سنرفع الجلسة لمدة عشر دقائق السيد الوزير، نعود إلى القاعة بعد عشر دقائق.

(كانت الساعة الرابعة وعشرين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الاقتصاد والتخطيط

(كانت الساعة الخامسة وعشر دقائق مساء)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة السيد الوزير، نعود إلى مداخلات السيدات والسادة النواب الأفاضل.

الكلمة الآن للنائب المحترم عزيز بن الأخضر، له خمس دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير وكل الطاقم المرافق،

نعرف اليوم السيد الوزير أن علاقة الاقتصاد والتخطيط ليست علاقة قطاعين منفصلين، بل هي علاقة سبب ونتيجة قرار وأثر رؤية وتنفيذ، فلا يمكن للاقتصاد أن يتقدم بدون تخطيط واضح، ولا يمكن للتخطيط أن ينجح إذا كان بعيدا عن واقع السوق وحاجيات الاستثمار.

الفكرة الأولى التي أرغب في قولها السيد الوزير ويجب التأكيد عليها أن التخطيط هو المحرك الخفي للاقتصاد، كل مؤشر نمو وكل مشروع إنتاجي وكل فرصة تشغيل تبدأ من قرار تخطيطي سليم أين نطور؟ ما الذي نهيئه؟ ما الذي نعطيه أولوية؟ وهنا تظهر أهمية التناسق بين الخرائط العمرانية والخطط الاقتصادية حتى لا نخطط في اتجاه ونستثمر في اتجاه آخر.

والفكرة الثانية فهي أن الاستثمار يبقى رهين جاهزية الأراضي، وهذه المشكلة الكبيرة سيدي الوزير التي نواجهها في بلادنا مهما كانت الخطط طموحة تبقى معلقة، إذا ظلت التهيئة العمرانية بطيئة وغير متطابقة ومتوافقة مع نسق الاقتصاد.

لقد رأينا مشاريع كبيرة وصغيرة جاهزة للانطلاق، ولكنها توقفت لأن الخدمات لم تصل أو أن اجراءات التهيئة لم تكتمل، اليوم للأسف نرى مشاريع وسأتحدث عن جهتي ولاية بن عروس السيد الوزير بعد الانتهاء من العمل نجد مناطق إطارية ومناطق محجرة لماذا السيد الوزير؟ لذلك لا بد من نقل التهيئة من ملف إداري إلى أداة اقتصادية تسرع النمو وتفتح المجال للمستثمرين، ضرورة الربط بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط الترابي بطريقة متوازنة وذكية، فالتخطيط الاقتصادي يحدد القطاعات ذات الأولوية، الصناعة، الخدمات، اللوجستيات، التكنولوجيا إلى آخره، بينما التخطيط الترابي يحدد أين يجب أن تتم هذه المشاريع، وكيف تهيئ المساحات لها وعندما يلتقي المساران الاقتصادي والترابي ظهرت مناطق جديدة صناعية سلاسل قيمة واضحة، واستثمارات تتحرك دون التعثر.

إن الهدف ليس فقط إصلاح التهيئة، بل خلق منهجية جديدة تجعل الاستثمار يتحرك بنفس سرعة القرار التخطيطي وتجعل التخطيط نفسه يستند إلى معطيات السوق لا إلى توقعات نظرية فقط.

اقتصاد قوي يحتاج تخطيط دقيق وتخطيط فعال يحتاج أرض مهيئة، وعندما نحكم هذا المثلث التخطيطي التهيئة والاستثمار ينطلق النمو، تتحرك التنمية بثبات.

اليوم العائق الكبير هو أمثلة التهيئة العمرانية السيد الوزير، هذا يتطلب قرارا عاجلا وهذا يتطلب قاعدة بيانات ومعطيات دقيقة ودقيقة جدا ولذلك السيد الوزير وجهت لكم مراسلة حول معتمديتي معتمدية مرناق وقدمت فيها العديد من البيانات. وكان الطلب في الحقيقة إدراج المعتمدية ضمن المخطط الوطني للتنمية الجهوية وتعرف أن معتمدية مرناق 3/2 فلاحية والفلاحة معفاة من "TVA" ولديها بلديتان لا تملك موارد كبيرة لهذا قدمنا لكم عديد المعطيات.

ما راعني السيد الوزير وما شد اهتمامي لهذا أكدت على ضرورة الدقة في البيانات والمعطيات في الإجابة، أن 87 بالمائة من معتمدية مرناق فيها ربط شبكات التطهير، سيدي الوزير معتمدية مرناق فيها 14 عمادة لحد الساعة فيها أربع عمادات مربوطة بالتطهير، لا أعرف من قدم لك هذا المؤشر؟ لهذا قلت أنه يجب أن تكون المعطيات والبيانات دقيقة لا مغلوطة وإلا التخطيط سيكون خاطئا.

ومن هنا السيد الوزير سأتحدث عن البلديات ودوركم في التنسيق المباشر أن يكون مع البلديات والتخطيط يجب أن يكون من القاعدة، فأحيانا البلديات تفكر في شيء وأنتم تفكرون في شيء مغاير لهذا التنسيق مهم جدا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا عزيز، الكلمة الآن للنائب المحترم، مختار عبد المولى دقيقتان تفضل.

السيد مختار عبد المولى

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير وكل إطارات مديرين عامين الوزارة،

في الحقيقة وزارتكم السيد الوزير لها دور مهم في رسم السياسات التنموية في البلاد وفي إعداد المخططات التنموية ومتابعتها، وفي جذب المستثمرين وتنظيم المشاريع لكن الواقع مغاير في ولاية تطاوين السيد الوزير، يجب على الوزارة أن تقوم بدورها الحقيقي كما يجب أن لا تبقى القرارات حبرا على ورق. الوضع لم يتغير في تطاوين بل بالعكس تعكر أكثر سيدي الوزير، الفقر باقي والبطالة ترتفع والشباب يهاجر بالآلاف كل سنة وهذه نقطة استفهام كبيرة.

كل هذا رغم أن الجهة فيها كل مقومات النجاح، موارد مائية، أراضي فلاحية، طاقة أكثر ساعة شمس في علاقة بالتحولات الطاقية وموقع إستراتيجي يفتح آفاق كبيرة لو توفر تخطيط صحيح سيدي الوزير وأنت تعرف فأنا ألقي اللوم على المسؤول الذي لا يعرف شيئا، ولكنك تعرف الجنوب وكل مقومات النجاح الموجودة.

عندما اطلعنا على برامج الوزارة صراحة لم نجد أثرا لتطاوين ووجدناها تتذيل الترتيب لماذا؟ لا أعرف. لما لا يوجد دراسات جدية في الزراعات الكبرى؟ وهذا أقل سؤال يمكنني طرحه رغم نجاح التجارب مع وزارة الفلاحة؟

لما لا نعمل على مشروع منطقة تبادل تجاري حر في معبر الذهيبة مثلا؟ هذا المشروع يمكن أن يحرك الاقتصاد الوطني ويحرك الولاية ويخدم البلاد بأكملها، اضافة إلى ذلك لا يجب أن يبقى مطار رمادة مغلقا والتسريع في فتحه يكون خطوة مهمة تربط الجهة ببقية الجهات وحتى بالخارج يجب أن تكون هناك مخططات واقعية تحسب حساب خصوصية كل جهة وتراعي التغيرات المناخية والوضع العام في البلاد والمنطقة.

تونس لا يمكن أن تتقدم يا سيدي الوزير بنصفها فقط، تونس يجب أن تتوجه ويجب أن تصل إلى كل الجهات والدولة رافعة شعار التعويل على الذات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد مختار، الكلمة الآن للسيد النوري جريدي، له أربع دقائق تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

الواقع والإمكانيات، الواقع في السند في السند ماجورة، الدخلة، البياضة، القوسة والنوامر الغربية بلا ماء صالح للشراب ومدينة السند قريبا ينضب بئرها الذي حفر منذ سنة 1974، أي منذ نصف قرن والضيعة الدولية بمساحة 3000 هكتار يبس غرسها من العطش وواحة القطار أصبحت بلا موارد مائية، شبح واحة وخيال واحة والعمايم وبئر سعد وبو سعد وجبيلة والكتاب بلا مناطق سقوية وبالخير والرواشد وحوالي الواد والطلح والعيايشة وأولاد حاج وأولاد منصور، لا ماء فيها.

بهذا الواقع نحن إزاء اقتصاد ندرة في الماء والكهرباء والدواء ولسنا في مقام الحديث عن المشاريع الاستثمارية الاقتصادية الكبرى ذات الطاقة التشغيلية وذات المردودية الكبيرة، المؤسف أننا أمام مقام ضروريات حفظ النوع البشري وهو الماء.

الإمكانيات ضعيفة ووعود بتمويلات من المانحين والبنوك والشركاء، اقتصاد يعول على الذات والدليل للأسف الشديد أن أغلب مقرات الوزارات على وجه الكراء.

الآن أريد سماع رأي السيد وزير الاقتصاد الذي نحترمه كثيرا، الجامعي والدكتور المؤطر للطلبة وصاحب التجربة الواسعة في مجال اختصاصه، عن مدى الإفادة في إطار دوره بالنظريات الاقتصادية التي درسها "آدم سميث" و"ريكاردو" وغيرهم وعن إسهامات "كارل ماركس" وكتابه "رأس المال" وعن كتاب "الاغتيال الاقتصادي للأمم" وعن أكبر عملية احتيال في التاريخ بواقعة "Bretton Woods" ونشأة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هل تم النقاش داخل الوزارة عن تبعات برنامج الإصلاح الهيكلي وبرنامج التأهيل الشامل ومشروع برنامج "أليكا" وغيرها من الإملاءات التي جعلت للأسف وزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية مكتب دراسات للهيئات المالية الدولية، بل نقول غرفة عمليات لرأس المال المتآمر على الدولة بقناع الإدارة العميقة وأكبر دليل على ذلك هو عجز الحكومة عن البت في القروض التي لم يحسم في مآلها إلى الآن.

راسلنا رئاسة الحكومة في أكثر من مناسبة، لكن كان الجواب بلا صدى لأنه غاب.

هل بإمكان الحكومة السيد وزير الاقتصاد وأنت أحد أعضائها، إرساء سياسات عمومية بديلة قادرة على الحسم في محرقة الاقتصاد الموازي، في مراجعة منظومة الدعم، في فك شفرة المضاربة والاحتكار، في تحرير مسالك التوزيع؟ وهل تقدرون داخل الوزارة الانخفاض الكبير جدا في مستوى الادخار الوطني للأفراد والمؤسسات والدولة الذي انتقل من 20% إلى 4%؟

أخيرا، هل يمكن لوزارة الاقتصاد والتخطيط الإجابة بوضوح عن هذه المواضيع؟ هل بالإمكان تغيير العملة التونسية لمحاربة الاقتصاد الموازي؟ إلى متى يتواصل الاقتراض من البنك المركزي؟ هل يمكن تأجيل سداد ديون تونس وإلغاء الديون المشبوهة؟ هل يمكن إقرار إعفاءات جبائية هامة للمواطنين للاستثمار في تونس مقابل الطاقة التشغيلية؟ لغز مجلة الاستثمار، متى يحل ركبها إلى البرلمان أم أن فيتو العائلات يقف حائلا دون وصولها؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب ماهر الكتاري خمس دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير،

مثلما قال السيد الرئيس أنا في لجنة المالية وقد جئت الآن من لجنة المالية لأخذ الكلمة لأن حسب رأيي قانون المالية مهم جدا ويجب أن نناقشه لأنه سيحدد منوال سنة 2026 ونعرف أهمية 2026-2030 في البرنامج الذي تقدمونه لكن حسب ما ورد علينا والوزراء الذين حضروا في لجنة المالية لا أثر لبرنامج 2026-2030 في قانون الميزانية، لم نجد له أثرا.

الانطباع الذي لدينا في لجنة المالية، وأتحدث عن نفسي ولا أحب أن أتحدث باسم لجنة المالية هو أننا في هذا القانون نحاول أن نضمن الحاضر ونرهن المستقبل، ما معنى هذا؟ المستقبل نعني الأجيال القادمة وأنا كسياسي أريد أن أضمن حق الأجيال القادمة، أبنائنا وأبنائهم وأحفادهم لأنهم سيجدون أنفسهم يوما ما مطالبين بسداد الدين الذي نقوم به " on est en train d'accumuler des dettes énormes" نحن نقترض، نقترض من الخارج ونقترض من الداخل، اقترضنا 7 آلاف مليار من البنك المركزي منذ سنتين، 7 آلاف مليار السنة الماضية و11 ألف مليار اقترضناه هذه السنة من البنك المركزي، نسبة نمو لا أثر لها بالنسبة للمواطن، أتوجه للكاميرا وأؤكد للمواطن، لو المواطن يشعر بوجود نسبة نمو أو أن قدرته الشرائية قد تحسنت، فليقل لنا أين يعيش حتى أذهب وأعيش بجانبه.

لا نريد كيسا معبئا بالمال لشراء مستلزماتنا، بل نريد القليل من المال لنشتري به حاجياتنا لأن القدرة الشرائية للمواطن تآكلت بالكامل.

الادخار في سنة 2010 كان في حدود 20% و23% نسبة الادخار في 2025 أصبحت 4.5% وأنت كاقتصادي تعرف ماذا يعني أن ينخفض الادخار من 20% إلى 4%، يعني من الصعب أن تعود نسبة النمو إلى ما كانت عليه وما معنى أن ينخفض من 20% إلى 4%؟ يعني عندما كنا ندخر 20% للأيام الصعبة لم يعد باستطاعتنا ادخار20% بل ندخر 4%، هذا ان استطعنا.

لقد ارتكبنا أخطاء كثيرة ومن يخطئ يجب أن يعترف بخطئه، أنا أعترف شخصيا أن قانون الشيكات بالصيغة التي مر بها كان خطأ، وكان من المفروض أن يمر على مراحل وأن نحدد كيفية تطبيقه وأن تتابعه البنوك وتتابعه أيضا "les moyens de paiement" وعلينا أن نعيد النظر أيضا في قانون الكمبيالات يجب أن نعيد النظر فيه.

في قانون المالية ما جلب انتباهي أن السياسيين وهذه الحكومة في حيرة وجودية لا تعرف هل هي عند أحمد بن صالح أم عند الهادي نويرة أم عند ماركس، أم عند كينز، كل فصل في اتجاه لم نفهم وكأن

هناك إشكالا فنحن لا نعرف أن تتجه هذه الحكومة وقانون المالية الموجود مثلما قلت لكم، لا نعرف هل هو للسيد أحمد بن صالح أو الهادي نويرة، رحمهم الله.

ثم أريد أن أقول شيئا أذكره دائما في مداخلاتي: أنا أراهن على الشباب التونسي وأراهن على الذكاء التونسي وأراهن على أن الشباب التونسي هو الوحيد القادر على خلق الثروة، وهذه الثروة بعد أن تخلق يمكن توزيعها بطريقة عادلة على الأشخاص وعلى المناطق، هذا مهم جدا.

وأقول لك سيدي الوزير، أن هناك سياسات تنتج صناعة وجيلا وطنيا يخلق الثروة، وهناك سياسات تنتج مجتمعا يبحث فقط عن الإعانات وتجعله يبحث عن الإعانات لأنه من السهل أن تعطي إعانة ومن السهل أن تدخل شخصا في الوظيفة العمومية، لكنك تقتل فيه طموحه، أريد أن يكون جيلنا والشباب الذي يسمعني طموحا دائما سواء عاش في بلاده أو في الخارج يكون دائما مرفوع الرأس، وأن تكون تونس فوق الجميع.

هذه هي رسالتي، يجب أن نعول على شبابنا ونرفع رؤوسنا وتونس فوق الجميع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد بن حسين، ست دقائق.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

السيد الرئيس، مثلما ذكرت جئنا للتو من لجنة المالية وقوس سأفتحه بكل سرعة ثم أغلقه.

لجنة المالية، نحن منذ بداية النقاشات تناقشنا مع السيد رئيس المجلس بشأن فتح الأبواب للإعلام لكي يواكب أشغال لجنة المالية، لأني أعتقد أن هذه الأشغال سيكون لها تأثيرا مباشر على حياة كل التونسيين، لكن للأسف الشديد اليوم وسائل الإعلام غير موجودة داخل قاعة لجنة المالية وغير موجودة حتى في مجلس النواب، فهذا استفسار نتمنى من السيد رئيس المجلس أن يجيبنا عنه فيما بعد لماذا وسائل الإعلام اليوم غائبة؟ على حد علمي أنه ليس لدينا ما نخفيه مجلس النواب ونريد أن يكون السادة الصحفيين حاضرين داخل لجنة المالية لكي يسجلوا موقف كل نائب والاتجاه الذي ينتهجه في علاقة بقانون المالية وهذا مطلوب ومحمود.

أيضا غلق صفحة مجلس النواب يوم أمس على المنصة، يعني منصة صفحات التواصل الاجتماعي، هذا يطرح أكثر من تساؤل، نحن نواب الشعب التونسي ليس لدينا ما نخفيه وغدا في الجلسة العامة كل شيء سيقال بكل وضوح وباعتباري مقرر لجنة المالية كل شيء سيذكر ليعلم الشعب التونسي كل ما يحدث، ليس لدينا ما نخفيه أقولها وأغلق هذا القوس.

أعود الآن إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق، سيدي الوزير. ولاية المهدية، متى ستتوقف العقوبة المسلطة عليها؟ وقلت انني لن أسميها مظلمة، بل هي عقوبة، عقوبة وبالأرقام فأمامي تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار للسنوات من 2021 إلى 2025، وسأعطيكم بعض الأرقام الواردة فيهم ولاية المهدية لكي نوضح معنى قولنا بأن المهدية تتعرض لعقوبة لأننا نرتكز على أرقام واحصائيات وعلى واقع ملموس نعيشه نحن والأهالي والمتساكنين يوميا في كل المعتمديات.

رقم الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة 2021-2025 على المستوى الوطني، ولاية المهدية تحتل المرتبة الأخيرة وطنيا بنسبة تقدم إنجاز 20%، قبلها ولاية القصرين بنسبة 28 %.

التزود بالماء الصالح للشراب الهدف من هذا البرنامج هو تقريب مصادر المياه وتزويد المجمعات السكانية، مع العلم أننا في البرادعة، في قصور الساف والرجيش هناك حوالي 400 عائلة بلا ماء صالح للشرب في رشارشة والحسينات، 400 عائلة بلا ماء صالح للشراب، في قصور الساف في قلب المدينة، في قلب المعتمدية أحياء سكنية في طريق الجم، وعديد الأماكن في سلقطة بلا ماء صيفا وشتاء لا يوجد ربط.

تزويد التجمعات السكانية بالتنسيق مع "SONEDE" ساهم هذا البرنامج في تزويد 35 ألف عائلة على المستوى الوطني، لكن ولاية المهدية صفر. المهدية هي الولاية الوحيدة غير مبرمجة إلى جانب القصرين وقفصة وجندوبة.

دعم موارد الرزق ونحن ولاية ريفية بامتياز، المهدية من جملة 8056 مورد رزق على المستوى الوطني، المهدية صفر السيد الوزير، المهدية نصف شبابها يجتازون الحدود خلسة ويهاجر من البلاد نصيبها 0.

الاستثمار العام المنجز حسب كل ولاية، هذا الاستثمار العام بما فيه العمومي والخاص فالمهدية بلغت 291,377 ألف دينار، في المرتبة قبل الأخيرة السيد الوزير، بالأرقام لكي يفهم المواطنين سبب استيائنا وانزعاج نواب ولاية المهدية ولم يعد باستطاعتنا التحمل أكثر لا نحن ولا أهالي المهدية.

نفقات التنمية للسنوات من 2021-2025 نفقات التنمية ككل نتحدث هنا عن خمس سنوات السيد الوزير، المهدية في المرتبة الأخيرة، بينما المرتبة الأولى تبلغ نفقاتها 2150.534 م د ولاية المهدية 291.337 م د يعني في المرتبة الأخيرة حتى الفواصل لا الآلاف لم نصل إليها بعد.

اليوم عندما أحدثك عن البرادعة السيد الوزير هناك طريق وحيد مرقم ولا يوجد أي مؤسسة فيها بما فيهم المعتمدية وهي على وجه الكراء، يعني يوجد المعتمدية والبلدية ومركز الحرس فقط لكن لا يوجد مستشفى محلي أو طريق سيارة أو مستشفى لائق، عندما تتحدث اليوم عن سلقطه والمناقع وأولاد صالح وسيدي عساكر والمامة والدويرة والحاجب والجزء الأول من الرجيش فضيحة وكارثة لأن الأهالي لا يملكون حتى وسيلة نقل ويعيشون خارج التاريخ، متى تلتفت الحكومة لهذه المناطق؟

مشاريع التنمية المندمجة إلى يوم الناس هذا، لما لا تتخذون حمام قصور الساف كمشروع مركزي مع رئاسة الحكومة معطل إلى جانب مركز التكوين المهني والطرقات السيارة، هذه طلباتنا ونحن نتحدث بهدوء وبكل لطف لأننا لم نعد نحتمل وليس لنا ما نقوله للأهالي هناك والوضع لا يحتمل أكثر فهي الولاية الوحيدة التي لا تحتوي على مستشفيات جهوية رغم أننا طالبنا بإنشاء مستشفى جهوي يتوسط الولاية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

السيدات والسادة إطارات الوزارة،

في إطار مناقشة ميزانيات وزارتكم وبرامجها التنموية الطموحة، أود في بادئ الأمر التطرق إلى الإشكاليات العالقة في منطقة المحمدية والتي تمثل العوائق حقيقية أمام دفع عجلة الاستثمار المنشود في الجهة.

إن الحديث عن المستقبل الاقتصادي يتطلب أولا معالجة الحاضر المعقد. غياب لربط شبكة التطهير على مستوى حي بو ربيع والوحدة السجنية بو ربيع والمنطقة الصناعية الوفاق وهذا ليس مشكل بيئي فقط تعاني منه المنطقة ويشكل تهديدا صحيا خطيرا حيث أن تسرب المياه المستعملة يلوث المحيط ويعرض صحتهم للأمراض والأوبئة وهو استثمار في صحة المواطن وسلامة البيئة، بل هو شرط أساسي لأي تنمية اقتصادية حقيقية.

غياب النقل بشكل كافي إضافة إلى بنية تحتية تتطلب مزيد من العناية.

هذه المنطقة الصناعية السيد الوزير تمسح قرابة 100 هكتار وتحدثنا كثيرا في خصوص هذا الموضوع في السابق السيد الوزير، اليوم المؤسسات ترغب في بعث مشاريع لكن مثلما تعلم لا يوجد تراخيص لأن المنطقة غير مربوطة، المؤسسات المنتصبة مؤسسات منحتها الحكومة في فترة ما ترخيص وقتي أو ترخيص استثنائي، لكن اليوم متوقف. نتمنى أن يحظى هذا السيد الوزير بعنايتكم لأن الوقت قد حان لكي تتحرك منطقة مثل منطقة الوفاق.

السيد الوزير يجب النظر للمحمدية كجزء من رؤية حضارية متكاملة للإقليم الثاني، وليس كمجرد منطقة معزولة وعليه واجب إعداد مخطط تنموي شامل يجمع بين ما هو صناعي وما هو سياحي وثقافي، مع احترام الموروث البيئي المتواجد بالمنطقة.

السيد الوزير، إن الحديث عن دفع الاستثمار يستوجب منا تحسين شامل وملموس لمناخ الأعمال وذلك:

أولا، الشفافية وتبسيط الإجراءات حيث لا يمكن للمستثمر أن يعمل في بيئة تتسم بالغموض الإداري والبيروقراطية المعقدة وعليه يجب تفعيل آليات الشباك الموحد التي تقلل من تعدد الجهات المتدخلة وتختصر الزمن اللازم للحصول على التراخيص، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات الإدارية لتسهيل متابعة الملفات عن بعد.

ثانيا، البنية التحتية المتكاملة حيث أن المستثمر يبحث عن بيئة مستقرة تضمن استمرارية عمله.

ثالثا الاستقرار القانوني والتشريعي وهو ما يجب أن تضمنه الدولة للمستثمر وأن تتجنب التغييرات المفاجئة التي تخلق حالة من عدم اليقين والخوف.

كما يجب توفير آليات فعالة وسريعة لحل النزاعات مما يطمئن المستثمر على حقوقه القانونية.

رابعا، توفر اليد العاملة المؤهلة، ويجب أن تتضمن الرؤية المستقبلية برامج تكوين مهني متخصصة تلبي احتياجات الصناعات المستهدفة.

السيد الوزير، إن تحسين مناخ الأعمال ليس شعارا، بل هو مجموعة من الإجراءات الملموسة والمترابطة، ندعو وزارتكم إلى تبني هذه الرؤية الشاملة والعمل على إزالة كل العوائق لجعل تونس وجهة استثمارية مفضلة تساهم في دفع الاقتصاد الوطني وخلق الثروة ومواطن الشغل. شكرا لكم سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للدكتور صابر المصمودي ثلاث دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير والسيد مستشار رئيسة الحكومة حاضر معنا، حقيقة لن أتطرق لأسباب تعطل وتعطيل المشاريع الكبرى بجهة صفاقس لسنوات مع الغضب الكبير الموجود في الجهة، ومع ذلك سأركز مداخلتي هنا على مشروعين، وهما مشروع تبروره ومترو صفاقس وسأركز على بصيص الأمل والثقة الموجودة في حكومتكم السيد الوزير، في 23 أكتوبر 2024 انعقد المجلس الوزاري وتم عرض مشروع تبروره على اللجنة العليا لسريع إنجاز المشاريع العمومية، بحضور السيدة رئيسة الحكومة في سؤال شفاهي بمجلس النواب أثناء تولها وزارة التجهيز والإسكان، أكدت أن هناك توجه نحو التفاوض المباشر مع شركة البحيرة للاستثمار ولاحقا أكد السيد وزير التجهيز والإسكان في شهر ماي بصفاقس أنه من المنتظر أن تقدم الشركة عرضها خلال السداسية الثانية من السنة الحالية.

ذكرت هذا السيد الوزير، لأن في الفترة القادمة في أواخر شهر ديسمبر هناك انعقاد للجنة العليا المشتركة التونسية السعودية ونتمنى أن يكون هذا المشروع على طاولة النقاش ولما لا يكون هناك تتويج لتوقيع مذكرة تفاهم لإنجاز هذا المشروع.

المشروع الثاني هو مترو صفاقس، هناك بصيص أمل في تعاملنا مع السيد وزير النقل، وهذا من شأنه أن يعيد الثقة في هذا المشروع خاصة باعتباره اليوم مشروعا عموميا وهناك إمكانية تمويل مثل "RFR".

يجب اليوم العمل على توفير التمويلات السيد الوزير وهذا من مهامكم وهذا لا يعد صعبا بعد أن سجل المشروع اهتماما دوليا سواء من الممولين أو كبار المصنعين ومن بينهم الصينيون الذين أكدوا إمكانية الانتهاء من هذا المشروع خلال سنة، وقد زاروا صفاقس وهناك ضرورة قصوى ومستعجلة لإدراج هذا المشروع ضمن المشاريع الاستراتيجية، مما سيسمح مثلما تعلم باستعمال الصيغ والإجراءات الخاصة الواردة في الأمر 497 لسنة 2024.

أختم سيدي الوزير وأنت الأستاذ الجامعي ووزير الاقتصاد والتخطيط، تشغيل حاملي شهادة الدكتوراه السيد الوزير يجب أن لا يكون ضرورة اجتماعية، بل استراتيجية في المستقبل وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم، محمد زياد الماهر خمس دقائق.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير وبكل الوفد المرافق لسيادتكم،

سيدي الوزير، وزارتكم هي وزارة الاقتصاد وطبعا مهمة التخطيط من مشمولاتكم أيضا يعني دوركم أن تكونوا قاطرة وبطبيعة الحال أن تنسقوا بين مختلف الوزارات وضبط برامجها حتى تتلاءم مع بعضها، وبطبيعة الحال تتلاءم مع الميزانية العامة لكن هناك مسألة أخرى سيدي الوزير، كل هذا يجب أن يتلاءم مع تطلعات شعبنا ومع طموحنا، كيف نريد أن نرى بلادنا وما هو المطلوب اليوم؟

سيدي الوزير، المطلوب اليوم هو إعطاء ميزات لفائدة الطبقة الوسطى التي تضررت إلى أقصى الحدود.

السيد الوزير، إصلاح الاقتصاد في تقديري أول مسألة، نحن بلاد مؤسسات صغرى ومتوسطة، صحيح أن لدينا بعض المؤسسات الكبيرة والعملاقة لكن النسيج الكبير هو للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

عندما أتجول في شوارع مدينة جمال أو في منزل كامل أو في حامة قابس أو في أي منطقة أخرى، يشد انتباهي الورشات المتناثرة في الأحياء وفي الأزقة والأنهج، في النجارة والحدادة وفي جميع الاختصاصات وفي كل شيء. هؤلاء يصنعون ويستنبطون الحلول.

سيدي الوزير، هؤلاء من يشد بأيديهم؟ من سيخرج هؤلاء من الاقتصاد الصغير أي من الورشات التي تضم شخصين أو ثلاثة إلى مصنع للتنمية الاقتصادية الكبيرة.

السيد الوزير هذا يخطط له لكن للأسف لا نجد أثرا كبيرا في برامج الوزارة مع كل الاحترام سيدي الوزير، نحن لا نشكك في نواياكم ولا في نوايا السادة موظفي الوزارة أو المديرين المركزيين لكن عجزنا أن يعود معمل فولاذ منزل بورقيبة للعمل من جديد ونحن نعرف أن معمل فولاذ منزل بورقيبة قادر على الدخول في تصنيع مثل الأيرونوتيك وتصنيع السفن، شيء مبهر، ولكن لا نجد أثرا له.

السيد الوزير، في كل ميزان اقتصادي نجد مواصلة هيكلة وإنقاذ وغيره لمعمل فولاذ منزل بورقيبة ولم نر إنجازا حقيقيا. أعطيت هذا المثال للمصنع لأنه معمل من المعامل المقرر التفويت فيها من قبل الفتيان الذهبيين الذين حكمونا في يوم من الأيام ودونوا قائمة بالمؤسسات التي كانت ستباع والتفويت فيها، صحيح أنها صمدت اليوم لكن طموحنا أكبر من هذا أكبر ونعول على وطنتيكم وعلى روحكم للمضي قدما في هذا الاتجاه.

سيدي الوزير، البضائع التركية تغمر السوق والنجارون لمن سيعملون؟ وضع غير طبيعي وغير اعتيادي، عندما تتجول في جميع المدن من الشمال للجنوب تجد السلع الأجنبية التركية والجزائرية والنسيج، هل هذا طبيعي؟ أين تخطيطنا ووجهة نظرنا وماذا نريد أن تكون عليه بلادنا؟

سيدي الوزير مثال بسيط، كان لدينا معمل آجر في جمال كان منارة وقد عملت فيه جميع العائلات، لكن للأسف اليوم أصبح ثقلا جاسما على قلوبنا بلا تقدم وأصبح من منارة ومن نقطة مضيئة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أحمد بنور، له أربع دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

الوزارات في تونس كل يغني على ليلاه ولا يوجد أي تنسيق بينها، وبعيدا عن الشعارات الرنانة، فالشعب ونحن جزء منه، لا نحب الكلام الصعب والجمل المنمقة وحتى حسن الديباجة والصناعة ونحب الواقع ولا نريد أن تتحدث وزارة التخطيط والاقتصاد بدبلوماسية سياسية، نريد منكم أن تتكلموا حسب الواقع بدون زيف أو مغالطة ولعلكم فهمتم ما أقصد ألا وهو مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات وتوفير المقاسم للانتصاب والقطع مع البيروقراطية الإدارية المقيتة وخاصة بحث سبل إحكام التصرف في الموارد المالية العمومية والمهدية نموذجا ولعل السيد كاتب عام الوزارة الذي كان واليا في المهدية يعرف ما فيها ونحن نعتمد عليه إلا أن المهدية تبقى اليوم أسفل السافلين في الاقتصاد والتنمية ولا نعرف ما الذي يلزمنا؟ هل يحتاج إلى رئيس من المهدية، والله أعلم والرجاء لفتة للمهدية السيد الكاتب العام وأنتم أدرى بشعابها.

نرى كذلك أن برامج التنمية المندمجة أكبر فساد في البلاد فخلال سنوات من سوء التدبير والتصرف أثقل هذا البرنامج كاهل ميزانية الدولة ودافعي الضرائب، الأمر الذي اقتضى تخصيص اعتمادات إضافية فاقت مئات الملايين من الدنانير وخسارة تقدر بالمليارات كل سنة فضلا عن التأخير الحاصل في عناصر الأقساط وأغلبها في القسط الثالث فإذا كانت هناك مردودية نورونا بها.

كذلك أين أنتم من التخطيط في المجالات السياحية بالجهات؟ تثمين المواقع الأثرية، استغلال الشريط الساحلي، حسن استغلال المناطق الصناعية، موارد مهدورة ومخططاتكم باتت كلاسيكية لا تواكب التطور الاقتصادي.

زرنا العديد من المناطق، قابس، القصرين، الكاف، صفاقس، جندوبة والساحل والوسط والشمال، خيرات وجنات متروكة فدعائم التنمية موجودة لكن في الوزارة لا يوجد لا اقتصاد ولا تخطيط، كذلك لا نريد من وزارتكم أن "تفصّل" ونحن نلبس وعندكم مخططات تقادم على دراستها الزمن وتريدون أن تنفذوها الآن من ذلك تثمين وتثنية خط السكة الحديدية المكنين - المهدية من طلب منكم الآن أن تدخلوا للمهدية قطارا آخر؟

نحن نطالب بربط المهدية بالجم وصفاقس مرورا بقصور الساف وملولش وسيدي علوان وتأتوننا بدراسة قديمة منذ عشر أو عشرين سنة وتريدون إدخال القطار للمهدية ليتم تقسيمها أكثر، "السماح" لسنا في حاجة للقطار نريد أن يزورنا إخواننا في الجم وصفاقس فمن طلب منكم وقد ترتب عليه الآن هدم منازل متساكني برج الشلبي في برج عريف وكنا في أمان ونطالب بإخراج محطة السكة من المهدية فإذا بهم سيزيدون سكة ويقسمون المهدية الى نصفين.

كذلك في ما يتعلق بريف المهدية أين المخطط؟ ونحن لا نملك حتى التطهير الريفي ونعرف أنه من دون التطهير لا يوجد طريق ولا كهرباء ولا تنوير يعني سنبقى في السعد والشابة والدخيلة في انتظار التخطيط البيروقراطي.

كذلك مشاريع معطلة أين ميناء الصيد البحري بالمهدية؟ وسبخة بني غياضة التي تعددت الأقاويل حولها وأين مثال التهيئة العمرانية؟ فلكل وزير قول مختلف والمواطن "يلحّ علينا" نريد توسعة المهدية وصفاقس، جندوبة، قفصة، قابس فاتركوا لنا البلاد سنعمل وأعينونا بالسكوت، كذلك وزارتكم هي القلب النابض لدفع عجلة الاقتصاد والتخطيط...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد أحمد الكلمة الآن للنائبة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار، لها أربع دقائق.

السيدة مهى عامر

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد وكافة الإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، تعتبر وزارتكم وبصفة عامة هي وزارة سيادية في الحقيقة لأنها تقوم بالتخطيط والبرمجة والتوجهات التي تعلن عليها الدولة وفي نفس الوقت هي الوزارة التي تقوم بتعبئة الموارد وتحديدها لهذه البرامج والأهداف واليوم نتساءل كيف يقع التخطيط لمعتمدية على معتمدية أخرى؟ كيف تسند برامجكم لمعتمدية على معتمدية أخرى؟ مثلا في المنهلة نجد أن تلك الجهة فيها نقص كبير في ربط شبكة الصرف الصحي وأحياء كبيرة ومتعددة مثل حي الكيلاني وحي الصهناجي وروس الحرايق وحي القوابسية وحي المرواني وإلى آخره وهذه أحياء عديدة وهنا تقول البلدية لا يمكن أن أقوم بتعبيد هذه الأحياء إلا حين تكون مربوطة بالصرف الصحي وفي الحقيقة يعاني الناس في هذه الأحياء ما يفوق أربعين سنة.

نطالب الوزارة اليوم على الأقل تتوجه لنا، ليس فقط المناطق الداخلية وفي المرة الفارطة عرض علينا قرض للتطهير ولم نر شيئا في ولاية أريانة ولم نرى أي جزء منه مخصص لولاية أريانة وهي ولاية قريبة من هنا وتجد الناس في معاناة فيها أكثر من الجهات الداخلية، السيد الوزير يجب إيلاء لفتة لهذا.

في نفس الوقت أريد أن أسأل عن توجهات الوزارة في المناخ يعني في برمجتها كيف يكون توجه العالم ككل في ظل تغير المناخ وهناك توجه إلى الاقتصاد الأخضر وتثمين النفايات، كل هذا يجب أن تكون فيه برمجة من طرف وزارتكم ونتساءل كيف تكون هذه البرمجة هادية؟ وما هي المؤشرات والآليات المعتمدة لاتخاذ هذا التوجه؟

المسألة الأخرى هي الاستثمار الذي سجل تراجعا كبيرا في الدولة حيث أصبح الناس يتهربون منه ولم يعد هناك مستثمرون وهناك تعطيل إداري كبير وعدة إشكاليات وتطول الإجراءات لمن سيبعث مشروعه ونريد أن نسأل وزارة التخطيط ما هي البرمجة التي وضعتها؟ وكيف سنخرج من هذا الضياع كما أسميه بالنسبة للاستثمار والتراجع؟

بالنسبة إلى برنامج التنمية المندمجة أطالب الوزارة صحيح أنها تخصص اعتمادات ولكن هناك تعطيل كبير في تطبيق برنامج التنمية المندمجة في الجهات فنطالب بمتابعة هذا البرنامج ومساءلة المعتمديات والولاية على مدى تطبيقه فهناك برامج تستغرق ثلاث أو أربع أو خمس سنوات دون أن تطبق، كما نطالب أيضا بالترفيع في الاعتمادات المخصصة لبرنامج التنمية المدمجة لولاية أريانة فهي ولاية كبيرة فيها سبع معتمديات منها أربع تتمتع بهذا البرنامج ومستوى التنمية فيها متراجع جدا وهنا نطالب أيضا أن تكون هناك رقمنة لمشاريع الوزارة وبرامجها ونتساءل عن مخطط التنمية 2026-2030 ونريد أن نعمل مع بعضنا ولا نريد أن يكون هناك إقصاء سيدي الوزير ويكون هناك تنسيق تام، فالجهات تنتظر فلا نريد أن يكون هناك تمييز جهة على جهة ونريد أن تكون هناك مساواة وعدل بين كل الجهات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق.

السيد حاتم اللباوي

مرحبا بوزارة الاقتصاد والتخطيط،

مرحبا معالي الوزير،

أنا من القصرين ولن أحدثكم عن القصرين هذه المرة صراحة لأنكم تعلمون كل شيء فيها والمناطق الداخلية وأنت أستاذ اقتصاد، تونس لا تعاني من كثرة الديون، هذا عادي كل الدول تتداين، بل تعاني من نقص في بناء النمو يعني 4/3 النفقات ترصد للرواتب ودعم ومديونية وطبيعي أن الاستثمار لن يجد إلا القليل وفي هذا الإطار فإن التداين تستهلكه إدارة متضخمة وذلك على حساب بناء الثروة وتجد الحكومة نفسها وهذا ما يحدث الآن تسعى من أجل ضمان سلم واستقرار اجتماعي على حساب خلق الثروة.

في 2025 حوالي 25,000 مليار يعني 25,000 مليون دينار وحين نتحدث عن خلاص الدين في الآجال هذا جميل لكن في نفس الوقت على حساب الاستثمار وعلى حساب المدرسة وعلى حساب الصحة وعلى حساب البنية التحتية وتجدون برلمانا يطالب بالطرقات والمدارس، طبيعي هذا معقول جدا.

في غياب الاستثمار سيتقلص حجم الجباية وهي العمود الفقري للاقتصاد التونسي وبالتالي يرتفع حجم الدين ونبقى في تلك الحلقة المفرغة هذا فعلا إذا كان الدينار مستقرا وإذا انخفض الدينار فسيرتفع أيضا حجم الدين؟ وهل فعلا أن دينارنا التونسي مستقر كما يتحدثون، دينار يعول على المقيمين بالخارج وعلى السياحة وهو سجين الداخل ومراقب بشدة، هو دينار هش ووضعيته خطيرة جدا.

البنك المركزي الذي حافظ على نسبة فائدة مرتفعة إلى حد هذه الساعة ولا نعلم سيدي الوزير هل أن لوزارتكم علاقة بالبنك المركزي في هذا الشأن أم لا؟ "TMM" مرتفع، أسعار القروض مرتفعة على الاستثمار وفي نفس الوقت حتى على الخاص وبالتالي ستجدون نفورا من البنوك وهنا الإشكال كبير، السلك البنكي سيعاني وسيتم حرمان المستثمر ونرجع في نفس الإشكال لا يوجد خلق ثروة وعليه عليكم أن تراهنوا على الصناعات المصدرة والفلاحة والطاقات المتجددة وأنتم تعملون على ذلك والأهم هو خلق مناخ استثماري جاذب بالمناطق الداخلية، كل المناطق الصناعية متصحرة ولا أحدثكم على المنطقة الصناعية بالقصرين بجل معتمدياتها.

مراجعة نفقات الدولة، مراجعة الدعم، تخصص عدة اعتمادات للدعم لكن لغير منتفعيها بطبيعة الحال مع المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، التسلح أمام التهرب الضريبي وأنا ابن القصرين منطقة حدودية وإدماج الاقتصاد الموازي إلى حد هذه الساعة في ميزان 2026 لم نر برنامجا يحل هذا الإشكال، الشراكة بين العام والخاص.

وختاما تونس عليها أن تخرج من مرحلة التصرف في الأزمة وهو موروث قديم إلى مرحلة التخطيط لاستعمال الدين الخارجي والداخلي لخلق الثروة وقبل أن ننهي معالي الوزير شأن خاص نأمل أن تجدوا حلولا لإشكالية الرواتب في "ODCO" القصرين وكل الدواوين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للنائب المحترم رمزي الشتوي، له أربع دقائق.

السيد رمزي الشتوي

مرحبا بالسيد الوزير والسادة الحضور،

أشكركم على إتاحة الكلمة ويشرفني أن أتوجه إليكم اليوم ممثلا عن ولاية توزر لعرض جملة من النقاط التي تمس جوهر التنمية الجهوية وعدالة توزيع الموارد بين مختلف الولايات.

أولا حول البرنامج الجهوي للتنمية لا يخفى عليكم أن هذا البرنامج يمثل إحدى أهم أدوار الدولة لتحسين ظروف العيش عبر مشاريع التنوير العمومي والماء الصالح للشراب والتهيئة والتطهير والمسالك الفلاحية والطرقات، إضافة إلى دعم التكوين المهني والمبادرة الخاصة ورغم وضوح المقاييس والمؤشرات المعتمدة وطنيا إلا أن سؤالا مشروعا يبقى مطروحا: كيف تتقارب بعض الولايات في المؤشرات في حين تتباين بشكل كبير في حجم الاعتمادات؟ هذا التفاوت يطرح ضرورة مزيد من الشفافية والعدالة خاصة لفائدة الولايات الهشة مثل ولاية توزر التي تحتاج إلى تمييز إيجابي فعلي يظهر في الأرقام لا في النصوص فقط.

ثانيا، وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي لها دور أساسي في استقطاب المستثمرين الأجانب ومع ذلك ما تزال ولاية توزر خارج دائرة اهتمام هذه المؤسسة دون أي تمثيلية جهوية قادرة على لعب دور القاطرة لجلب الاستثمار والحد من البطالة. إن الجهة تحتاج إلى هيكل جهوي فاعل يعمل على مرافقة المستثمرين وربطهم بالفرص الحقيقية في السياحة والطاقة والفلاحة حتى تستعيد دورها ومكانة تزور كقطب اقتصادي واعد.

ثالثا، مؤسسات التنمية الجهوية لابد من التمويه بالجهود الكبيرة التي بذلوها إطارات مؤسسات التنمية خلال إعداد المخطط التنموي 2026 - 2030 وما أظهروه من جدية وتفانٍ في العمل الميداني كما نؤكد الحاجة إلى تعزيز قدرات هذه المؤسسة وتحسين مناخ العمل داخلها لضمان استمرار الفاعلية والنجاعة باعتبارها طرفا محوريا في تنزيل المشاريع الجهوية على أرض الواقع.

رابعا، نثمن انطلاق برنامج المسح الوطني حول التشغيل لسنة 2026 لما سيوفره من معطيات دقيقة حول واقع سوق الشغل، كما لا يفوتنا أن ننوه بأن برنامج التنمية المندمجة سجل معدلات تدخل المشجعة بنسبة 31% في الجهات الداخلية مع تنفيذ 69% من المشاريع بالقسط الأول و100% من مشاريع القسط الثاني وهو ما يعكس توجها إيجابيا نحو دعم المشاريع الفلاحية والصناعة التقليدية وتهيئة البنية الأساسية المنتجة، غير أن ولاية توزر تشهد في المقابل تراجعا ملحوظا في مؤشرات تحسين ظروف العيش بين سنة 2021 وسنة 2025 حيث انخفض من 1.158 مليون دينار إلى 0.645 مليون دينار وهذا التراجع يستوجب إعادة التوازنات بين أبعاد التنمية حتى لا يهمش الجانب الاجتماعي للمواطن.

خامسا، مقترح استراتيجي لولاية توزر أود كذلك لفت انتباه وزارتكم إلى مشروع محوري مقترح من الجهة يتمثل في تحويل مركز التكوين المهني الفلاحي إلى كلية للعلوم الفلاحية، هذا التحويل سيمكن من إحداث مؤسسة جامعية متخصصة تواكب خصوصيات المنظومة الواحية وتعزز البحث العلمي وتطور تقنيات الزراعة والاقتصاد الفلاحي وتفتح آفاق تشغيل جديدة لخريجي الجهة كما سيمثل رافعة قوية لتحريك الدور الاقتصادي واستقطاب الطلبة والباحثين في القطاع الفلاحي نحو ولاية توزر.

سيدي الوزير، إن نجاح أي سياسة تنموية يرتكز على ثلاث ركائز، عدالة توزيع الاعتمادات وعدالة توجيه الاستثمار وعدالة أداء الهياكل العمومية وتوزر اليوم في حاجة إلى هذه العدالة الثلاثية لتستعيد دورها وتفتح آفاقا حقيقية لشبابها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن بن صالح خمس دقائق. تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة،

سيدي الوزير، تقريبا هذه أول مرة لا نقابلك فيها من أجل قرض في المجلس نتحدث على الأقل في التخطيط ونحن في راحة ويمكن أن نتقدم في شيء والمال موجود كما يقال "المال يغدا والرجال تجيبه" ونحن ما شاء الله نساءً ورجالاً سيجبلون المال وما شاء الله الإدارة التونسية فيها إطارات وفيها كفاءات التي يتم افتكاكها منكم وللأسف على مرأى منا لأن إطاراتنا اليوم يعملون عشرين سنة وأقولها بوجع كبير ويمكن أنه يمثل كثيرا السادة المديرين العامين الموجودين معك وزملاءهم في إدارات أخرى يعملون 25 سنة وأكثر من 15 سنة ليتحصل على سيارة إدارية وراتبه 1.500 دينار وغيره في نفس الرتبة في الخواص يتقاضى ضعف الراتب وسيارة جديدة وليست سيارة عمرها عشرين سنة ولا يكون رقم اللوحة المنجمية فيها أحمر ويقول له تصرف بها وتنقل مع عائلتك فيصطحب عائلته الى البحر في الصيف، يجد نصف التونسيون يلتقطون له صورا بهواتفهم، هذا هو ملك الشعب وهو يتقاضى ثلث ما يتقاضاه غيره في إدارة خاصة، كما يقتطع له عليها وبعدها ندخل في مسائل الشعبوية وهذا مال الشعب، حسنا أعطوه راتبا محترما فسيعمل 24 ساعة لكن اليوم "نحبوها سباقة وجراية وما تاكلش شعير"، يجب أن تقارن.

أنا أعمل مع الخواص وأعرف كم يتقاضى المهندسون في الخواص وفي الوظيفة العمومية وتريدون منه أن يقدم "rentabilité" أفضل من الخواص نقطة استفهام لا أفهمها، يجب أن نصارح التونسيين وقد قلته سابقا وسأكرره دوما لأن هناك خطاب ثقة اليوم، "يا توانسة" يجب أن نعمل وابنك سيعمل غدا فيجب أن تبذل جهدا أكبر اليوم فكيف سننام من عشية يوم الجمعة الى يوم الإثنين "يا من حيا وعاش" بتؤدة والبلاد "تهز ساق تغرق الأخرى" لا يأخذ أي تونسي 10 مي باقي " baguette " لكن الجرأة غير موجودة لإلغائها وأبسط إنسان يقول لك اسمع هذا لا يعرف التخطيط ولا يعرف كيف يبرمج حياته، كلمة التخطيط كلمة علمية لكن كل شخص يبرمج حياته كيفما يشاء وهناك من يحسن التصرف ويمكنه أن يقسط ويعرف ما سيفعله حتى يصل لهدفه وهناك من لا يستطيع.

مثلا في ولاية أريانة وأنا نائب على سكرة 1 حين أفتح "Google Maps" أو الخارطة "satellite" وأبحث عن أكثر مكان يمكن أن يقع فيه توسع عمراني وهي بصدد توسع العمران فيها وكله على طوابق وفي هذا المكان أقول لا ممنوع البناء فيها وأخصص دورية وحيدة لشرطة البلدية تتنقل على سكرة وسيارة واحدة وأريد أن أمنع البناء الفوضوي وحتى الساحر لا يمكنه هذا.

يجب الإعداد من الآن الى غاية عشرين أو أربعين سنة فقنوات التطهير عمرها أربعين سنة والمكان مهدم وتآكلت بسبب الملح وفي كل مرة يحدث انفجار الماء وكذلك قنوات المياه الصالحة للشرب ويتكسر بين الحين والحين وينقطع الماء...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

خمس دقائق، أكمل.

السيد أيمن بن صالح

ويجب أن نخصص البرنامج اليوم حسب ما يوجد في كل منطقة مثلا ماذا يجب أن نوفر على 100,000 ساكن كذا طرقات وليس طريق 4 م بل طريق 7 م ولا يعقل بعد أن يبنوا أصبح حائرا وقرار هدم لكل هذا أو يجب إبعاد هذه أو لا يجب البناء تحت كذا والتميز الحاصل بين الناس، هذا يمكنه أن يحصل على الماء والكهرباء وجاره بجانبه لا يتزود بهما وهذا يمكنه أن يبني بينما يمنع من هو بجانبه، هذا يحق له أن يهدم الحنايا بالجرار ويبني ويمنع المواطن العادي.

سيدي الوزير، هذه الفوضى التي يعيش فيها التونسي وليس بالضرورة أن يكون الفرد مثقفا أو متعلما لكن إدارتكم تضيف له التقنية والمعرفة والعلم، عندكم الكفاءات وأقولها الكفاءات التونسية موجودة ويتميزون في العالم، أعطهم الفرصة فقط. مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق. تفضل.

السيد محمد علي

بسم الله،

شكرا،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

نحن نناقش اليوم ميزانية الوزارة يفترض أن تكون العقل الاقتصادي للدولة وأن تجسد القطب الاقتصادي الوطني وأن تقود التنسيق بين مختلف الوزارات التي في علاقة بالتخطيط الاقتصادي، غير أن واقع الوزارة يكشف عن تشتت في الرؤية وضعف القيادة الاقتصادية وهيمنة المنطق الإداري على روح التخطيط الاستراتيجي ووزارة الاقتصاد والتخطيط لا يمكن أن تبقى مجرد جهاز لإعداد التقارير والدراسات دورها أن تنتج رؤية وطنية شاملة تحدد الخيارات الكبرى وتضمن تناغم السياسات القطاعية في إطار تصور متكامل للتنمية العادلة والمستخدمة لكننا اليوم أمام وزارة تعمل في ظل غياب التنسيق الفعلي مع بقية الوزارات في وقت تحتاج تونس إلى قطب اقتصادي واحد، نعم نحن مع التخطيط لكن الدول التي نجحت اعتمدت التخطيط العلمي كآلية لإدارة المستقبل لكن ما معنى التخطيط دون مراجعة منوال التنمية القديم الذي انطلق منذ سنة 1986؟ ذلك المنوال الذي كرس اللامساواة الجهوية والبطالة والفقر وهجرة الكفاءات وتآكل الطبقة الوسطى.

لقد كتب الشعب التونسي شهادة وفاة ذلك المنوال في 17 ديسمبر 14جانفي ومع ذلك ما زالت الحكومات المتعاقبة قبل وبعد 25 جويلية تتشبث بمنوال فاشل أثبت عجزه عن خلق الثروة وعن تحقيق العدالة الاجتماعية فأي تخطيط يمكن أن ينجح إن انطلق من نفس الأسس التي فشلت؟

إن نموا اقتصاديا يقوم على الاستهلاك الخاص في ظل نقص الاستهلاك العمومي وضعف التصدير والاستثمار لا يمكن أن ينتج سوى نموا هشا ومؤقتا فالتخطيط الاقتصادي يجب أن يخدم الدولة الاجتماعية لا السوق ودور وزارتكم يجب أن تكون في ترسيخ الدولة الاجتماعية العادلة التي تضمن عدالة في توزيع الثروة لكننا اليوم أمام تخطيط يخدم منطق السوق لا منطق الدولة الاجتماعية، يهمش الاستثمار العمومي ويهمش أيضا الاستثمار الخاص في مناطق التنمية الجهوية فأين دور الدولة كقاطرة للتنمية؟ أين المشاريع الوطنية الكبرى القادرة على خلق الثروة والإنتاج؟ هل هنالك مخطط لدفع التنمية لتخليص الفوارق الاقتصادية بين الجهات؟

هل لديكم علم بالمشاريع التي تندرج ضمن أحكام مجلة الاستثمار القديمة والتي صرح أصحابها بنية الاستثمار لسنة 2017 والتي تندرج ضمن الأحكام الانتقالية وللأسف وقع حرمانها من الامتيازات المالية الممنوحة بمقرر؟ هل فكرت الدولة في ربط المناطق الصناعية بالغاز الطبيعي لتوفير الاستقرار على الإنتاج وتخفيض الكلفة؟

هل فكرت الدولة في شبكة الطرقات السيارة وربط الجهات الداخلية بمراكز الإنتاج والأسواق؟ يكفي أن مشروع الطريق السريع قفصة تونس على أهميتها الاقتصادية أصبح حلما ولم نعثر عليه في كل المخططات القديمة والجديدة.

هل فكرتم في دعم النقل وتخفيف العبء عن المستثمرين في المناطق الداخلية؟ هل فكرت الوزارة في جعل دعم هذه المناطق الداخلية أولوية حقيقية؟

الدولة الاجتماعية لا ترمى على كاهل الناس، بل تتحمل مسؤوليتها في خلق مواطن الشغل والإنتاج والخدمات.

السيد الوزير، غابت الشفافية والمعرفة الاقتصادية فتشريك حتى مؤسسات الدولة ونواب الشعب مفقود فكيف يمكن لتخطيط وطني أن ينجح إن لم ينبنٍ على نقاش وطني مفتوح؟ كيف يمكن أن نعول على الذات بالتداين السنوي؟ كيف يمكن أن نعول على الذات ونحن نتداين من البنك المركزي مع مخاطر التضخم؟ الاعتماد على الذات يعني اقتصادا منتجا لا ريعيا وعدالة في توزيع الجهد والثمار ودولة تعيد الاعتبار للعمل والقطاع العام والمرفق العمومي.

إن ميزانية وزارتكم لا تجيب عن سؤال جوهري أي اقتصاد نريد؟ هل نريد اقتصاد السوق الذي يراكم الفوارق الاقتصادية أم اقتصاد الدولة الاجتماعية؟ العادلة الذي يعيد توزيع الثروة ويؤمن التنمية المتوازنة؟ شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيد محمد الكلمة للنائب المحترم رمزي الشتوي هو موجود، في الأثناء سيدي الوزير، عندي سؤالان بعد إذنك وبعد إذن السادة النواب، كيف يمكن سيدي وزير إعداد مخطط تنموي 2026 - 2030 على المجال الجغرافي دون مراجعة مثال التهيئة العمرانية؟ وفي نابل أكبر ما يعوق التنمية هو غياب في تهيئة أمثلة التهيئة العمرانية الناس فالجميع متوقف وينتظر.

والسؤال الثاني سيدي الوزير، المسؤولية كبيرة جدا "يعطيكم الصحة" بالتوفيق للجميع إن شاء الله كلنا نشعر بالمسؤولية خاصة وزارة الاقتصاد وتحملون الاقتصاد والتخطيط وأتذكر الناس الذين عملوا في هذه الوزارة منهم السيد التيجاني الشلي من نابل رحمه الله كان أحد دارسي المدارس التقنية في فرنسا وإن شاء الله تأخذون أنتم المشعل وعندنا ثقة فيكم لكن التنمية حسب رأيي السيد الوزير والسادة المرافقين تتطلب مقاربة كاملة، هذا رأيي الخاص.

فالمقاربة الاقتصادية لا تكفي ومقاربة كاملة يعني مقاربة تأخذ بالاعتبار العمق التاريخي لكل منطقة خصائصها، مخزونها الحضاري، فيها مقاربة اجتماعية، مقاربة انثروبولوجية يعني مقاربة كاملة، هذا هو رأيي لا أتصور أن الحل الاقتصادي وحده يكفي أو الحل الاجتماعي وقد سمعت السيد وزير التجهيز مع نواب جهة المهدية في حديثهم عن المشاكل ومن بين الأشياء رجعت إلى فترة بورقيبة والتقسيم الإداري الذي وقع في الجهات وتضمن أخطاء هذه مسألة قديمة لكنها من بين المشاكل التقسيمات الإدارية التي تمت ووقعت فيها عدة أخطأ في الجهات، هذا رأيي الخاص بما أنني أعرف خصوصيات كل جهة ومخزونها الحضاري وأتحدث من وجهة نظر انثربولوجية وتاريخية.

وأود أن أرى دوما السيد الوزير من ضمن الوفد في وزارة الاقتصاد أن يكون هناك فيلسوف وعالم اجتماع حتى يعطيك مقاربات أخرى لتكتمل مقاربتك، هذا رأيي الخاص يمكن أن يكون صحيحا كما يمكن أن يكون خاطئا، هذا رأيي الخاص حتى ننهي وسنرفع الجلسة.

إذن وصلنا إلى نهاية المداخلات، نرفع الجلسة سيدي الوزير لنأخذ استراحة بخمس وثلاثين دقيقة ثم نرجع على الساعة السابعة والربع.

(كانت الساعة السادسة وأربعين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

(كانت الساعة السابعة وخمس وثلاثين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

أجدد لكم التحية، كما نرحب مجددا بالسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير لتقديم أجوبته على أسئلة واستفسارات السيدات والسادة النواب من مجلسين، فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أود في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر على تفاعلاتكم التي تعبر عن اهتمامكم بالشأن التنموي لا سيما على مستوى الجهات، كما أؤكد حرصنا على دراسة مختلف المقترحات التي تفضلتم بها وهي كثيرة وثرية وإيلائها ما تستحقه من عناية والعمل على إدراجها ضمن الإصلاحات والإجراءات الجديدة، بما ينسجم مع الأولويات الوطنية ويسهم في تحقيق تنمية شاملة تراعي خصوصيات كل جهة.

تسعى مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط، انطلاقا من مهامها الأفقية، إلى المساهمة في الاستجابة للحاجيات الحقيقية للمواطنين عبر مختلف جهات البلاد والتي تم التعبير عنها من خلال تدخلات السادة النواب، لا سيما عبر تجسيد توجهاتها الإستراتيجية والمتمثلة في تحسين نجاعة الأداء الاقتصادي ودفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال ودعم مجالات التعاون الدولي المالي والفني ودعم التنمية القطاعية والجهوية ومزيد تطوير المنظومة الوطنية للإحصاء.

وقد تفضلت اللجنتان الموقرتان لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم في تقريرهما إبراز هذه التوجهات ومكونات مهمة وزارة الاقتصاد والتخطيط، إضافة إلى توزيع اعتمادات الميزانية وفق البرامج الأساسية، شكرا جزيلا.

وتنصهر هذه التوجهات مع الأهداف المحورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المضمنة بوثيقة الميزان الاقتصادي لسنة 2026، لا سيما الأهداف الجملية للتنمية ورسم السياسات العمومية والبرامج والمشاريع التنموية المزمع تنفيذها خلال السنة القادمة ويعتبر الميزان الاقتصادي السنوي أداة توجيهية تهدف إلى ضمان التناسق والتناغم بين التوجهات والخيارات الوطنية وتعزيز نجاعة التدخلات العمومية ومتابعة تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

على مستوى الأداء الاقتصادي سجل الاقتصاد الوطني خلال سنة 2025 تحسنا نسبيا بالنسبة إلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من ذلك تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,4% خلال الثلاثي الثالث من هذه السنة وهو ما يعطينا 2,4 على مستوى التسعة أشهر الأولى وذلك بفضل تحسن نشاط عدد من القطاعات الإنتاجية الدافعة على غرار الفلاحة والسياحة والصناعات الميكانيكية والكهربائية وغيرها، تسجيل نسبة البطالة في حدود 15,4% خلال الثلاثي الثالث من هذه السنة، التحكم في العجز الجاري مع الحفاظ على رصيد مريح من العملة الأجنبية بلغ ما يعادل 150 يوم توريد في 20 نوفمبر 2025، تواصل المنحى التنازلي للتضخم حيث ارتفع المؤشر العام للأسعار بنسبة 4,9% خلال شهر أكتوبر 2025، تحسن الترقيم السيادي لتونس بما يعكس تطور توقعات وكالات التصنيف الائتماني بخصوص الآفاق الاقتصادية والمالية لتونس.

وتؤكد هذه النتائج أن التعافي التدريجي للاقتصاد التونسي يستند إلى بوادر ديناميكية اقتصادية في أهم القطاعات المنتجة وما توفره من تداعيات إيجابية على مختلف مكونات الاقتصاد، كما تعكس تقاربا ملحوظا مع النمو المرسوم للناتج المحلي الإجمالي خلال السنة والمقدر بـ 2,6% وهنا أفتح القوس لأن في بعض التداخلات ربما تم الحديث عن الأزمة الاقتصادية الكبرى وربما عن أعمق أزمة اقتصادية عرفتها تونس، لنكون إيجابيين، عليكم بقراءة تاريخ الاقتصاد التونسي من فضلكم، أقول هذا لمن ذكر على الأقل هذا الكلام لأن ما حصل في نهاية فترة التعاضد كان له أثر سلبي جدا على الاقتصاد التونسي وكانت له تأثيرات سلبية جدا وبالعودة إلى تاريخ الاقتصاد التونسي في أوت 1986 سجل الاحتياطي للعملة الصعبة في فترة ما لسبع أيام توريد واليوم نحن سجلنا 105 أو 106 يوم توريد. لأقول لكم بأن الوضع الاقتصادي يعتبر جيد مقارنة بعديد السنوات الأخرى التي مر بها الاقتصاد التونسي، هذا ما يجعلنا دائما متفائلين لأن المنحى إيجابي على مستوى النمو الاقتصادي، المنحى سلبي على مستوى التضخم، المنحى إيجابي على مستوى التحكم في الموازنات الكبرى وهذا يعطينا ثقة في أنفسنا ويعطينا الثقة في مستقبل الاقتصاد التونسي.

وتم ذكر شيء بخصوص تحديد الأهداف لم نصل إلى الأهداف ثم تحديد التوقعات ثم لا نصل إلى التوقعات، نؤكد أنه لا توجد في أي

دولة أو أي طريقة علمية تمدك بتوقع صحيح سليم بنسبة 100 % على مستوى المتغيرات الاقتصادية، باعتبار أن هذه المتغيرات تتأثر بعديد العوامل: عوامل مناخية، عوامل اقتصادية، عوامل سياسية، عوامل اجتماعية، عوامل داخلية، عوامل خارجية، إلى آخره والقاعدة هي من الصعب جدا أن نجد تطابقا تاما بين المتوقع والمحقق، أحيانا يتحقق شيء أكبر مما توقعناه وأحيانا يتحقق شيء أقل مما هو متوقع، لذلك من الصعب أن تساوي النسبة المحققة النسبة المتوقعة باعتبار صعوبة التحكم في كل المتغيرات التي تدخل في التوقعات.

وبالنسبة إلى توقعات هذه السنة فإن هامش الخطأ فيها كان تقريبا يساوي أو أقل من هامش توقعات المؤسسات الدولية، فقط في توقعاتنا، نحن كنا متفائلين جدا وفي توقعاتهم كانوا متشائمين، لكن الفارق بالقيمة المطلقة بين ما توقعوه هم وما قمنا بتحيينه اليوم وبين توقعاتنا خلال السنة الفارطة وما حيناه اليوم تقريبا هو ذاته وهذا يمنحنا أيضا الثقة في قدرة فرقنا التقنية الموجودة هنا ورائي الذين أحييهم وأحيي من خلالهم كل إطارات وأعوان وزارة الاقتصاد والتخطيط وهياكلها من دواوين ومن هياكل الاستثمار والإدارات الجهوية على كل المجهودات التي يقومون بها، حتى تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بما هو منوط بعهدتها بأحسن النتائج.

ويتمثل هدف هذه السنة في تحقيق نسبة نمو إن شاء الله تناهز3,3% بالأسعار القارة سنة 2026 ويستند هذا الهدف إلى منطلقات إيجابية دافعة وإلى تواصل مسار التعافي في مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلا عن مواصلة تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى ذلك واعتماد العديد من التدابير لتحسين نجاعة الأداء الاقتصادي عموما.

وفي مجال دعم الاستثمار الخاص تعمل الوزارة مع باقي الهياكل المعنية بمناخ الأعمال على تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين بيئة الاستثمار، هذا إلى جانب إعداد الإستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023-2025 والتقدم في الإجراءات الخاصة بحذف دفعة ثالثة من التراخيص -إن شاء الله سنكملها والأمر الخاص بها سيصدر من هنا لآخر السنة- والانطلاق في مراجعة كراسات الشروط لتعاطي الأنشطة الاقتصادية في اتجاه تبسيطها وأحد السادة النواب ذكر بأن هدف السنة الماضية كان استكمال مراجعة 100 كراس شروط، نحن نعمل دائما على تحقيق هذا الهدف، نطلب من الله أن يوفقنا في هذا لكن في كل الحالات نحن نعمل على مشروع تبسيط كراسات الشروط.

أيضا بالنسبة إلى منظومة الاستثمار وحوكمة الاستثمار، اليوم تقريبا هناك إجماع على أن الهياكل متعددة بالنسبة إلى الإحاطة بالاستثمار: الهيئة التونسية للاستثمار، وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمار الفلاحي، الديوان الوطني للسياحة والصناعات التقليدية، نضيف إليهم عديد الإدارات في مختلف الوزارات أي أنها منظومة بأكملها، صحيح أن اليوم المنظومة متشعبة والسنة الفارطة تقريبا في هذه الفترة أو في بعدها بقليل، كان سيادة رئيس الجمهورية قد أكد على ضرورة تحسين حوكمة الاستثمار من خلال تجميع أغلب الهياكل، هذا المشروع نعمل عليه في إطار قانون الاستثمار لأن هذه الهياكل أحدثت بقوانين، يجب إعادة دمجها أو هيكلتها لتكون بقوانين، هذا ما نحن بصدد العمل عليه، العملية ربما تطلبت وقتا وتتطلب وقتا على اعتبار تعقيدها، هناك مؤسسات بعثت في 1972 وهناك مؤسسات بعثت في الثمانينات وهناك مؤسسات بعثت في التسعينات وهناك مؤسسات كال "TIA" تم بعثها في 2017 هذه المؤسسات مختلفة في أنظمتها الأساسية أي "c'est un chantier" الذي نعمل عليه إن شاء الله إلى أن نصل إلى الصيغة المثلى بخصوص الاقتصاد التونسي.

أيضا العمل جار على تطوير منظومة رقمية موحدة لمسار المستثمر فضلا عن تطوير آليات التطوير لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والسيدات والسادة النواب يعلمون أننا نعمل عل استراتيجية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشير المعطيات المتوفرة إلى تسجيل تحسن نسبي للمجهود الاستثماري الخاص حيث تأكد المنحى التصاعدي للاستثمارات الأجنبية التي تطورت بنسبة 28.1% خلال تسعة أشهر الأولى من سنة 2025 مع تسجيل عدد من الأوامر الإيجابية من أبرزها ارتفاع قيمة المشاريع المحدثة بنسبة 15% لأول مرة منذ خمس سنوات، النمو المطرد للاستثمارات الأجنبية في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية لا سيما المشاريع المدمجة، تطور إيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل الأقاليم وإن كانت بدرجات متفاوتة، تحسن هام لنوايا الاستثمار المصرح بها التي تطورت بنسبة 41,5 % إلى موفى سبتمبر 2025 وبالطبع من الضروري أن كل هياكل الاستثمار وأن كل الوزارات تعمل على تجسيد هذه النوايا باستثمارات فعلية.

وفي مجال الإحصاء وبعد النجاح في إدارة التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وربما لم نعط للعملية الحق الذي تستحقه في تثمين نجاحها لأن العمل الذي تم القيام به هو عمل جبار من المعهد الوطني للإحصاء ومن كافة الهياكل الإدارية ومن أغلب الوزارات: وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة تكنولوجيات الاتصال، كانوا سندا كبيرا لوزارة الاقتصاد والتخطيط وللمعهد الوطني للإحصاء لإنجاح العملية، كان في البداية بمثابة التحدي لكن الحمد لله نجحنا فيه وليس فقط نجحنا في هذا التحدي، بل نجحنا فيه ولم نستهلك كل الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج، لهذا حتى في الميزانية المخصصة لوزارة الاقتصاد، لاحظتم أن هناك انخفاضا تقريبا بـ 6,5%، من أسباب هذا الانخفاض هو انخفاض بالنسبة إلى سنة 2026 في الميزانية المخصصة للمعهد الوطني للإقصاء، على اعتبار أننا قد تركنا فواضل على برنامج التعداد العام للسكان والسكنى.

إذن في مجال الإحصاء وبعد النجاح في إدارة التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وإصدار كل المعطيات والنشريات الخاصة به في الآجال وذلك بفضل تظافر المجهودات الكبيرة واعتماد صيغة رقمية للتعداد تسنى لنا النجاح فيها بفضل الكفاءات الوطنية للمعهد وكل الأطراف المتداخلة معه واليوم لدينا المادة التي تمكننا من تحسين المناخ الاقتصادي، التحسين في التخطيط الاجتماعي للتحسين في التخطيط المجالي لأنه بالمعطيات الإحصائية هي التي ستعطينا حقيقة الواقع وهنا يوجد معطى آخر علينا أن نفتخر به كدولة تونسية أن احصائياتنا شفافة، نحن لا نخفي شيء، تجدون بالنسبة إلى نسب النمو سواء ارتفعت أو انخفضت نقوم بنشرها في الحين، بالنسبة إلى نسب النمو ترتفع أو تنخفض فإنه يتم نشرها في الوقت المحدد لها، بالنسبة إلى كل المعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء فقد صدرت تجسيدا للواقع، فنحن لم نحاول إخفاء أي شيء ومن الأكيد أن هناك عديد الأشياء التي تعتبر سلبية كمؤشرات لكن من المهم أن نقول هذا، واقعنا نرى وجوهنا في المرآة كما هي لنتمكن من إصلاح هذا الواقع.

وستعمل الوزارة على مزيد تطوير المنظومة الإحصائية من خلال تنفيذ إستراتيجية متكاملة أعدت من قبل المجلس الوطني للإحصاء، حيث سيتم التوجه نحو تحديث مقومات منظومة الحوكمة والإطار التشريعي للإحصاء والتوجه نحو تعزيز النفاذ إلى السجلات الإدارية وتوفير شروط عمل مثلى لمنتجي الإحصائيات الرسمية وتطوير الكفاءات والقدرات التقنية الخاصة بالإنتاج الإحصائي. العديد من السيدات والسادة النواب ذكروا بضرورة تحيين قانون الإحصاء وهذا المشروع يعمل عليه المجلس الوطني للإحصاء وإن شاء الله في أقرب الآجال يكون لدينا مشروع قانون جديد للإحصاء.

وفيما يتعلق بالتعاون المالي الدولي فقد تم خلال سنة 2025 إمضاء اتفاقيات تمويل لتعبئة موارد خارجية بما يعادل 3.160 مليون دينار لتمويل مشاريع استثمارية التي أتينا بها إلى هنا وتمت مناقشتهم في المدة الفارطة من سنة 2025 خاصة في مجالات الطاقة ونقل الفسفاط والصحة والفلاحة والموارد المائية ومن المهم جدا التأكيد على أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي يتم وفق منهجية موضوعية تستند إلى الجدوى الاقتصادية وجاهزية المشاريع في إطار يراعي استدامة الدين العمومي وهذا الإطار الخاص بمراعاة استدامة الدين العمومي هو الذي جعلنا دائما قادرين على أن نوفي بتعهداتنا الخارجية. نعيد التأكيد على هذا، لأنه معطى مهم جدا يجب التأكيد عليه: تونس كانت ولا تزال وستبقى وفية لتعهداتها الخارجية بحول الله وهذا مبدأ التمويلات الخارجية التي نقترضها، المبدأ هو أن نعيد خلاصها في آجالها هذا أمر مهم جدا، في أحلك الظروف، في أحلك فترات الاقتصاد التونسي، تونس أوفت بتعهداتها الخارجية وهذا ما جعلنا دائما رؤوسنا مرفوعة، حين نتناقش مع كل الشركاء الأجانب، نتناقش الند للند في إطار المصلحة الوطنية وفي إطار المحافظة على السيادة الوطنية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

عملت الحكومة خلال سنة 2025 على إيلاء أهمية قصوى لإنجاز المشاريع العمومية المرسومة في الآجال المطلوبة خاصة منها المشاريع الممولة بموارد خارجية والتي شهدت تأخرا في التنفيذ وأفضت هذه الجهود إلى التوفق في تسجيل تحسن نسبي على مستوى تنفيذ العديد من المشاريع الهامة خاصة منها في مجالات الطاقة والصحة والنقل والفلاحة والرقمنة.

ولقد مكنت مختلف هذه المجهودات من تحسين نسق السحوبات الذي بلغ 46% سنة 2025 مقابل 38% سنة 2024 وحين نقول تحسنا في نسق السحوبات أي أن نسق إنجاز المشاريع شهد تحسنا وتسعى الوزارة إلى تعزيز التعاون المالي مع الشركاء التقليديين والانفتاح على شراكات جديدة بهدف الاستفادة قدر الإمكان -وقد ذكر هذا السيدات والسادة النواب- من المبادرات العالمية ومن فرص التمويل المتاحة واللجوء إلى آليات التمويل المبتكرة، لا سيما التمويل الأخضر بما يتناغم مع الأولويات الوطنية ويضمن الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأقصى قدر ممكن.

وبخصوص التعاون الفني التي تهتم به الوكالة التونسية للتعاون الفني، فقد بلغ مجموع المتعاونين والخبراء الملحقين لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني إلى غاية 31 أكتوبر 2025 حوالي 27.383 متعاونا، 52% منهم بالبلدان العربية، 31% بأوروبا و13% بكندا يعملون أساسا في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات.

وقد تميزت سنة 2025 بحركية جديدة في مجال التعاون جنوب-جنوب الهادف إلى تبادل المعارف والخبرات التونسية مع البلدان الشقيقة والصديقة، حيث تتولى الوكالة التونسية للتعاون الفني متابعة تنفيذ ستة مشاريع في إطار التعاون الثلاثي في عديد المجالات مثل الصحة ورقمنة، الخدمات المالية والتجارة والأمن الغذائي لفائدة مجموعة من الدول العربية والإفريقية كالأردن وجزر القمر وغينيا وتشاد وجيبوتي إلى آخره وبدعم من المؤسسات الدولية كالبنك الإسلامي للتنمية.

كما اتسمت سنة 2025 بتفعيل المجلس الوطني للتعاون الفني الذي سيتولى إعداد استراتيجية وطنية للتعاون الفني للفترة 2026-2030 فقد تساءلت أحد السادة النائبات كيف لا يتم بـ "sélection" بخصوص شروط الانتداب على مستوى الوكالة، فالعروض تأتي من الخارج، تضعها الوكالة على موقعها ويتولى المهتمين بذلك تقديم ترشحاتهم وبعد ذلك تأتي لجان من تلك البلدان لفرز الترشحات.

وتتمثل أهم مجالات الاهتمام خلال الفترة القادمة في مزيد حوكمة نشاط التوظيف بالخارج في نطاق التعاون، في إطار مقاربة تعتمد على تبادل المنفعة مع البلدان المستقطبة للكفاءات التونسية ومراعاة الاحتياجات الوطنية من الكفاءات، إلى جانب مزيد تطوير نشاط التعاون جنوب-جنوب مما يساهم في مزيد التعريف بمراكز الخبرة التونسية وفتح آفاق أرحب لتصدير خدمات هذه المراكز، خدمات الخبرة والاستشارات.

وفي مجال التنمية الجهوية تواصل وزارة الاقتصاد والتخطيط في نطاق اختصاصها معاضدة مجهود الدولة في التنمية الجهوية عبر برامجها الخصوصية، البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة ويبدو لي أن أغلب تدخلات السيدات والسادة النواب ركزت على التنمية الجهوية خاصة من خلال البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة. أكيد أن كل الجهات وقد ذكرنا هذا في عديد التدخلات، كل الجهات معنية بالتنمية في حين استمعت اليوم لتدخلات تهم تقريبا 24 ولاية بالجمهورية، كل السيدات والسادة النواب تحدثوا عن جهاتهم وهناك نواب تحدثوا عن معتمديات موجودة داخل الولايات، تحدثوا عن عمادات داخل الولايات وكلهم معنيين بالتنمية، كلهم فهم إشكاليات تنموية، المطالب كبيرة، المطالب كثيرة، الموارد محدودة ولمحدودية الموارد وجبت اختيارات، المهم أن الاختيارات تكون مدروسة، المهم أن الاختيارات تكون مبنية على قواعد شفافة، لا يوجد لدينا أي تمييز بين جهة وجهة -وسأعود ربما إليها بعد ذلك- حتى في توزيع اعتمادات برنامج التنمية الجهوية فإن التوزيع يعتمد على مفتاح مؤشر التنمية الجهوية الذي يأخذ بعين الاعتبار البنية التحتية للمنطقة والحالة الاجتماعية في المنطقة وعدد السكان بها ومن لديه بنية تحتية أقل تطورا سيجد نفسه بهذا المعيار لديه " un avantage" ومن لديه أكثر"population" سيجد لديه بهذا المعيار " un avantage"، هذه الطريقة وهذا المفتاح نتولى استعماله لتوزيع اعتمادات التنمية الجهوية. أنا أتفهم ما ذكره السيدات والسادة النواب على مستوى بعض الجهات، السيد فنيرة قال عندما يحتسب "par habitant" يعتبر قليل، ولكن عندما يتم احتساب " volume global" تجد المرتبة طيبة.

أيضا في جهات أقل نمو على مستوى البنية التحتية تجد ربما أن المبلغ الجملي أقل، ولكن المبلغ "par tête" بالنسبة إلى كل متساكن تجده أرفع هنا "c'est le choix à faire" بالطبع كل شخص من منظوره الخاص هناك من يريد أن يرى بمنظوره السلبيات، هناك أشخاص من

منظور آخر سترى السلبيات لكن من المهم جدا أن يكون لدينا مفتاح شفاف أمام الجميع لتوزيع المبلغ المخصص لبرنامج التنمية الجهوي لأن الترفيع يعني القدرة على الإنجاز وتعلم أن بهوة 250 وبمبالغ أقل، نسبة الإنجاز كانت متوسطة إن لم أقل ضعيفة، ما الفائدة من الترفيع في الاعتمادات وبعد ذلك ترجعها 600 وأنت تعلم أنه لا توجد لديك أي قدرة على الإنجاز. إذن هناك "des contraintes" بالإضافة إلى "contrainte financière" لأن ميزانية الدولة ككل لكن في ميزانية الدولة هناك ترشيد لاستعمال الميزانية ومن غير المعقول أنه عندما نعلم أن كل الاعتمادات لن يقع توجيهها إلى المستهلك لأن على مستوى عديد الجهات لا توجد قدرة كبيرة على الإنجاز وندعم بمبالغ كبرى، ولكن هذه السنة ارتفع المبلغ من 250 إلى 300 وعندما نقول من 250 إلى 300 إذن تقريبا مع 20% تقريبا.

إذن بالنسبة إلى التنمية الجهوية تواصل وزارة الاقتصاد والتخطيط في نطاق اختصاصها معاضدة مجهود الدولة في التنمية الجهوية عبر برامجها الخصوصية، البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية الجهوية والتي تهدف بالأساس إلى تنمية المناطق الريفية والمناطق الحضرية الأقل نموا والمساهمة في الحد من التفاوت بين الجهات وداخل الجهة الواحدة عبر الرفع من المؤشرات التنموية وتحسين ظروف العيش، بالإضافة إلى تدعيم أسس لامركزية العمل التنموي.

وتم في سنة 2025 برمجة اعتمادات بقيمة 250 مليون دينار لعنصر تحسين ظروف العيش ضمن البرنامج الجهوي للتنمية وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة والتي هي بصدد الفتح إلى غاية يوم أمس 21 نوفمبر 158،2 مليون دينار أي بنسبة 63,27% من نسبة الاعتمادات المبرمجة.

هذا وينتظر استغلال اعتمادات بقيمة 15 مليون دينار ضمن آلية اعتماد الانطلاق واحد مع البنك التونسي للتضامن واعتمادات ضمن آلية اعتماد الانطلاق 2 بالنسبة إلى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، هناك من تطرق إلى دعم قدرة إلى "BFPME" على أنها تساهم في دفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وقد توصلنا إن شاء الله إلى تمويل مهم لدعم قدرة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ليقوم بدوره في تمويل مثل هذه المؤسسات.

وسعيا إلى إضفاء المزيد من النجاعة على تدخلات البرنامج أي البرنامج الجهوي للتنمية، تعمل الوزارة حاليا على تنقيح المنشور الخاص به عبر توسيع مجالات تدخله ومراجعة أسقف الكلفة الفردية للربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء، هناك العديد من السيدات والسادة النواب قالوا أن المبلغ المخصص للكلفة الفردية لم يعد يكفي لتغطية الكلفة الحقيقية وهذا ما نعمل عليه للترفيع من أسقف الكلفة الفردية للربط بشبكة الماء وللربط بشبكة الكهرباء وللتكفل بتمويل الدراسات، خاصة بمشاريع البرنامج مع تحيين أطر حوكمته لتتماشى مع النصوص القانونية الحالية وخاصة منها القانون عدد 4 لسنة 2025 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية وبمجالس الأقاليم.

وقصد التسريع في المشاريع المبرمجة ضمن البرنامج ولتلافي التأخير في الإنجاز، فقد نظمت مصالح الوزارة جلسات متابعة مع 24 ولاية خلال سنة 2025 وجلسات المتابعة هذه هي التي جعلت المسألة تتحرك أكثر على مستوى الإنجاز، إذا نظمت مصالح الوزارة جلسات متابعة مع 24 ولاية خلال شهر جوان 2025 قصد النظر في الإشكاليات التي تعترض تدخلات البرنامج والسبل الكفيلة بتسريع نسق الإنجاز وستشهد كما ذكرت سنة 2026 الترفيع في ميزانية البرنامج ضمن عنصر تحسين ظروف العيش لتبلغ 300 مليون دينار مقابل 250 مليون دينار لسنة 2025 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 20%.

برنامج آخر مهم للتنمية الجهوية هو برنامج التنمية المندمجة حيث تم سنة 2025 فتح اعتمادات بقيمة 79.9مليون دينار وإحالة 61,3 مليون دينار لفائدة 24 ولاية لتمويل عناصر ضمن الأقساط 1 و2 و3 للبرنامج، كما تم في نفس الإطار المصادقة على اعتمادات إضافية لفائدة 93 مشروع بمختلف الولايات بكلفة 53 مليون دينار.

هذا وقد تم إقرار عناصر تكميلية ضمن القسطين الأول والثاني من البرنامج بكلفة 147مليون دينار لفائدة 170 عنصر في 90 معتمدية وستشهد سنة 2026 الترفيع في اعتمادات البرنامج لتبلغ 190,2 مليون دينار مقابل 147 مليون دينار سنة 2025 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 29% إذن لدينا زيادة في البرنامج الجهوي للتنمية بـ 20% وزيادة في برنامج التنمية المندمجة بـ 29%.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تسهر وزارة الاقتصاد والتخطيط على إعداد مخطط التنمية 2026 -2030 وفق منهجية ورزنامة تم ضبطها ضمن منشور السيد رئيس الحكومة عدد 10 لسنة 2025 والذي يستند بدوره لأطر دستورية وقانونية وهي أساسا الدستور، القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، الأمر عدد 177 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها، كل هذه النصوص هناك من يقول أننا خالفناهم نحن مستعدين لمناقشته وقد حددت الأطر السابقة الذكر دور كل المتدخلين من الإعداد واقتراح المشاريع إلى المرافقة ومن ثم التأليف فالمصادقة وهو ما سهرت وزارة الاقتصاد والتخطيط على تطبيقه طيلة مسار إعداد المخطط في احترام تام لاختصاصات مختلف الفاعلين في هذا المجال.

وبالله في هذه النقطة بالذات بما أن هذا الموضوع طرحه اليوم، تم طرحه في الجلسة الخاصة ببيان الحكومة وأنا متأكد أيضا أنه سيطرح أيضا في جلسات أخرى وهو التساؤل كيف تركتم المجالس تختار، من حق المجالس أن تختار، من حقها أن تقترح، هذا حق منحها إياه الدستور، هذا هو المنهج الجديد في التخطيط في تونس، هذا هو البناء القاعدي، يعطي مقترحاته وبعد ذلك على الدولة المقاربة، على الدولة الترشيد وعندما يتم القيام بالمقاربة وبالترشيد ستتم مناقشته في إطار مجلس نواب الشعب وفي إطار المجلس الوطني للجهات والأقاليم والعديد من السادة النواب قالوا هناك العديد من المشاكل وبالحساب لدينا 279 مجلس محلي، ورد على الوزارة اعتراضات وليست تشكيات فلم ترد علينا لا تشكيات بخصوص مديرين جهويين تابعين لوزارة التخطيط والاقتصاد ولا من مسؤولين جهويين تابعين لوزارات أخرى، الإشكاليات وقعت بين المنتخبين نفسهم فيما بينهم.

ورد علينا ثلاثة تشكيات على 279، بينما نسمع في بعض المداخلات أن المسار لم يكن جيدا والمسار تضمن إشكاليات كبرى والمسار كذا، الاعتراضات المقدمة إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط حول محتوى المخططات الجهوية المقترحة، ثلاث عرائض مقدمة من أعضاء مجالس محلية بولاية سوسة، حيث عبر بعض الأعضاء في عريضة عن عدم رضاهم عما جرى، فكل عضو غير راضٍ عما حدث كل من زاويته، هناك عريضة من المجلس المحلي لقصور الساف.

أيضا بخصوص إشكاليات حول المجلس الجهوي ويتساءل لماذا لم يتم الأخذ باقتراحاتي وأنا قدمت اقتراحات وهناك أيضا على مستوى المجلس المحلي وهذا ما ذكره المرافقون، أن المشاريع التي تقترح هي مشاريع ذات طابع محلي، المشاريع ذات الطابع الجهوي تقترح في إطار المجلس الجهوي وإن تم اقتراح في المجلس المحلي عديد المقترحات ذات الطابع الجهوي فلن تجدها وهناك عريضة من المجلس المحلي بالسواسي، هذا ما بلغنا في كل هذا المسار وهنا أحيي أيضا مرة أخرى أعضاء المجالس المحلية وأعضاء المجالس الجهوية وأعضاء مجالس الأقاليم والسيدات والسادة نواب المجلسين، الذين حضروا معنا في العديد من الندوات وفرق العمل من وزارة الاقتصاد والتخطيط الذين عملوا في الصيف لم يتمتعوا هذه السنة بنظام الحصة الواحدة، كل هذا من أجل إنجاح المسار والحمد لله نجحنا رغم الظرف الوجيز.

فقد صدر المنشور في أفريل بدأنا في العمل لاختصار الزمن كما يقول سيادة رئيس الجمهورية، نريد أن نسير في المسار، نريد الإصلاح بسرعة، هناك ضغط في الزمن وقمنا بكل المجهودات، وفرنا كل الإمكانيات الممكنة حتى لمساندة أعضاء المجالس المحلية وفي بعض الأحيان حتى بسياراتنا الخاصة، هناك مجهود كبير وجب تثمينه. صحيح هناك إخلالات وكل السيدات والسادة النواب قالوا تجربة أولى "de plus une raison" ربما في التجربة الأولى نكون نحلم بانتقال العملية لكن لا يوجد لدينا أي خيار آخر إلا النجاح فيها.

وهذا في حديثي مع العديد من السيدات والسادة النواب حيث أكدوا لي أنه حتى مع وجود النقد فإن الهدف هو النجاح وهذا هو هدفنا والكثير من الحديث قيل حول 583 مشروع وأننا قد تجاوزنا الدستور، لقد قلنا لكم أن التوجه الرئاسي كان تثمين العمل الذي أنجز في الصيف على مستوى على الأقل المجالس المحلية لانتقاء مشاريع جاهزة والتي لا يوجد بها أي إشكال " au niveau de l'arbitrage" والمجلس المحلي ذكر أن هذا المشروع ذات أولوية وهو مشروع جاهز وهذا المشروع بالإمكان توفير اعتمادات له، قلنا على مستوى الرسالة السياسية تكون رسالة مهمة جدا وأنه علينا أن نبدأ في هذا العمل.

عندما تقول لي 583 مشروع أي تقريبا بمعدل مشروعين بكل معتمدية، هناك 279 مجلسا لنقل 280 مجلسا ضارب اثنان يكون الناتج 560 ولدينا 583 مشروعا أي كل هذا نقول عنه لا وتجاوزنا كل ما هو دستوري وكل ما هو قانوني، لا يوجد لدينا هدف لا في تجاوز الدستور ولا تجاوز القانون الرسالة أولا وبالأساس سياسية، تم اختيار مشاريع تم اعتبارها من تلك المجالس ذات أولوية، سنجد ربما مجلس محلي لديه مشروع ومجلس محلي لديه ثلاث أو أربع مشاريع لكن كانت هناك "des critères objectifs" استعملناها حتى نتمكن من اختيار هذه المشاريع من أجل كما قلنا الرسالة السياسية وما القلق من ذلك؟ هذه المشاريع ذات طابع محلي وبكلفة تقدر تقريبا بـ 940 مليون دينار عندما نضيف لها المبلغ المخصص للتنمية الجهوية ونضيف لها المبلغ المخصص لبرنامج التنمية المندمجة، بكل هذا سيمكننا الاستجابة لمشاريع تهم الحياة اليومية للمواطن، تهم المواطن في حياته اليومية وهذا هو الهدف، ما الهدف في الأخير؟ الهدف هو الاستجابة لطموحات ولحاجيات المواطن التونسي، هذا هو هدفنا وفي أقرب الآجال وباختصار في الزمن.

هل ما زال لدي وقت سيدي الرئيس، سأضيف قليلا ربما؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

كلام سيادتكم سيدي الوزير مفيد.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

بارك الله فيك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بالنسبة إلى المجلسين وإلى الشعب التونسي ولذلك تفضل واصل وخذ الوقت الذي تريده.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

بارك الله فيك شكرا،

سأحاول في خمسة عشر دقيقة بحول الله لأن التواصل مازال مستمر بيننا في مجلس النواب أو على مستوى هياكل الوزارة أو عبر الأسئلة الكتابية سنجيب عن بعض الأسئلة.

إذا يجدر التذكير في هذا المجال أن عملية سير عمليات مقترحات المشاريع المحلي والجهوي فالإقليمي قد تمت في مجملها وفق الروزنامة المعدة في الغرض ونحن حاليا في مرحلة التأليف على مستوى الوزارة، أين سيتم الأخذ بعين الاعتبار العديد من المعطيات عند بلورة النسخة النهائية من مشروع المخطط، لا يوجد لدينا مخطط اليوم فقد تم ذكر هذا المرة السابقة وتم ذكرها أيضا اليوم في عديد التدخلات، هناك تساؤلات هل تم إعداد المخطط؟ لم نعد المخطط، المخطط لا يكتسي صبغة قانونية إلا بعد مصادقة المجلس عليه، نحن الآن نعمل على مشروع المخطط ونحن بصدد إعداد الصيغة في وثيقة المخطط وعند الانتهاء من هذا وقد ذكرت في المرة السابقة، نحن على استعداد السادة الرؤساء، في وزارة الاقتصاد والتخطيط لتنظيم ندوات ليس حتى على مستوى الجلسة العامة في الأكاديمية أو في غيره للحديث في الأيام القادمة عن كيفية عملنا اليوم، بأي طريقة وهذا ربما سيخفض كثيرا من سوء الفهم الموجود بيننا، إن شاء الله كل هذا يتم توضيحه بالصراحة، بالشفافية وبالحوار.

إذن نحن حاليا في مرحلة التأليف على مستوى الوزارة أين سيتم الأخذ بعين الاعتبار عديد المعطيات عند بلورة النسخة النهائية من مشروع المخطط، من أهمها درجة جاهزية المشاريع، أثرها على تحسين ظروف عيش المواطنين، تلاؤمها مع التوجهات الوطنية من جهة والأولويات المجانية من جهة أخرى والإمكانيات المالية للدولة والمخطط ليس لسنة 2026 المخطط 2026-2030 وربما ستكون هناك بعض المشاريع المبرمجة التي تتجاوز الحيز الزمني لسنة 2030، إذا كانت مشاريع معقدة ومكلفة.

بصورة برقية، بعض التفاعلات حول بعض الأسئلة، الاعتمادات المرصودة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية ذكرت المبلغ الجملي لكن مهم كما قلنا أن يحكم في هذه الاعتمادات القدرة على الإنجاز مع الإمكانيات المالية للدولة.

المجهود على مستوى دفع التنمية في الجهات في إطار اختصاصها في مجالها التنموي، تقوم وزارة الاقتصاد كما قلنا عبر برامجها الخصوصية، بالتدخل بمختلف ولايات الجمهورية وفي هذا الإطار فقد

بلغت الاعتمادات المفتوحة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية في مجال تحسين ظروف العيش خلال الفترة 2021-2024 والمتوقعة لسنة 2025 حوالي 1158 مليون دينار وهنا ضروري أن نثمن العمل المنجز، مكنت من تعبيد وتهيئة 801 كم من الطرقات والمسالك، تزويد 35 ألف عائلة بالماء الصالح للشرب. أتحدث هنا عن الفترة 2021-2024.

ربط 1262 عائلة بالتنوير المنزلي، تركيز 6495 نقطة إضاءة عمومية، تحسين 6796 مسكن، التدخل في 198 حي للربط بشبكات التطهير، تهيئة وصيانة وتعصير 96 منشأة قطاعية شباب رياضة، طفولة، ثقافة، صحة، 8056 منتفع بعنصر دعم موارد الرزق، 3884 منتفع بعنصر التكوين المهني وبالنسبة إلى سنة 2025 فقد بلغ مجموع الاعتمادات المفتوحة والتي بصدد الفتح 158.2 تقريبا مليون دينار، أي بنسبة 63.2% من جملة الاعتمادات المبرمجة للسنة الحالية المقدرة بـ 250 مليون دينار.

أما بخصوص برنامج التنمية المندمجة فقد تم نهاية شهر أكتوبر فتح اعتمادات بقيمة 79.9 مليون دينار وإحالة 61.3 مليون دينار لفائدة 24 ولاية لتمويل عناصر ضمن الأقساط 1و2 و3 من البرنامج.

كما تمت المصادقة على اعتمادات إضافية لفائدة 93 مشروع بمختلف الولايات بكلفة 53 مليون دينار وإقرار عناصر تكميلية بكلفة 147 مليون دينار لفائدة 170 مشروع في 24 ولاية من الجمهورية التونسية.

أما بالنسبة إلى الاستثمارات العمومية المنجزة إجماليا على برنامج التنمية المندمجة فقد بلغت 986 مليون دينار تعهدا وساهمت في تحقيق أهم الإنجازات التالية تهيئة وتعبيد 775 كم مسالك ريفية و941 كم طرق بلدية، مد 96 كم من شبكات التطهير وتصريف مياه الأمطار، تهيئة 2489 هكتار من المناطق السقوية العمومية، بناء 47 محل صناعي، بناء 53 مركز صحة أساسية، بناء 29 نادي ودار شباب، إحداث 66 ملعب حي، بناء 4 مراكز عمل عن بعد، تزويد 10 ألف و636 عائلة بالماء الصالح للشرب.

هذا ما قمنا به في إطار البرنامج الجهوي للتنمية وفي إطار برنامج التنمية المندمجة وربما حتى تحمس السيدات والسادة النواب لمثل هذين البرنامجين نتفهمه لأننا نرى تأثيره المباشر على ظروف عيش المواطنين، إن شاء الله نسعى إلى الترفيع في المبالغ وإن شاء الله نسعى خاصة إلى التسريع في الإنجاز.

تدخل السادة النواب حول المهدية، بالنسبة إلى مشاريع التنمية المدمجة بولاية المهدية، حظيت ولاية المهدية بـ 11 مشروع للتنمية وفق ما يلي: ثلاثة مشاريع ضمن القسط الأول وتم إنجاز كل مكوناتها، كما أقرت لجنة القيادة بعض العناصر التكميلية وهي بصدد التنفيذ، ثمانية مشاريع مندمجة ضمن القسط الثالث تراوحت نسب تعهد العناصر الجماعية بها بين 45 % و75 %ويعتبر نسق الإنجاز مقبولا عموما وتم تجاوز جل الإشكاليات المعطلة وذلك بالتنسيق مع الجهة وتمت الاستجابة لطلبات الاعتمادات الإضافية.

وبالنسبة إلى السؤال المتعلق بعنصر إحداث مركب ترفيه بقصور الساف، فالملف بطور إعداد الدراسة التمهيدية الموجزة للتصميم المعماري.

حول مشاريع التنمية المندمجة بولاية زغوان، ولاية زغوان مغطاة بنسبة 100% بمشاريع التنمية المدمجة يعني كل معتمدياتها مشمولين، تقدم إنجاز مشروع الناظور ضمن القسط الأول تم إنجازه بالكامل، كما تم تدعيم بتاريخ 30 جوان 2025 بإقرار عناصر تكميلية جاري تنفيذها. أيضا هناك خمسة مشاريع ضمن القسط الثالث تتراوح نسب الإنجاز فيها بين 40% و88% ويتم العمل مع الجهة على مزيد تسريع نسق التنفيذ من خلال تجاوز الإشكاليات المعترضة وخاصة المتعلقة بالاعتمادات الإضافية.

بالنسبة إلى ولاية القيروان عين جلولة بلغت نسبة إنجاز مشروع التنمية المندمجة القسط الثالث بعين جلولة والوسلاتية بالنسبة إلى العناصر الجماعية على التوالي 47 % و26% وبالنسبة إلى العناصر المثارة فقد بلغت ما يلي: مشروع جلولة قاعة الرياضات الفردية في مرحلة إعداد طلب العروض، مركز تجميع المنتجات الفلاحية نسبة الإنجاز 15%، مشروع الوسلاتية دار الشباب من الجيل الثاني بصدد إعداد تقرير تقييم العروض للمرة الرابعة.

بالنسبة إلى ولاية الكاف حظيت ولاية الكاف بـ 12 مشروع للتنمية المندمجة وفق ما يلي: ثلاثة مشاريع ضمن القسط الأول تم استكمال الإنجاز وتم إقرار عناصر تكميلية لفائدتها بصدد التنفيذ، ستة مشاريع ضمن القسط الثاني وتم استكمالها وتم تدعيمها ضمن برنامج تكميلي وهي بصدد التنفيذ، ثلاثة مشاريع ضمن القسط الثالث جاري تنفيذها وقد تراوحت نسب التعهد بالعناصر الجماعية بالنسبة إلى الكاف الغربية 25%، الكاف الشرقية 52%، الطويرف 55% وتم حلحلة العديد من الإشكاليات خلال الزيارات الميدانية ومصادقة لجنة القيادة على طلبات التعديلات. كما تحظى الجهة باعتمادات سنوية في إطار البرنامج الجهوي للتنمية.

تحدث الإخوة عن جاذبية الكاف في الاستثمار، هذا صحيح حيث زرتها وتحدثت مع المستثمرين في الجهة ومع ممثلي الجهة وتطرقنا إلى موضوع الطريق السيارة، تعرفون أن فيه "engagement" إن شاء الله سنوفر له الاعتمادات اللازمة وستكون اعتمادات مهمة لكن التوجه واضح بالنسبة إلى هذا المشروع وإن شاء الله بمثل هذه المشاريع التي تهم ولاية الكاف وغيرها من الولايات ندعم جاذبية المناطق الداخلية لأنه بالبنية التحتية ترتفع جاذبية المناطق الداخلية.

تحدث منذ حين السيد نائب الرئيس على دور السكك الحديدية تاريخيا في التنمية، السكك الحديدية والطرقات وكل ما يهم البنية التحتية، الموانئ كلها مهمة جدا لدعم جاذبية المناطق الداخلية.

الأسئلة كثيرة سيادة الرئيس ومستعدين للإجابة عنها، تحدثنا عن السعيدة تحدثنا عنها منذ قليل، مشاريع التنمية المندمجة بولاية القصرين هي ولاية مغطاة 100% بالبرنامج، يعني كل معتمديات ولاية القصرين مشمولة ببرنامج التنمية المندمجة ولدينا جميع المعطيات التي تهم ولاية القصرين حول هذا الموضوع.

بعض الأسئلة التي وردت علينا، هناك ملاحظة من النائب السيد عزيز حول مدينة مرناق وفي الإجابة عن السؤال حول نسبة الربط بشبكة التطهير قلنا له 87% قال أن هذا غير صحيح، غير صحيح عندما نؤكد أن 87 % لا تهم كامل المعتمدية، بل تهم مدينة مرناق، مدينة مرناق نسبة الربط بالشبكة 87%، أما بالنسبة إلى كامل المعتمدية فنسبة الربط هي في حدود 46.7%.

في المرة الفارطة عندما كنت حاضرا في اللجنة طرحت علي عديد الأسئلة والإجابات موجودة، سألني السيد النائب عن منطقة قبلاط، بالنسبة إلى مشروع تأهيل سوق عصري عوضا عن سوق بلدي،

الإجابة تمت الموافقة على مقترح الجهة بتغيير السوق البلدي بسوق عصري بكلفة تناهز 2442 مليون دينار باستغلال الاعتماد المخصص في السوق البلدي الذي كان 942 مليون دينار والاعتماد المرصود لبناء محل صناعي بـ 1500 مليون دينار وتم العدول عنه لنقص المردودية ولوجود فضاءات أخرى مغلقة بالمنطقة الصناعية.

عندما يكون هناك برنامج أصلي واليوم تجاوزنا تقديرات الكلفة الأصلية وحل من الحلول هو أن تراجع الجهة مكونات العناصر، ثلاثة عناصر تركز فقط مثلا مع عنصر تعتبره مهم ونحاول تمويل العنصر المهم بالموارد التي كانت مسبقا مخصصة للمشاريع المبرمجة أصليا.

هناك سؤال حول إضافة بعض الأنهج للصفقة الأصلية لمشروع تهذيب حي غرام قصد تهيئتها وتعبيدها ومد شبكة التطهير وتركيز نقاط إضاءة بها، تمت الموافقة على الزيادة في قيمة الصفقة بنسبة 20% والجهة بصدد إعداد مقترح في الأنهج التي سيتم إضافتها والحصول على موافقة المقاولة المعنية.

سألت في اللجنة عن المطوية، حول تأخر إحداث محطة استشفائية ومركز إقامة بكلفة 1780 ألف دينار، الإجابة هي بصدد إعادة طلب العروض للمرة الثالثة وسيتم على إثر الحصول على نتائجه النظر في الاعتمادات الإضافية المستوجبة باعتبار تقديرات الإدارة المحينة في حدود 3600 يعني كنا في 1780 ألف دينار أصبحت الكلفة المحينة 3600 ألف دينار.

بعض الأسئلة الكتابية من السيد حسن جربوعي، السيد غسان يامون لا أعلم إن تلقيتم الأجوبة الكتابية من الوزارة أم لا؟ إن شاء الله تكون الإجابات شافية.

وبالنسبة إلى الأسئلة فقط العدد الجملي للأسئلة التي توصلنا لها على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط سنة 2025 41 سؤال، أجبنا على 37 سؤال، بصدد إعداد الإجابات بعد التوصل بالمعطيات بالنسبة إلى سؤال وبصدد تجميع المعطيات بالنسبة إلى الثلاث أسئلة، هذا ما لدينا اليوم بالنسبة إلى الأسئلة الكتابية على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وبطبيعة الحال هذا دورنا الأسئلة الكتابية التي تهم مباشرة الوزارة والمشاريع التي تشرف عليها الوزارة نجيبكم عليها بسرعة، الأسئلة الكتابية التي تهم وزارات أخرى إما أن نحيلها أو نحاول بمفردنا تجميع المعطيات ونفيدكم بها.

العديد من الأسئلة حول الاستثمار أظن أنني أجبتكم بخصوص المشاريع، كراسات الشروط وعلى مشروع مراجعة قانون الاستثمار، نخطأ عندما نتخيل أن إصلاح القانون سيحرك الاستثمار، الاستثمار عملية فيها عديد وعديد المتغيرات التي تتداخل فيها ليست مرتبطة فقط بالنصوص القانونية، مرتبطة أيضا بالبنية التحتية، مرتبطة أيضا بالموارد البشرية، مرتبطة أيضا بالجباية، مرتبطة بتوفر المناطق الصناعية. صحيح أننا نعمل على تطوير المنظومة القانونية لأنها العنصر ليس الوحيد، بل عنصر من عناصر تحفيز الاستثمار.

بالنسبة إلى الاستثمار الخارجي المباشر تحدث السادة النواب عن دور وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، الوكالة لديها خمسة مكاتب ناشطة حاليا بالخارج، مكتب بباريس، مكتب بكولونيا بألمانيا، مكتب ميلانو، مكتب مدريد ومكتب لندن، مثلا مكتب باريس يشمل فرنسا، بلجيكا، لكسمبور ومكتب كلونيا يشمل ألمانيا، النمسا ومكتب ميلانو يشمل إيطاليا وسويسرا ومكتب مدريد يشمل إسبانيا والبرتغال ومكتب لندن يشمل إنجلترا وأمريكا لكن جميع المكاتب في عملية تقييم مستمرة وعندما يتبين أن في بعض المكاتب لا يوجد جدوى ولا بد من إعادة توزيع حضور الوكالة في الخارج اطمئنوا لا يوجد إشكال.

نحن متفقون معك حول النفاذ للأسواق الإفريقية 100%، "CEPEX" هي موجودة في عدد الأسواق الإفريقية، شخصيا سيأكون إن شاء الله في الأسبوع القادم في أبوجا في نيجيريا لدينا تمثيلية "CEPEX" مثلا وفي الكوت ديفوار هناك تمثيلية، على مستوى القارة الإفريقية لدينا بعض التمثيليات التجارية لدعم الصادرات.

بالنسبة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية الموضوع ليس مطروح حاليا للاعتبارات التي تعرفونها، يجب أن نضع المكتب في دول لها "des investisseurs potentiels" لا مانع لديهم في الاستثمار في الخارج.

ربما أنهي قبل هذا ذكر حتى الصندوق التونسي للاستثمار "FTI" مهامه هي صرف منح الاستثمار والمساهمات المنصوص عليها بقانون الاستثمار والاكتتاب في الصناديق المشتركة للتوظيف وذات رأس مال تنمية والمساعدة على الانطلاق.

بالنسبة إلى صرف منح الاستثمار، المنح المسندة لفائدة الاستثمارات المنجزة في أنشطة الصناعات المعملية والخدمات إلى حدود 20 أفريل 2025، 72 مشروع بكلفة 32 مليون دينار موزعة كالتالي: تنمية جهوية 64 مشروع بمبلغ 21.3 دينار، قطاعات ذات أولوية 8 مشاريع بمبلغ 1.7 مليون دينار، كما تم صرف منح في إطار المشاريع تحت مجال نظر الهيئة التونسية للاستثمار بمبلغ 3.6 مليون دينار.

الإشكالات البيئية في الشريط الساحلي، البرامج موجودة، التعاون الدولي موجود ولدينا برامج تعاون دولي للشريط الساحلي ومهم في عديد المناطق قرقنة، رفراف، سليمان، حمام الشط الشمالية، طبرقة، المهدية، جرجيس، سبخة ديماس، سوسة الشمالية، السوسة الجنوبية، سقانص، المنستير، جربة الشمالية، بنزرت، ياسمين الحمامات، كلهم مناطق كانوا مشمولين بتدخلات حماية الشريط الساحلي وفيها تمويلات من ميزانية الدولة وتمويلات في إطار هبات القروض عن طريق التعاون الدولي.

بالنسبة إلى الأعوان العرضين بالمعهد الوطني للإحصاء، موضوع طرح عديد المرات خلال المجلس، هذا الموضوع تحت المتابعة، نعرف أن المعهد غير مشمول بالقانون عدد 9، بل المعهد مشمول بقانون الوظيفة العمومية وفي إطار هذا القانون نحاول إيجاد صيغة لحل إشكالية الأعوان المذكورين وإن شاء الله نعمل على حل هذا الإشكال في إطار القانون، أقولها دائما وأكررها لا نتجاوز القانون، هناك نصوص قانونية نطبقها، نحاول ايجاد حلول للإشكاليات طبق ما يسمح به القانون.

المعهد بكل أعوانه بما فيهم النظار والعرضيين وأعوان العد وكان عددهم تقريبا 9000 جميعهم ساهموا في العملية وهي عملية ضخمة تتم مرة كل عشر سنوات ولا يمكن أن تقوم بـ "recrutement" للمعهد لمهمة تتم مرة كل عشر سنوات.

بالنسبة إلى الموضوع الذي ذكر نعتبره موضوع خطير، موضوع يتوجب كامل الاهتمام، التحرش الذي ذكر وهي مواضيع مقلقة جدا لمن يقول أنه ضحية وللمتهم وفي الوضعية هذه بالذات التي تذكرت اليوم والتي عرضت أمام العدالة صدر حكم بعدم سماع الدعوى في حق الرجل هذا ما لدينا من معطيات، المحكمة برأت السيد ولن أطيل

في الموضوع لكي لا يكون فيه تشهير بعائلات، فقط إداريا بطبيعة الحال سندعو المعهد لاتخاذ المطلوب على المستوى الإداري، هذا إذا لم يتخذ الإجراءات اللازمة، لكن موضوع بالنسبة لنا أغلق على المستوى القضائي.

قلناه عديد المرات السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، معذرة إذا لم نتمكن من الإجابة عن أسئلة تخص منطقة بالذات لأننا مرتبطون بتوقيت معين، نحن منفتحون على الإجابة على كل الأسئلة مثلما عوداكم ومنفتحين على التعامل والتفاعل الإيجابي، مشتركين نحو هدف واحد، الهدف هو مصلحة تونس، الهدف هو مصلحة المواطن التونسي، الاستجابة لحاجياته.

إن شاء الله بلادنا تشهد نسب نمو وتنمية مرتفعة جدا وهذا الهدف من وجودنا هنا، بارك الله فيكم ونتمنى لكم التوفيق وإلى اللقاء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط على كل الإفادات والبيانات التي تم تقديمها، شكرا موصولا لكافة أعضاء الوفد المرافق لهم ونتمني لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

الشكر لكل من لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى من المجلس الوطني للجهات والأقاليم، شكرا جزيلا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين.

أود أمامكم وأمام الشعب التونسي إثارة نقطتين، النقطة الأولى تخص الإعلام فمنذ 23 أكتوبر 2025، راسل المجلس المؤسسات الإعلامية بخصوص التغطية الإعلامية لاجتماعات اللجان بمناسبة النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2026 وطلب تعيين ممثليها وهي المؤسسات التالية:

1- وكالة تونس افريقيا للأنباء،

2- في خصوص التلفزات ثلاث مؤسسات: التلفزة التونسية الوطنية الأولى، قناة التاسعة، قناة حنبعل.

3- الإذاعات تسع مؤسسات: الإذاعة الوطنية، إذاعة تونس الدولية، إذاعة الشباب، "Mosaïque Fm"، Jawhara Fm، Diwan Fm، Radio i Fm، Express Fm، Radio Med."

4- الصحافة اليومية سبع مؤسسات: الصحافة، " la Presse"، الصباح، "le Temps"، الشروق، "le Quotidien"، المغرب.

5- الصحافة الأسبوعية والدورية سبع مؤسسات: جريدة " Tunis Hebdo"، جريدة الأخبار، جريدة الشعب، مجلة "Leaders"، مجلة "Réalité"، مجلة "L'Economiste Maghrébin"، مجلة "Manager".

وقد تجاوبت المؤسسات الإعلامية مع هذه المراسلات وأرسلت أسماء ممثليها الذين شرعوا في مواكبة أشغال اللجان منذ يوم الإثنين 27 أكتوبر 2025 وبلغ عدد الإعلاميين الذين يواكبون جلسات اللجان بالتداول ما يفوق الخمسون بين صحفيين ومصورين، علما بأنه تم الحرص على تسهيل عمل الإعلاميين بالمجلس والتواصل الدائم مع أجهزة الإعلام بخصوص تمكين مبعوثيها من مواكبة الأشغال والعمل في أفضل الظروف، مع الحرص على نشر البرمجة في الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب، بما يتيح للإعلاميين الاطلاع بصفة مسبقة على برامج اجتماعات اللجان ويبقى حضور الأشغال من عدمه راجع الى المؤسسة الاعلامية ومدى رغبتها في التغطية والمواكبة، هذه بالنسبة إلى النقطة الأولى.

بالنسبة إلى النقطة الثانية بالنسبة إلى انقطاع " chaîne YouTube"، بمجرد أن تم الانقطاع تمت مراسلة المؤسسة بمراسلة رسمية وقلنا وأن هذه القناة تقوم بتغطية إعلامية لمؤسسة وطنية وفيها فائدة عمومية، يعني المراسلة موجودة وتلقينا جواب يقول باللغة الفرنسية:

"Après un examen approfondi nous confirmons que votre chaine enfreint la ou les règles suivantes règlement relatifs au contenu dangereux ou pernicieux.

Nous savons que ce n'est pas le résultat auquel vous vous attendiez mais il est de notre devoir de vous assurez que You tube reste un lieu sûr pour tous les utilisateurs quel que soit les conséquences pour votre chaine votre chaine ne sera pas rétablit sur You tube."

وبعد طلب تقرير رسمي من المديرة العامة بالإدارة العامة للإعلامية والشؤون الفنية ومحتواه: "أعلمكم السيد الرئيس، أعلم سيادتكم أن يوم الخميس 20 نوفمبر 2025 وفي حدود الساعة السابعة ليلا تم إشعارنا من طرف إدارة "اليوتيوب" بحذف قناة مجلس نواب الشعب من المنصة، كما يشرفني إعلام سيادتكم بأن انقطاع البث المباشر لم يكن صادرا عن إدارة مجلس نواب الشعب، بل كان نتيجة تفاعل آلي لمنصة "يوتيوب" وفق الخوارزميات التي تعتمدها وهي خوارزميات متطورة تعمل على رصد المحتوى الذي يتضمن كلمات مفتاحية أو إشارات قد تعتبر حساسة ومخالفة لسياسات النشر وخاصة ما يتعلق بالعنف وتكرار بعض المفردات أثناء البث المباشر، مما يؤدي إلى ايقاف البث أو تعطيله أو وضعه تحت المراجعة الآلية.

وتبعا لذلك تم اعتماد رابط البث المباشر للجلسات العامة للقناة الوطنية 2 بالموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب، كما تم الاتصال بمصالح وزارة تكنولوجيات الاتصال قصد إيجاد الحلول في أقرب الآجال."

نحن نعمل في كل شفافية وكل وضوح وكل الجلسات مفتوحة لوسائل الإعلام وبالمناسبة أشكر القناة الوطنية وأشكر جهاز البث الذي يؤمن هاته الشفافية وبالتالي الحمد لله أعظم مكسب بعد 14 جانفي 2011 هو حرية الإعلام ونعمل على إنجاح رسالة الإعلام، كما نعمل على إرساء إنجاح الوظيفة التشريعية بمجلسها والوظيفة التنفيذية خدمة للصالح العام وخدمة لطموحات الشعب التونسي.

نأتي هكذا إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة الاقتصاد والتخطيط من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة للمرور إلى مناقشة المهمة الخاصة بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء وذلك وفقا للرزنامة في الغرض.

ونرفع الجلسة لبضعة دقائق لنتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له.

(كانت الساعة التاسعة إلا عشر دقائق مساء)

استئناف الجلسة
وعرض ومناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة
المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنة 2026

(كانت الساعة التاسعة وعشر دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب، أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا العامة المشتركة وننتقل إلى مناقشة المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء من مشروع ميزانية الدولة سنة 2026 وذلك وفقا للترتيبات في الغرض وأرحب في البداية بالسيد عبد السلام مهدي قريصيعة النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء وكافة أعضاء الوفد المرافق له تحت قبة مجلس نواب الشعب.

نتطرق في هذه الجلسة العامة المشتركة إلى مناقشة مشروع ميزانية المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنة 2026، هذا المجلس الهام الذي يتولى الإشراف على شؤون القضاء العدلي والإداري والمالي وذلك عملا بمقتضيات المرسوم 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12 فيفري 2022 حيث يتمتع بالاستقلالية الوظيفية والإدارية والمالية وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى المؤقت للقضاء يتولى على وجه الخصوص اقتراح الإصلاحات الضرورية لضمان حسن سير القضاء واحترام استقلاليته فضلا عن مهامه المتصلة بإبداء الرأي بخصوص التشريعات المتعلقة بتنظيم العدالة وإدارة القضاء واختصاصات المحاكم والإجراءات المتبعة لديها والأنظمة الخاصة بالقضاة.

ومن جهتها فإن الوظيفة التشريعية بمجلسها تجدد تأكيد الحرص الثابت على مواصلة النهج القائم على التعاون المثمر مع بقية الوظائف في الأطر التي يضبطها الدستور والتشريعات المعمول بها وذلك بهدف تحقيق الغايات الفضلى التي تجمعنا والتي في مقدمتها استرجاع الثقة في مؤسسات الدولة وتحقيق المصلحة العليا للوطن.

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

أحيل الكلمة الآن إلى كل من لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم لتقديم التقرير الذي تم إعداده من طرفيهما ولا يفوتني في هذا الإطار أن نتوجه ببالغ الشكر إلى مكتبيهما وإلى كافة أعضائهما والطاقم الإداري المرافق لهما.

إذا المصدح للنائب المحترم السيد ياسر قراري رئيس لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب، فليتفضل.

السيد ياسر قراري رئيس لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

إذا، مرحبا بالسيد عبد السلام المهدي قريصيعة النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، مرحبا بالوفد المرافق له،

طبعا بتاريخ 29 أكتوبر 2025 عقدت كل من لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة خصصت للنظر في المهمة الخاصة للمجلس الأعلى المؤقت للقضاء وتناول السادة أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم نقاش المهمة في مختلف جوانبها وكذلك أثير النقاش حول الاختصاصات المخولة للمجلس الأعلى المؤقت للقضاء وفق المرسوم المنظم لأعماله، كما أن أهم نقطة استأثرت بالنقاش داخل الجلسة هي مسألة تركيبة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء واستكمال هذه التركيبة في انتظار وضع الإطار القانوني والتشريعي الذي سينظم المجلس الأعلى الدائم للقضاء. شكرا سيدي الرئيس، الكلمة للزميل رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد هيثم صفر، رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد هيثم صفر، رئيس لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب،

السيد عبد السلام المهدي قريصيعة، النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء والإطارات المرافقة له،

الحضور الكريم، يسعدني أن أفتتح هذه الجلسة الحوارية المخصصة للنظر في المهمة الخاصة بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء، هذا الهيكل الذي يعد ركيزة أساسية في ترسيخ استقلالية القضاء وضمان حسن سير المرفق القضائي في بلادنا. لقد أكد المجلس الأعلى المؤقت للقضاء من خلال عمله خلال الفترة الماضية، أنه شريك محوري في تعزيز منظومة العدالة وفي دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تكريس دولة القانون.

كما أن الحوار البناء الذي يجمع بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم والمجلس الأعلى المؤقت للقضاء يمثل إطارا فعالا لتقريب وجهات النظر وتعزيز التنسيق المؤسساتي وخلال أشغال اللجنتين وبعد النقاش المعمق ومسؤول، تبين وجود جملة من المخرجات التي تستوجب المتابعة والدعم، فقد تم التأكيد أولا على ضرورة تحسين النجاعة القضائية من خلال تدعيم الموارد البشرية والتقنية بما يسمح بتسريع نسق البت في الملفات ورفع جودة الخدمات القضائية، كما برزت أهمية تعزيز التنسيق المؤسسي بين الهياكل القضائية والوظيفة التشريعية بغرفتها بما يضمن شفافية أكبر ونجاعة أوضح في تطبيق التوصيات والإصلاحات وتوقف الحوار أيضا عند الحاجة إلى أهمية مزيد تفعيل آليات المتابعة والتقييم لضمان استدامة الإصلاح وتحسين الأداء داخل مختلف المحاكم والهياكل القضائية إلى جانب التأكيد على أهمية ترسيخ المقاربة التشاركية عند إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بالمنظومة القضائية، بما يعزز روح التعاون والثقة بين الأطراف المتداخلة.

كما شدد المتدخلون على ضرورة دعم قدرات المجلس الأعلى المؤقت للقضاء في مجالات التخطيط والرقمنة والتصرف بما يمكنه من الاضطلاع بمهامه في مناخ يعلي قيم الحوكمة وجودة الأداء. هذه المخرجات وحوارنا اليوم يمكن أن يمثل قاعدة صلبة لإطلاق إصلاحات جادة وقابلة للتنفيذ تسهم في تحسين أداء المرفق القضائي وتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات العدالة.

أجدد ترحيبي بالحضور الكريم وأتمنى أن تساهم هذه الجلسة في دفع مسار الإصلاح قدما لما فيه خير مؤسساتنا ودولتنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب ليقوم بتقديم التقرير المشترك للجنتين، فليتفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد مليك كمون مقرر لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب. تفضل.

المصدح لمقرر لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب النائب المحترم السيد مليك كمون.

السيد مليك كمون، مقرر لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب

شكرا السيد الرئيس،

تحية للضيوف الكريم،

تقرير مشترك للجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية حول المهمة الخاصة للمجلس الأعلى المؤقت للقضاء من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

تتشرف لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بأن تعرضا عليكم تقريرهما المشترك حول المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

I. تقديم المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء:

يضمن المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، في حدود صلاحياته، حسن سير القضاء واحترام استقلاليته، ويتولى إبداء الرأي في التشريعات المتعلقة بتنظيم العدالة وإدارة القضاء واختصاصات المحاكم والإجراءات المتبعة لديها والأنظمة الخاصة بالقضاة. ويتكون المجلس الأعلى المؤقت للقضاء من المجلس المؤقت للقضاء العدلي والمجلس المؤقت للقضاء الإداري والمجلس المؤقت للقضاء المالي.

وتندرج ميزانية المهمة الخاصة للمجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنة 2026 ضمن أحكام المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12 فيفري 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، الذي ألغى بموجب الفصل 28 منه المجلس الأعلى للقضاء المحدث بمقتضى القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أفريل 2016 وكذلك في إطار مقتضيات الدستور الصادر بتاريخ 17 أوت 2022 وخاصة الباب الخامس منه المحدث للوظيفة القضائية.

وقد تمّ إعداد ميزانية المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنة 2026 وفقا لأحكام الفصول 19 و41 و44 و46 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وخاصة الفصل 19 الذي صنّف المجلس الأعلى للقضاء كمهمة خاصة يستثنى من إعداد المشروع السنوي للأداء.

II. أعمال اللجنتين:

في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، وبناء على قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 16 أكتوبر 2026، لإبداء الرأي في المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 والإعلام بتعيين المجلس الوطني للجهات والاقاليم للجان المعنية بمناقشة المهمات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 الوارد بتاريخ 22 أكتوبر 2025، عقدت لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية للمجلس الوطني للجهات والاقاليم جلسة يوم 29 أكتوبر 2025 استمعتا خلالها إلى النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء حول المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنة 2026 .

واستعرض النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء ملامح ميزانية المجلس، حيث بيّن أنّه تمّ إعداد مشروع ميزانية المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنة 2026 وفق أحكام القانون عدد 15 لسنة 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وعملا بمنشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 مع الحرص على المحافظة على التوازنات المالية للدولة.

وأضاف انّ تقديرات ميزانية المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنة 2026 قد استندت إلى نتائج ميزانية سنتي 2023 و2024 ونتائج تنفيذ الميزانية للسداسي الأول لسنة 2025، وأنه نظرا لوضعية المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة، فقد قرّر المجلس الأعلى المؤقت للقضاء التخفيض في ميزانيته المقترحة لسنة 2026 مقارنة بسنة 2025 بنسبة **3,23-%**.

وأحيل الكلمة سيدي الرئيس، إلى الزميل ليواصل التلاوة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد كمال الماجري مقرر لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل. شكرا السيد الرئيس.

السيد كمال الماجري، مقرر لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد الرئيس،

وأوضح أنه نتيجة لذلك وفي إطار نفقات التأجير وقع التأكيد على مزيد العمل وبذل الجهد للتحكم في كتلة الأجور والنزول بها تدريجيا إلى نسب معقولة. وفيما يتعلق بنفقات التسيير فإنّ التوجه هو مضاعفة الجهود لترشيدها خلال السنوات المقبلة وذلك بتحديد نسبة تطوّر قصوى ب 4% عند ضبط التقديرات والعمل على ضبط مصاريف التسيير ومزيد التحكم في نفقات الإستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج.

وأفاد أنــه تمّ ضبط نفقات المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لسنــة 2026 في حدود 1.525 أ.د مقابل 1.576 أ.د بقانون المالية لسنة 2025 أي بنقص قدره 51 أ.د. وتتوزع الاعتمادات على النحو التالي:

نفقات التأجير : 630 أد

نفقات التسيير :884 أد

نفقات التدخلات : 11 أد

وخلال النقاش تمحورت تدخلات النواب، من ناحية حول تعطل وتعثر عمل المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، ومن ناحية أخرى حول الصبغة المؤقتة للمجلس وضرورة إرساء مجلس أعلى دائم للقضاء يمكنه من ممارسة صلاحياته المتعلقة بضمان حسن سير مرفق القضاء واستقلاليته وإرساء قضاء ناجز وفاعل.

كما تطرّق النواب إلى الإشكاليات المتعلقة بطول الزمن القضائي وأكّدوا على ضرورة توحيد الإجراءات لدى سائر المحاكم ووضع استراتيجية واضحة لمعالجة هذه المسألة. وتساءلوا عن أسباب تعثّر برنامج رقمنة المرفق القضائي وتأثيره على جودة الخدمات المسداة.

وأثير نقاش مطوّل حول تعطل الحركة القضائية واللجوء إلى مذكرات العمل من قبل سلطة الإشراف وما ترتب عنها من عدم استقرار لوضعية القضاة.

وفي رده على تساؤلات السادة النواب، بين النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء ان الشغورات الحاصلة خاصة بمجلس القضاء العدلي والقضاء المالي كانت سببا في عدم اكتمال نصاب الجلسة العامة وبالتالي تعذر انعقادها وتعطل عمل المجلس عن آداء مهامه. كما أن الشغور الحاصل بمجلس القضاء العدلي والمالي ترتب عنه تعطل اجراء الحركة القضائية. باعتبارهما مختصان في النظر في إعداد حركة القضاة السنوية من تسمية وتعيين وترقية ونقلة وإعفاء وفي مطالب رفع الحصانة والاستقالة.

وردّا على مسألة رقمنة المرفق القضائي، أفاد أنه يتم العمل على إصلاح المنظومة القضائية من خلال رقمنة خدماتها وتبسيطها مشيرا في هذا الخصوص إلى برنامج رقمنة خدمات المحكمة الإدارية والتي تمّ التنصيص عليها ضمن مشروع مجلة القضاء الإداري بعد أن تمّ الانتهاء من إعداده.

وبخصوص رؤية المجلس فيما يتعلق بوضعيته المؤقتة، أوضح ان إرساء مجلس اعلى للقضاء يكون وفق اعتماد رؤية تشاركية تنخرط فيها جميع الأطراف تماشيا مع خصوصية المهام الموكلة له بهدف دعم وتكريس استقلالية القضاء وتعصير المرفق القضائي.

III. قرار اللجنتين:

أنهت لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية النظر في المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنتين على هذا العمل الهام والجاد والآن نمر إلى النقاش العام في جزئه الأول المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء والوفد المرافق له،

أسعد الله مساءكم جميعا بكل خير،

في بداية هذه الجلسة يسرني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى السيدات والسادة أعضاء لجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضاء لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب على التقرير القيم الذي قدموه حول المهمة الخاصة بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء، كما نرحب بالسيد عبد السلام مهدي قريصيعة والوفد المرافق له متمنين لهم التوفيق في مهامهم الوطنية.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى السيدات والسادة نواب البرلمان على ما يبذلونه من مجهودات متواصلة في سبيل صون الأمانة وتحقيق إرادة الشعب.

السيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نناقش اليوم ميزانية المجلس الأعلى للقضاء وهي مناسبة نؤكد فيها مكانة هذه المؤسسة الدستورية ودورها في ترسيخ استقلال القضاء وتكريس دولة القانون وصون نزاهة القضاة وحيادهم وهو ما يعزز الثقة بين الدولة والمواطنين وإننا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم نؤمن بأن صلاح القضاء هو صلاح الوطن وأن العمران لا يقوم إلا على عدل راسخ.

وانطلاقا من ذلك نؤكد دعمنا لتعزيز ميزانية هذا المجلس خاصة في ظل ما يعيشه العديد من القضاة من ضغط في الملفات ونقص في الإمكانيات والفضاءات، كما نعتبر تطوير التكوين وتحسين البنية التحتية للمحاكم واعتماد الرقمنة عناصر أساسية للنهوض بالمرفق القضائي.

إن القضاء ضمانة للعدالة ومكافحة الفساد والجريمة وبه تصان الحقوق ويحسن إنفاذ القانون ولذلك فإن تطويره يظل أولوية لدعم مسار التحرر الوطني واستكمال مشروع شعبنا في الحرية والكرامة والعدالة.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير تونس وشعبها ونمر إلى النقاش العام وأحيل الكلمة بداية إلى السيد النائب المحترم السيدة هدى الجلاصي، لها ست دقائق، تفضلي

السيدة هدى الجلاصي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي وإلى نائبيك،

السيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء،

السيدات والسادة الحضور،

مرحبا بالجميع،

أتشرف اليوم بتوجيه هذه المداخلة في إطار الدور الرقابي للمجلس، وفي لحظة دقيقة تمر بها بلادنا حيث أصبحت مسألة استقلال القضاء ونجاعته أحد أهم مرتكزات الإصلاح السياسي والمؤسسي، وإن تقييم أداء المجلس الأعلى المؤقت للقضاء ليس مجرد نقاش إداري، بل هو نقاش حول مدى قدرة الدولة على ضمان عدالة فعلية للمواطن.

أولا مسألة الاستقلالية والتعيينات، أيها السيدات والسادة، إن الاستقلالية ليست شعارا، بل ممارسة يومية، ومن حقنا اليوم أن نطرح أسئلة مباشرة: ما هي الأسس والمعايير الدقيقة التي يعتمدها المجلس في التعيين والترقية والنقل؟ هل نشرت هذه المعايير بشكل رسمي وواضح لعموم القضاة والمتقاضين؟ كيف يضمن المجلس ألا تتأثر المسارات المهنية بعوامل لا علاقة لها بالكفاءة أو النزاهة؟

ثانيا بطء التقاضي وتعطل الملفات، إن بطء البت في القضايا أصبح يمثل عبئا كبيرا على المواطن وعلى الدولة ويمس مباشرة بحقوق المتقاضين، ملفات تبقى لسنوات دون حكم، وقضايا استعجالية لا تجد طريقها إلى الحل داخل آجال معقولة وهنا نسأل المجلس الأعلى المؤقت للقضاء ما هي خطتكم العملية لتقليص آجال البت؟ هل تم

تقييم المحاكم الأكثر تعطلا؟ هل توجد إجراءات إصلاحية واضحة للدوائر التي تعاني نقصا في الموارد، أو ضعفا في الأداء؟

ثالثا الرقابة والتأديب ومعايير المحاسبة، إن المساءلة عنصر أساسي من عناصر استقلال القضاء، مساءلة قائمة على القانون لا على الانطباعات لكن ما مدى تفعيل المجلس لآليات المتابعة والتأديب؟ ما مدى علنية هذه الإجراءات دون المساس بالضمانات القانونية للقضاة؟ وهل يتم إصدار تقارير دورية حول ملفات الرقابة والنتائج المسجلة؟ إن وضوح هذه المعطيات ضروري لإعادة الثقة في المؤسسة القضائية لحماية القضاة النزهاء قبل غيرهم؟

رابعا الرقمنة وإصلاح المنظومة الإدارية، لا يمكن للعدالة اليوم أن تبقى حبيسة الورقيات والانتظار الطويل، رقمنة المنظومة القضائية لم تعد خيارا تقنيا، بل ضرورة حيوية لضمان سرعة التقاضي وشفافية الإجراءات ولذلك نطرح أين وصل تنفيذ مشروع الرقمنة؟ وهل رصدت الاعتمادات اللازمة؟ وما هي أجل الانتقال الفعلي إلى منظومة معلوماتية شاملة تشمل الملفات والقرارات والجلسات؟

خامسا علاقة المجلس المؤقت بالقضاة والمتقاضين، إن المرحلة الانتقالية تتطلب تواصلا أكثر وتوضيحا لرؤية مستقبلية وخاصة فيما يتعلق بعودة المجلس الدائم واستكمال تركيز المؤسسات الدستورية ومن حقنا أن نعرف ما هو تقييمكم للوضع الحالي؟ وما هي قراءتكم لإمكانيات الاستقرار المؤسساتي في الأمد القريب؟ وما هي خطتكم لضمان استمرار المرفق القضائي دون اضطرابات خلال هذه المرحلة؟

ختاما السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن المعركة من أجل عدالة مستقلة وناشزة، ليست معركة قطاع، بل هي معركة مجتمع ودولة والمطلوب اليوم من المجلس الأعلى المؤقت للقضاء أن يقدم ضمانات واضحة وخارطة طريق دقيقة ومؤشرات تقييم يمكن الرجوع إليها، حتى لا تبقى العدالة عنوانا لنوايا، بل ممارسة قائمة على الشفافية والمسائلة والنتائج.

نريد قضاء مستقلا يحمي الدولة والقانون وقضاء ناجزا يحمي المواطن وحقوقه وأنتم مسؤولون اليوم عن تأمين هذه المعادلة في مرحلة دقيقة تتطلب جرأة في الإصلاح وضوحا في الخيارات. شكرا لكم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيدة النائبة على ما تفضلت به وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم عماد الشتاوي، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد عماد الشتاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء وبالوفد المرافق،

نلتقي اليوم لمناقشة مهمة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء وهي فرصة للنظر في هذا المسار بروح بناءة تهدف إلى التطوير قبل أي شيء آخر، فالمقصد ليس توجيه اللوم، بل تعزيز النجاعة ورفع مستوى الثقة العامة في المؤسسة القضائية.

لقد انتظر الجميع أن يكون المجلس الأعلى المؤقت للقضاء مرحلة انتقالية تؤسس لبناء مؤسسة دائمة قوية ولا شك أن إنجازات عديدة تحققت، لكن ما تزال هناك بعض التحديات التي تظهر من خلال الأرقام المتوفرة ويمكن اعتبارها مؤشرات لتحسين الأداء.

يصل معدل أجال البت في القضايا المدنية إلى 18 شهر في عدد من المحاكم ويمكن العمل تدريجيا على تقليصها إلى أقل من 12 شهرا، عبر تحسين التنظيم والرقمنة.

في مجال الرقمنة، لم تتجاوز نسبة رقمنة المسارات القضائية والإدارية 25% وهو ما يشكل اليوم فرصة حقيقية لتعزيز الشفافية وتسهيل الإجراءات، هذه الأرقام لا تعكس إخفاقا بقدر ما تبرز مساحات يمكن تطويرها خصوصا إذا ما تضافرت جهود مختلفة مؤسسات الدولة في هذا المسار الإصلاحي المهم.

إن السردية التي نريد البناء عليها اليوم ليست سردية نقدية في جوهرها، بل سردية شراكة بين السلطة التشريعية والمجلس الأعلى للقضاء وبقية المؤسسات، شراكة تقوم على تحسين الأداء وتأمين شروط استقلال القضاء، شراكة تطمئن المواطن بأن العدالة تتحسن بخطوات عملية، شراكة تحول التحديات الرقمية والبشرية والهيكلية إلى فرص إصلاح فعلي.

نؤكد في الختام أن هذه الملاحظات تأتي بروح إيجابية ومسؤولة وتهدف إلى دعم المجلس في أداء مهامه وتعزيز دوره في حماية الحقوق وضمان حسن سير العدالة ونحن على يقين بأن التعاون والتخطيط المشترك يمكن أن يحدث الفارق ويقربنا جميعا من قضاء ناجع مستقل وشفاف، فهل من إستراتيجيات واضحة لمجلسكم حتى يتدارك العديد من النقائص؟

وأخيرا وفقكم الله في مهامكم لما فيه خير للعدالة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم محمد الكو، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد محمد الكو

شكرا سيدي الرئيس،

السيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء والوفد المرافق لكم مرحبا،

حين نتحدث عن المجلس الأعلى المؤقت للقضاء فإننا لا نتحدث عن مؤسسة فقط، بل عن مرحلة أساسية في مسار تطوير العدالة في بلادنا، مرحلة كان من المأمول أن تمهد تدريجيا نحو مجلس دائم مستقر وواضح في رؤيته ووظائفه ومع مرور الوقت برزت بعض المؤشرات التي تستحق التوقف عندها بروح مسؤولة وهادئة بهدف تعزيز المسار ودعمه.

والحاجة اليوم تبدو واضحة إلى رؤية إستراتيجية توجه عمل المجلس وتتيح له الانتقال من منطقة السير اليومي إلى منطقة التخطيط المستقبلي وقد أظهرت التجربة أن بعض الصعوبات، مثل محدودية التنسيق وضعف آلية المتابعة، يمكن تحويلها إلى نقاط التطوير، إذا ما وضعت ضمن مقاربة تنظيمية متكاملة.

أما في المحاكم فقاضي يتعامل سنويا مع عدد مرتفع من الملفات يفوق النسب العالمية، هذه المعدلات ليست إحصائيات فنية، إنما هي حياة أناس تنتظر حكما ينهي خلافا أو يعيد حقا أو يحفظ استقرارا وهي أيضا حياة قضاة يعملون في ظروف مجهدة، يقاومون الضغط ويبحثون عن أدوات أكثر فاعلية.

أما داخل المجلس فالسؤال يطرح حول قلة عدد التقارير المنشورة، هذا الوضع لا يقلل من الجهود المبذولة لكنه يعكس أن المجلس بحاجة إلى أجهزة أقوى ومنهجيات أوضح وموارد بشرية إضافية، فمرحلة الإصلاح القضائي اليوم لم تعد تتحمل بطئا أو ترددا لأن التحديات أكبر من أن تدار بأساليب تقليدية.

ورغم كل ذل تبقى الإرادة موجودة والإمكانات متوفرة إذا تمت إعادة ترتيب الأولويات:

أولا: رؤية تمتد لعامين فقط، يمكن أن تغير الكثير، خطة تكوين مكثفة ترفع أداء القضاة المتخصصين في الجرائم المالية والجرائم الرقمية وقاعدة بيانات موحدة للحركة القضائية ترفع الشفافية وتعيد الانسجام المطلوب.

إن المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لا يحتاج إلى مدح ولا إلى لوم، بل يحتاج، قبل كل شيء، إلى مرافقة إصلاحية تحول المؤقت إلى فرصة وتحول الضغط إلى دافع وتحول التحديات إلى برنامج عمل واقعي.

وفي نهاية المطاف فإن ما نريده ليس نقدا، بل تصحيح مسار، ليس تشخيصا فقط، بل وضع أسس لمرحلة جديدة، مرحلة يكون فيها القضاء مشعلا وللمجلس دوره والمواطن ثقته في أن العدالة قادرة على أن تكون في مستوى انتظاراته. شكرا ووفقنا الله.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

مشكور السيد النائب على ما تفضلت به وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم محمود صماري، له من التوقيت أربع دقائق، فليتفضل.

السيد محمود صماري

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيد النائب الأول للمجلس الأعلى المؤقت للقضاء والوفد المرافق له،

نتناول اليوم ملفا مهما يرتبط مباشرة بسلامة الدولة ومناعة مؤسساتها ألا وهو مهمة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، باعتباره حجر الزاوية في ضمان استقلالية السلطة القضائية وحفظ سير مؤسسات العدالة.

يأتي المجلس الأعلى المؤقت للقضاء في سياق تاريخي هام ألا وهو لحظة 25 جويلية حيث اقترن وجوده ضمن جملة من الإجراءات الإصلاحية التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية، على نقيض السياسات العامة للدولة والتي كانت تدار وفق مصالح ضيقة وخدمة الأغراض الفئوية والسياسوية وإذ نثمن هذا الإجراء بإطلاق المجلس الأعلى الموقت للقضاء كقيمة ثابتة ضمن مسار التحرر والبناء والعدالة، إلا أن هذا المرفق لا زال يعاني من عدة شغورات ضمن تركيبته وهذا ما يعوق أداءه.

يهمنا أن نرفع جملة من التوصيات في علاقة بسير المرفق القضائي والمنظومة القضائية عموما، فعلى مستوى البنية التحتية، نؤكد الحالة التي أصبحت عليها بعض المحاكم حول البنية التحتية وخاصة في ظل غياب الفضاءات الكافية للقضاة وكتابة المحاكم وانعدام قاعات انتظار محترمة للمواطنين، ضعف منظومة الأرشفة الورقية في ظل أرشيف ضخم ومتشتت، مما يعيق صعوبة استخراج الملفات بالسرعة المطلوبة، كما نؤكد على ضرورة تفادي هذا البطء على مستوى رقمنة الملفات والإجراءات خاصة في علاقة باستخراج الشهادات الإلكترونية وإيداع العرائض وحجز المواعيد على غرار البطء في التعامل مع بعض التطبيقات، في ظل نقص التكوين الرقمي للإطارات القضائية والإدارية.

وعليه نطلب من سيادتكم تدارك مثل هكذا أمور بما يخدم مصلحة الجهاز القضائي وكتابة وأعوان المحاكم وتفاديا للبطء الحاصل على مستوى طور التقاضي، بما يعزز الثقة بين المواطن والمؤسسة القضائية، فتيسير هذه الأمور هو خطوة أساسية في مسار الجمهورية الجديدة نحو قضاء عادل وناجز وفعال.

إن قوة الدولة تكمن في قوة قضائها ولا يمكن أن يحقق ذلك دون مجلس قضاء مستقل فعال يضمن الاستقلالية الفعلية بعيدا عن التأثيرات والتحولات الظرفية وبما يمهد العودة إلى مجلس دائم يقوم على انتخابات وتمثيلية متوازنة، لذلك ندعو إلى دعم هذه المؤسسة وإصلاحها ومرافقتها في هذه المرحلة الدقيقة ضمانا لحق المواطن في عدالة ناجزة ومستقلة، وفقكم الله وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أختم بالسيد النائب المحترم هيثم صفر، له من التوقيت دقيقتين، تفضل.

السيد هيثم صفر

شكرا السيد الرئيس،

أجدد الترحاب مرة أخرى بالسيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء وكافة الإطارات المرافقة له،

كما أجدد الترحاب إلى زملائي النواب من الغرفتين،

الحقيقة مداخلتي لا تتمثل في سؤال ولا لوم ولا مؤاخذة، بل في جرعة أمل. أمل إن السنة المقبلة إن شاء الله، إن كتب لنا الله اللقاء مرة أخرى أن يكون أمامنا مجلس أعلى دائم للقضاء مكتمل التركيبة وبكافة مكوناته وأعضائه لأن استمرار الفراغ يولد الانهيار وسأستعير كلمة في هذا السياق كانت راقت لي وهي أن حالة الفراغ يمكن أن تحدث لكن لا يمكن أن تستمر، فعلى أملي ألا يستمر هذا الفراغ لضمان حسن سير مرفق القضاء واستقلاليته قصد إرساء قضاء ناجز وفاعل ومستقل، شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الشكر والتقدير إلى المجلس الأعلى المؤقت للقضاء على ما أبداه من حسن الإصغاء وتفاعل راقي خلال الجلسة المنعقدة تحت قبة البرلمان، لقد جسد المجلس روح المسؤولية والالتزام للحوار البناء مما يعكس حرصه الدائم على دعم مسار العدالة وتعزيز دولة القانون، فلكم منا كل التقدير والامتنان.

هكذا نكون قد أنهينا أشغالنا الخاصة بمهمة المجلس الأعلى للقضاء وأحيل رئاسة الجلسة إلى رئيس مجلس نواب الشعب، فلتتفضل.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

مساء الخير للجميع،

نجدد الترحاب في البداية بالسيد عبد السلام مهدي قريصيعة، النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء وكافة أعضاء الفريق المرافق له، اليوم تحت قبة البرلمان، مرحبا بكم،

قائمة السادة الزملاء المتدخلين: السيد وليد الحاجي، السيدة فاطمة المسدي، السيد أيمن بن صالح، السيد محمد علي، السيدة

سيرين مرابط، السيد أحمد سعيداني، السيد أحمد بنور، السيد علي بوزوزية، السيد صابر المصمودي والسيد رضا الدلاعي.

إذن، الكلمة للسيدة فاطمة المسدي غير منتمية، لها عشر دقائق، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

مساء الخير،

شكرا على حضوركم اليوم وشكرا لكل الوفد الذي جاء مع السيد نائب رئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء وهو رئيس المحكمة الإدارية.

اليوم أريد أن أتحدث عن معاناة التونسي مع القضاء وأريد أن أفهم وأفهم التونسيين ما الذي يحدث في بلادنا. اليوم لدينا مجلس أعلى للقضاء مؤقت، لكن أود أن أذكركم أنه قبل الثورة، في زمن ما كان لدينا المجلس الأعلى للقضاء وكان الأمر خاضعا للقانون عدد 67 وكان القضاء الذي نتحدث عنه يوصف بقضاء التعليمات وتعلمون جميعا أن السلطة التنفيذية كانت عبر القانون عدد 67 تتحكم في كل شيء، فهناك قضاة يعتبرون جيدين لأنهم يطاوعون السلطة التنفيذي، وقضاة سيئون لأنهم لا يطاوعونها.

بعد الثورة انتقلنا إلى مرحلة أخرى وأحدثنا هيئة وقتية للقضاء وفي عهدها تمت حركة قضائية من مكتب الوزير نور الدين البحيري وكانت الهيئة الوقتية آنذاك خاضعة لسيطرة حركة النهضة وتمت إقالة 81 قاضيا من مهامهم في مخالفة صارخة للقانون وفي ذلك الوقت لم نسمع صوتا للمنظمات القضائية ولم نشاهدهم ولا أحد تكلم بشأن التدخل السياسي في القضاء.

بعد ذلك تم إحداث مجلس أعلى للقضاء وكنت حاضرة في تلك المرحلة ضمن دستور 2014 وبدأ المجلس الأعلى للقضاء عمله سنة 2016 إلى حدود سنة 2020 وكان المجلس الأعلى للقضاء في تلك الفترة أريد أن أذكركم كان يسعى نوعا ما إلى المحافظة على قدر من الاستقلالية، لكن كان يترأسه السيد الطيب راشد الذي حكم عليه الآن بثلاثين سنة سجنا في قضية النقض دون إحالة.

وأنا واحدة ممن وجه سؤالا كتابيا إلى السيدة وزيرة العدل الحالية لأن السيد الطيب راشد كانت له أربع قضايا تتعلق بنقض دون إحالة وحوكم في ثلاث منها أما القضية الرابعة فما زلنا لم نر مآلها. لماذا؟

ربما لأن طرفا ديوانيا في هذه القضية لكن أريد أن أقول لكم إن الفساد الذي رأيناه والتغطية التي شهدناها أمر مرعب وهو ما جعل المجلس الأعلى للقضاء نفسه محل أزمة وأزمة ثقة لدى المواطنين.

وأذكركم أنه في وقت ما كان المجلس الأعلى للقضاء، الذي تعتبرونه مجلسا دستوريا، يغطي ولا يريد حتى رفع الحصانة عن بشير العكرمي الذي غطى على ملفات كبيرة، مثل ملفات التسفير والإرهاب وغيرها واليوم بشير العكرمي يحاسب ونرى العدالة تمضي في مجراها شيئا فشيئا.

المواطنون التونسيون خرجوا يوم 6 فيفري وطالبوا بحل المجلس الأعلى للقضاء في ذلك الوقت بسبب الفساد لأنه أصبح هو نفسه أصل الأزمة ورغم أن له دورا كبيرا وصلاحيات عديدة، فإن القضاء في يد القضاة وإذا كان القضاة أنفسهم يغطون على الفساد فلا داعي إلى القوانين، نحن أمام أزمة حقيقية جعلت المواطنين يطالبون بحل المجلس حتى قبل إجراءات 25 جويلية، ثم جاءت إجراءات 25 جويلية وتم إحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء بموجب المرسوم عدد 11 لسنة 2022 الذي منحه العديد من الصلاحيات مثل التسيير والتأديب والرقابة والمتابعة.

لكننا اليوم نحن في وضع غريب ومدروس قانونيا، إذ إن المرسوم عدد 11 لسنة 2022 ما زال الإطار القانوني المعتمد، لكنه غير مفعل بالكامل لأن المجلس بدون رئيس منتخب. وغياب الرئيس عطل التسيير والتأديب والرقابة والمتابعة وحتى اتخاذ القرارات الجوهرية فأصبحت المنظومة مشلولة وعدنا نعمل بطريقة غير مباشرة بقانون 67، ولكن دون صلاحيات التأديب التي كانت عنصرا جوهريا. يعني أن لدينا اليوم مجلسا لا يطبق المرسوم ولا يعمل بقانونه القديم ويعيش فراغا مؤسساتيا خطيرة.

المشكل الحقيقي ويجب أن نكون صرحاء أمام الشعب، أننا مررنا من مجلس مخترق، مجلس مخترق من السياسيين ومخترق من النهضة وغيره إلى مجلس معطل.

اليوم بعد أن تخلصنا من الهيمنة السياسية وجدنا أنفسنا أمام عجز هيكلي بسبب غياب الرئيس وتعطل تطبيق مرسوم 2022، يعني أن المجلس السابق لم يكن يتحرك لأنه مسيس والمجلس الحالي لا يتحرك لأنه مشلول وفي الحالتين الشعب يدفع الثمن وأعطيكم مثالا ملف التوطين الذي قدمته إلى النيابة العمومية، قدمت شكاية في الملف بتاريخ 28 أكتوبر 2025، شكاية إلى النيابة العمومية بصفتي نائبة عن الشعب وهي تتعلق بوثائق تشير إلى شبهة توطين خفي لمهاجرين غير نظاميين على الاراضي التونسية متورط فيها عضو بمجلس نواب الشعب وشكاية عدد 2025/84651 وهذا امر خطير لأنه يمس الامن والسيادة الوطنية.

إلى حد الآن أريد أن أقول لكم إنني قمت بدوري لإيصال صوت الشعب لأن المسألة خطيرة جدا وتمس الامن القومي، لكن إلى حد الآن لم تحال الشكاية ولم يؤخذ فيها قرار، أي النيابة لم تتخذ أي اجراء ووزارة العدل رغم أنني قدمت كل المعطيات أمامها، لم تتخذ حتى قرار لا احتفاظ ولا سماعات لتفعيل أي اجراء. اليوم الملف مجمد رغم خطورته.

وأنا هنا أقول بصفتك السيد رئيس المحكمة الادارية، هل إنه عندما لا تتحرك الادارة ولا تتحرك النيابة ولا يفعل المجلس الأعلى للقضاء صلاحياته، ماذا يفعل المواطن؟ وماذا نفعل نحن النواب؟ الحقيقة أريد أن أعرف إذا كانت مسألة تهم الأمن القومي والمجلس لا يفعل شيئا.

هذا المجلس لا يمكن أن يستمر بهذه الوضعية، لأنه إذا كان غير قادر على مراقبة النيابة العمومية وغير قادر على حفظ استقلالية القضاء، فأنا أعتبر اليوم أن هذا المجلس غير صالح لأي شيء. الشعب التونسي اكتوى من المجلس السابق الذي كان تحت هيمنة الاخوان واليوم مجلسكم مشلول وغير قادر على ممارسة الرقابة وغير قادر على مساءلة النيابات وغير قادر على فتح ملف واحد فقط يمس الأمن القومي وهو أمن البلاد والعباد تعيش في خطر وخطر كبير جدا، هناك اغتصابات وهناك استيلاءات وهناك تهديد لأمن البلاد، ماذا ستفعلون الآن؟ إذا كانت النيابة العمومية لم تتحرك، فما دوركم؟ إن لم يكن لكم دور، فقولوا لنا بصراحة إنكم لا تملكون أي دور لحماية القضاء في مثل هذه الحالات ولحماية مصالح البلاد.

أنا أريد أن أقول بصراحة أنه من الأفضل توجيه ميزانيتكم إلى اصلاح التربية، لأن التعليم ما زال يعطي نتائج، أما المجلس السابق والحالي فقد أصبح عبئا على الدولة وشكرا

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد الزميل المحترم وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بضيوفنا الكرام،

تحية لكل الزملاء والإداريين،

لن أناقش أرقام المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، ولكن أريد أن أتحدث عن موضوع في حضرة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لأنه غدا قد تعرض عليكم الإشكالات التي يمكن أن تنجر عنه ويجب أن تكون لديكم على الأقل بينة به.

سأتحدث عن ممارسات قمعية من طرف وزارة النقل ممثلة في سواق الحافلات، هذا الموضوع تحدثت عنه عديد المرات وآخرها منذ أسبوع مع السيد وزير النقل، نحن لمن لا يعرف، مدينة حاجب العيون يمر بها خط " GP3" المتجه إلى الجنوب، غير أن حاجب العيون تبعد عن محطة خط " GP3" نحو كيلومترين.

لا توجد لدينا لا سيارات أجرة ولا نقل أي السيد وزير النقل والإدارة كاملة بوزارة النقل، يصدرون قرار يقضي بإلزام السواق بالدخول إلى مدينة حاجب العيون، ولكن للأسف السواق يعبثون بالمواطن، ويدفعونه دفعا إلى ردة فعل، ثم تثار قضايا ويتحاكم المواطن بتهمة الإضرار بممتلكات الدولة وبممتلكات وزارة النقل وندخل في دوامة لا تنتهي.

يا سيد وزير النقل، هناك سواق أعطيتموهم تعليمات لإيصال المواطنين التونسيون وهم أبناء حاجب العيون إلى داخل المحطة وسط المدينة، فلا يعقل أن يصل المواطن على الساعة العاشرة أو نصف ليلا، ثم ينزل طالب أو طالبة أو امرأة وأبنائها على مستوى الطريق الوطنية عدد 3 في مستوى محطة عجيل، فهذا غير معقول، نحن تونسيون وهناك قانون نخضع إليه.

السادة القضاة، تصوروا أن يقف أمامكم غدا مواطن متهم لأنه تشاجر مع سائق حافلة وثلب واعتدى على مواطن أثناء قيامه بمهامه. أليس سبب ذلك أنه طالب بحقه فقط؟ لهذا السبب أدعو أهالي حاجب العيون وأتحمل مسؤوليتي كاملة، أي مواطن يركب الحافلة سواء الوطنية أو الجهوية، يجب عدم النزول في محطة عجيل وألا ينزل إلا في مستوى نقطة حاجب العيون فالمواطن الذي تقطع له تذكرة، تونس - حاجب العيون أي أن المواطن يجب أن ينزل في مدينة حاجب العيون وألا ينزل في مكان معزول ويبقى عرضة للخطر خاصة المرأة التونسية التي قد تجد نفسها ليلا على بعد كيلومترين دون أن يحميها أحد

سيدي رئيس الجمهورية، وسيدي رئيس الحكومة، تحملوا مسؤولياتكم وأنا أدعو كل مواطن من حاجب العيون إلى التمسك بحقه في الوصول إلى مكان آمن داخل مدينة حاجب العيون وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد زميل محترم أيمن بن صالح عن كتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بضيوفنا الكرام،

نتحدث ونقول أن المجلس مشلول ولا يمكنه التحرك أو الإنجاز والسبب في ذلك أنه بدون رئيس وأنا هنا لا أتحدث عن مجلس نواب الشعب، بل أتحدث عن المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، هذا المجلس يعيش اليوم فراغا في رئاسته لأن رئيسه السابق أحيل على التقاعد، فكيف للمجلس أن يعمل دون رئيس؟

إن المرسوم عدد 11 لسنة 2022 يسند مسؤولية التعيين للسيد رئيس الجمهورية، لماذا لا يسأل السيد الرئيس مباشرة لماذا لم يتم تعيين رئيس للمجلس الأعلى للقضاء حتى الآن؟ لماذا نلف وندور حول المسألة بعبارات غامضة وتسويف لا طائل منه؟ نحن نتحدث بلغة القانون والمرسوم موجود وواضح، فلماذا كل هذا التأخير في التعيين؟ إن الميزانية المرصودة ميزانية ضخمة وفي دول أخرى تنجز بها مشاريع كبرى، فمن حقنا أن نتساءل عن سبب هذا التعطيل في مرفق قضائي حيوي ونأمل أن يصل صوتنا هذا.

نقطة أخرى نغتنم فرصة وجود السادة القضاة الأفاضل بيننا لنطرحها وهي مسألة الزمن القضائي، إن القضايا اليوم تستغرق وقتا طويلا جدا في المحاكم مهما كانت طبيعتها خذوا على سبيل المثال قضايا الإرث العادية فقد تتوفر لديك كافة المؤيدات والوثائق القانونية وشهادات الملكية المسجلة ومع ذلك تظل القضية عالقة لعشر سنوات خلال هذه الفترة تهمل الأراضي فلا هي تستصلح ولا هي تزرع ويضيع الرزق سدى.

والمتضرر الأكبر من هذا الطول في الإجراءات هي المرأة التي تدفع الثمن غاليا فبسبب حاجتها لإعالة عائلتها قد تضطر للتنازل عن حقوقها وتقبل بأي شيء وبذلك تحرم من حقها الشرعي في الميراث.

أمر آخر أود طرحه بناء على تشكيات عديدة من المواطنين وهو موضوع تحيين السجل العدلي "البطاقة عدد 3"، فالمواطن الذي لديه "بطاقة سوابق" ويرغب في تسوية وضعيته وتطهير سجله يجد نفسه في دوامة إدارية معقدة حيث يضطر للمراجعة عشرات المرات دون جدوى هذه المسألة تؤرق الكثيرين،

هذه هي الملاحظات التي أردت طرحها وكلي أمل أن تكونوا حاضرين معنا في السنة المقبلة وأن يكون للمجلس رئيسا قارا، إن المرسوم عدد 11 لسنة 2022 يتضمن صلاحيات واسعة ومهام عديدة يمكن للمجلس القيام بها وتحويلها إلى إنجازات ملموسة ونحن نتطلع لرؤية هذه المهام تتحقق على أرض الواقع لأن الممارسة الفعلية تختلف تماما عما هو مسطور في النصوص، إننا نأمل أن يتم تفعيل مقتضيات المرسوم في صلب مجلسكم،

ما نتحدث عنه اليوم تحت قبة هذا المجلس يلمسه التونسيون جميعا، نحن هنا لسنا إلا صوتا للمواطنين فحين نقف خلف هذا المنبر ونتحدث لا نفعل ذلك من أجل الظهور فبإمكاني اليوم أن أسجل فيديو من منزلي، بل إننا نصل الليل بالنهار ونبذل جهدا كبيرا لإيصال صوت الناس فالمقياس في النهاية هو هل يشعر المواطن أننا نعبر عن قضاياه الحقيقية أم أننا نتحدث عن كوكب آخر وبلاد أخرى لا يعرفها؟ وفي النهاية كل واحد منا يتحمل مسؤوليته.

لقد تحدثت اليوم عن وضعيات وجب إصلاحها والعمل عليها ولا أرى سببا لعدم تحقيق ذلك سوى غياب الإرادة من المؤسف أن نرى

مكامن الخلل واضحة أمام أعيننا ومع ذلك نفتقر إلى الإرادة الحقيقية للإصلاح.

نحن لا نريد تسمية الأشياء بمسمياتها ولا نريد إجراء تحليل صحيح تحليلٍ يتجرد من الألوان السياسية ولا يحابي من يقربون لنا أو من يشاركوننا الفكر السياسي وهذا الأمر ينطبق على هذه المهمة وعلى غيرها من المهمات.

نواجه اليوم منطقا مفاده، ما دام هذا الشخص لا يتبعني أو ليس معي على الخط نفسه فلا بد من التضييق عليه أو استهدافه كونه يتبنى فكرا مخالفا. إنني أرى أن لكل فرد حرية التعبير عما يشاء، ولكننا لو اعتمدنا التحليل الموضوعي الصحيح، لتمكنا من الوصول إلى نتائج عملية نشتغل عليها نتائج تكون فعالة وتلامس واقع المواطن التونسي لأن الإطالة في الجدال وتكرار الانتقادات دون جدوى لا طائل منهما.

أتمنى أن تكون الفكرة قد وصلت وأن نحرز تقدما في النقاط التي ناقشناها ونسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير. مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له تسع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي

شكرا. بسم الله،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

أعضاء المجلس الاعلى المؤقت للقضاء.

على الرغم من أننا نتحدث عن القضاء إلا أنني أتحدث عن انتقال جوهري في حياة التونسيين فقد عشنا تجربة القضاء ما قبل سنة 2011 وعشنا المحاكمات التي تدار عبر الهاتف والأحكام التي كانت تصدر بتعليمات هاتفية وعشنا مرحلة كان فيها القضاء مكبلا تحت ضغط السياسة وإملاءات الحكام، كنا نتمنى بعد عام 2011 أن يضطلع القضاء بدور أساسي ومركزي في حياة التونسيين ويبدو أننا إلى حد الآن لم نعثر على البوصلة الحقيقية التي تفتح الطريق أمام القضاء ليساعد تونس والتونسيين والتونسيات على الدخول في مرحلة جديدة، مرحلة الأمان القضائي والعدالة.

أقف اليوم لأتحدث عن المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، ولكن دعوني أبدأ من النقطة التي يحاول كثيرون القفز عليها، نحن لا نتحدث هنا عن مجرد مؤسسة عادية ولا عن إدارة تقنية أو جهاز إداري داخل جسم الدولة، بل نتحدث عن الفاصل الأخير بين السلطة والمجتمع وعن آخر ما تبقى من ضمانات استقلال القضاء ذلك الخط الفاصل الذي إن سقط، سقط معه معنى الجمهورية نفسها ولذلك، فإن مهمة هذا المجلس ليست قضية مالية أو مجرد بنود في ميزانية، بل هي مسألة تتعلق بالنظام السياسي برمته.

وأقولها مباشرة ما نراه اليوم هو تعطل خطير داخل المجلس صمت غير مبرر، شغورات لم تسد، ملفات مهنية تنتظر بلا نهاية ومواقع حساسة في كبرى المحاكم ما زالت فارغة وكأن القضاء يتحرك وحده بلا مؤسسات وبلا إدارة وبلا رؤية ولأنني نائب شعب أمام مؤسسات الدولة فلا يمكننا أن نحمل المسؤولية لأطراف مجهولة أو أن أستعمل لغة عامة، لذلك أقولها بشكل واضح المجلس الأعلى المؤقت للقضاء مسؤول عما وصل إليه لأن المجلس رغم التعطيل الذي قد يتعرض له لم يقم بما يجب أن يقوم به للدفاع عن صلاحياته.

مجلسا يعطل ثم يصمت ثم يبرر، هو مجلس يشارك ربما دون قصد في عملية تفريغ القضاء من استقلاليته، إن الشغورات في المناصب القضائية العليا ليست مسألة بروتوكولية، بل هي مسألة تؤدي إلى تعطيل المحاكم وتأخير الفصل في الملفات وتجميد حقوق الناس وإضعاف قدرة السلطة القضائية على أداء دورها، هذا الوضع لا يعتبر فقط إخلالا تنظيميا، بل هو تهديد مباشر لحق التقاضي ولمبدأ الأمن القضائي لكن الأخطر من التعطيل هو الصمت، فالمجلس لم يخرج ليقول للناس ما الذي يعطله؟ ومن الذي يوقف الحركة القضائية؟ ومن المسؤول عن بقاء المحاكم بلا رؤساء؟ ولماذا لم تحرك المسارات المهنية؟

إن هذه مسؤولية سياسية وقانونية وأخلاقية، فالمجلس الذي لا يدافع عن نفسه لن يجد من يدافع عنه والآن دعونا نواجه التصريح الذي زاد الوضع خطورة وهو تصريح السيدة وزيرة العدل تحت قبة هذا المجلس الموقر، حين تجرأت وقالت: "إن المجلس ليس له دور جوهري في إقامة العدل وأن العبرة ليست بوجوده من عدمه" وكأننا نتحدث عن إدارة محلية أو لجنة استشارية لا أهمية لها. أقولها بكل صراحة هذا التصريح ليس عفويا ولا هو مجرد رأي شخصي، بل رأي عضو في الحكومة وهذا امتداد لخطاب سياسي قديم هدفه وضع اليد على السلطة القضائية وهو نفس الخطاب الذي استعمل عند حل المجلس الأعلى للقضاء سابقا والرد على هذا الخطاب لا يكفي أن نغضب ولا يكفي أن ننعته بأنه خاطئ، بل الواجب أن نتعاطى معه قانونيا وفكريا.

لقد طرحت السيدة الوزيرة سؤالا يبدو جريئا للوهلة الأولى: "لقد كان هناك مجلس أعلى للقضاء بين سنتي 2016 و2020، فهل كان هنالك عدل؟" لكن هذا السؤال يحمل خطأ في أعماقه لأن المجلس الأعلى للقضاء ليس هو من يحقق العدل فتلك وظيفة القاضي، كما أن وضعية المجلس سابقا لا تبرر الاستغناء عنه لأنه هيئة دستورية ومن يكون رأس وزارة العدل يدافع عن الدستور والمجلس لا يستهان به أو بدوره في الدفاع عن استقلالية القضاء.

القاضي هو من يفصل في النزاعات ومن يزن الأدلة ومن يحمي الحريات ومن يرد الاعتبار ومن يطبق القانون، أما المجلس فدوره مختلف تماما، هو الضامن لاستقلال القضاء حتى يتمكن من تحقيق العدل هو المؤسسة التي تحمي القاضي من تدخلات السلطة التنفيذية ومن نقل تعسفي ومن ترقية انتقائية ومن ضغط سياسي ومن ملف تأديبي كيدي.

فالسؤال الحقيقي ليس هل حقق المجلس العدل في تلك السنوات؟ بل السؤال الأهم اليوم هو: ما الفرق بين قضاء تشرف على مساراته المهنية مؤسسة مستقلة وقضاء تديره وزارة العدل مباشرة؟ الفرق هنا ليس فرقا في التفاصيل، بل هو فرق بين نموذجين للدولة، دولة القضاء المستقل ودولة القضاء الخاضع، دولة يراقب فيها القاضي السلطة ودولة تراقب فيها السلطة القاضي، دولة يعلو فيها القانون ودولة يعلو فيها الوزير.

إن كلام وزيرة العدل حول دور المجلس هو الكلام نفسه الذي صدر أيام الهجوم على المجلس الأعلى للقضاء وحله وهذا يعني أن المسألة لا تتعلق بالعدل أو الفعالية، بل تتعلق بالرغبة في السيطرة

على القضاء، إن العدل هو وظيفة القاضي لكن المجلس دوره أن يوفر الظروف التي تجعل القاضي مستقلا فعلا ويضع شروطا واضحة لا يمكن لأي مؤسسة قضائية مستقلة أن تعمل بدونها أن يتمتع المجلس بصلاحيات حقيقية لا تسمح بتدخل السلطة التنفيذية والتعيينات والترقيات والنقل.

أن يكون جهاز التفقد مستقلا لا تابع للوزارة، أن يخضع انتداب القضاة وتكوينهم وإعادة التكوين للمجلس وليس للوزارة، أن يكون للمجلس دور مهم في الإشراف على المعهد الأعلى للقضاء، أن يتوفر إطارا إداريا محترف، أن ترقمن الملفات حتى لا توزع يدويا وتستغل للتأثير على المسارات القضائية، أن تكون هناك محاماة مستقلة فعلا وليست تابعة لأي سلطة أن تكون هناك نيابة عمومية مهنية لا تستعمل كسيف سياسي وأن تكون هناك أخيرا محكمة دستورية تراقب الجميع.

وهذا الكلام يجب أن يرفع في وجه وزيرة العدل وفي وجه السلطة التنفيذية وفي وجه أي طرف سياسي يريد القضاء تابعا وكلامك هذا يجب أن يسمعه المجلس الأعلى للقضاء المؤقت نفسه لأنه يذكره بأن دوره ليس شكليا وأن قيمته ليست مجرد صلاحيات مكتوبة وأن استقلاله ليس مطلبا تشريفيا، بل ضرورة قانونية لحماية العدالة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

الضيوف الكرام،

لقد أصبح واضحا اليوم أن المجلس الأعلى للقضاء المؤقت يقف بين مطرقة السلطة التنفيذية وسندان صمته الذاتي، الوزارة تهاجمه وتهمش دوره وهو ينتظر المحاكم تتعطل وهو يصمت التعينات تتأخر وهو يبرر والرأي العام يحمله ما ليس من صلاحياته وهو لا يشرح ولا يصارح، لكن أقول بوضوح إذا لم يدافع المجلس عن نفسه فلن يدافع عنه أحد وإذا لم يحمي استقلاليته فسيستيقظ ذات يوم ليجد نفسه بلا معنى وإذا واصل الصمت فإن الصمت لن يرحمه، المعركة ليست معركة تقارير مالية ولا مهمات ميزانيات المعركة هي معركة الحفاظ على آخر ما تبقى من دولة القانون والمؤسسة التي لا تدافع عن وجودها لا تستحق أن تبقى موجودة.

إن مستقبل القضاء اليوم معلقا برقبة هذا المجلس ومستقبل العدالة معلق بقدرته على مواجهة السلطة التنفيذية لا الخضوع لها ومستقبل المواطنين معلق بقدرة القاضي على أن يكون مستقلا وهذا الاستقلال لا يقف إلا إذا وقف المجلس ولا يسقط إلا إذا سقط المجلس وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل أحمد سعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق.

أحيل الكلمة إذن إلى السيد الزميل المحترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى الموقت للقضاء والرئيس الأول للمحكمة الإدارية ورئيس المجلس المؤقت للقضاء الإداري ومرافقيه.

أول سؤال هو طبقا للمرسوم عدد 35 لسنة 2022 المتمم للمرسوم عدد 11 لسنة 2022، يتكون المجلس الأعلى المؤقت للقضاء من المجلس المؤقت للقضاء العدلي والمجلس المؤقت للقضاء الإداري والمجلس المؤقت للقضاء المالي وكل مجلس مؤقت للقضاء يتكون من أربعة أعضاء مباشرين وثلاثة أعضاء متقاعدين، فالأعضاء المباشرون في كل مجلس مؤقت للقضاء يمثلون الخطط القضائية السامية بناء على ترشيح من المجلس المؤقت للقضاء المعني ضمن قائمة تتضمن ستة مرشحين دون أن تقل عن ثلاثة مرشحين لكل خطة من الخطط القضائية السامية وذلك بأمر رئاسي طبقا لمقتضيات الفصول ثلاثة وأربعة وخمسة وستة وسبعة والفقرة الرابعة من الفصل 19 من المرسوم عدد 35 لسنة 2022، إذن كيف تم العبث بمقتضيات هذا المرسوم؟ وتم ترشيح عضو وحيد من الخطط القضائية السامية لمحكمة المحاسبات؟ أعضاء المجلس المؤقت للقضاء المالي ألا وهي خطة وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات وخطة وكيل الدولة العام لدى نفس المحكمة وفي ذلك خرق للقانون وضرب لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والخبرة.

كما ينص الفصل 15 من المرسوم عدد 35 المذكور على وجوبية نظر كل مجلس مؤقت للقضاء في إعداد حركة القضاة السنوية من تسمية وتعيين وترقية ونقله، فحيث يلاحظ أن حركة القضاة تتضمن إجراءات النقل وخاصة تلك التي عندها مراعاة لما يقتضيه مصلحة العمل بالنسبة للقضاة العدليين بصفة حصرية على خلاف القضاة الإداريين والماليين.

وفيما يخص الشكايات التي تتعلق بالقضاة العدليين فإن التفقدية العامة بوزارة العدل تتعهد بها ويعين المجلس المؤقت للقضاء العدلي مقررا من بين أعضاءه، في حين أن الشكايات التي تتعلق بالقضاة الإداريين والماليين تتعهد بها رئاسة الحكومة لكن لم يقع التنصيص صراحة على الهيكل المخول والمعني بإجراء الأبحاث الضرورية عليهم فما هو رأيكم؟ وهل أن المجلس الأعلى المؤقت للقضاء يقوم بإعداد تقرير نشاط كل ثلاثة أشهر إلى السيد رئيس الجمهورية طبقا لما جاء بالمرسوم عدد 35 لسنة 2022؟

أخواني الحضور حضرات الحضور الكرام،

لابد من إعادة بناء الثقة بين القضاة والرأي العام والسلطة السياسية والذي يمر عبر ضمان استقلالية المجلس وتوفير ضمانات شفافة في التعيينات والحركة القضائية والتأديب، فتحسين الشفافية وعلنية القرارات سيسهم في إعادة الثقة في المؤسسة القضائية ككل وحيث يشكل مجلسكم المؤقت والموقر للقضاء أحد أبرز مؤسسات الانتقال السياسي والقضائي في تونس ينظر إليه كركيزة لضمان استقلال القضاء في ظرف حساس يتطلب توازنا بين ضرورة الإصلاح وحماية السلطة القضائية من أية تدخلات، فلا بد من تحديد مدى زمني للمرحلة الانتقالية الوقتية وإشراك الهيكلة القضائية والمجتمع المدني في إصلاح قانون المجلس وضبط معاييره المستقبلية.

إن إصلاح المجلس ليس بخيار إداري، بل هو خيار سياسي استراتيجي يرمي إلى تطويق الأزمة داخل السلطة القضائية وضمان علوية القانون وتأكيد استقلال القضاء كشرط أساسي لاستقرار الدولة واستعادة الثقة الداخلية والدولية، كذلك لا بد في إطار الإصلاح، إصلاح التأديب والتفقدية لتعزيز النزاهة والمساءلة كذلك لا بد من الانتقال من المؤقت إلى الدائم، كذلك لا بد من تعزيز الاستقلالية والحياد أيضا ضرورة شفافية التعيينات والترقيات.

في الحقيقة بلغنا صدى عديد آراء السادة القضاة الذين أعربوا عن عدم رضاهم عن الحركة القضائية التي تقوم بطبيعة الحال وزارة العدل، دون خضوعها لأية شروط كذلك رقمنة الإدارة القضائية.

وفي الختام، حيث جاء في التقرير يضمن المجلس الأعلى المؤقت للقضاء في حدود صلاحياته رأينا أن هناك تقليصا في الصلاحيات. ليس لنا في النهاية إلا أن نتمنى لهم التوفيق فالقضاء هو عماد المجتمع وصمام أمان مؤسساتنا. وفق الله الجميع وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم صابر المصمودي عن كتلة الأحرار، له سبع دقائق، تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالضيوف الكرام.

سيدي نائب رئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء ورئيس المحكمة الإدارية.

بداية نحن نكن لك كل الاحترام لكنني في الحقيقة لا أتفهم تجاهلك لنواميس المجلس بالوقوف للسادة رؤساء المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب.

في علاقة بالميزانية فهي في حدود 1,525,000دينار، ليس بمعني أن نناقشها أو كما اقترح بعض الزملاء قد نحولها لمهمات أخرى، أنا أعتقد اليوم أن الأهم ليس في علاقة بالميزانية فهي إجرائيا لا تطرح إشكالا لأن قانون الميزانية لا يتحدث فقط عن المجلس الأعلى للقضاء، بل يتحدث بصفة عامة عن الهياكل القضائية العدلية والإدارية والمالية التي تنص عليها القوانين وكأنه استبق ما سيحدث، لذا إجرائيا لا يوجد أي إشكال.

إنني أطرح الإشكال في علاقة بالميزانية التقديرية وهنا السؤال هل سيبقى الحال على ما هو عليه؟ وهنا في علاقة بالمجلس الأعلى للقضاء وهو كان سؤالي للسيدة وزيرة العدل وكانت إجابتها عن السؤال الذي طرحته بوصفها المشرفة على العدالة وحقيقة لا أتفهم إجابتها فرغم الإخلالات التي وقعت فيما مضى مع المجلس الأعلى للقضاء، اليوم لنا نص دستوري يجب احترامه، لا أعتقد أن الحل يكمن في العودة إلى قوانين عام 1967، فلو كان ذلك هو الحل لما نص دستور 2022 صراحة على وجود مجالس لمختلف الأقضية.

وهذا يفسر قولي بأن قانون الميزانية قد استبق الأمور، إذ من المفترض أن يكون لدينا مجلس أعلى للقضاء الإداري والمالي والعدلي وكما ذكر زميلي، اليوم يجب أن نتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية بالتأكيد لكن احتراما للضوابط الدستورية فنحن نتوجه من خلال مجلس نواب الشعب إلى السادة الوزراء، كما نتوجه إلى السيد رئيس مجلس النواب، كما نتوجه إليكم كممثلين اليوم لهذه المؤسسة وإن كانت مؤقتة.

زميلتي تحدثت عن الانتخاب والحال أنه لم يتم انتخاب رئيس للمجلس الأعلى للقضاء المؤقت، فاليوم توجد إرادة وهذه الإرادة لا تهدف لتفعيل المجلس الأعلى المؤقت للقضاء اليوم لدينا نصا دستوريا ومن المؤكد أن المبادرة ستأتي في إطار دستور 2022 وهذا ما ننتظره اليوم من السيد رئيس الجمهورية، كما طالبناه بالمحكمة الدستورية ربما هناك أولويات لا نعلمها لكن من واجبنا أن نطالب بمختلف المؤسسات الدستورية وخاصة فيما له علاقة بالقضاء.

لماذا؟ لأنني ترشحت اليوم على مبدأ ثلاث وظائف مستقلة مع تحقيق التوازن بينها، هذا هو المبدأ الذي ترشحت من أجله ودستور 2022يكرس هذا التوازن فحتى في دستور 2014 تحدثنا عن التوازن، ولكن كيف يتحقق الفصل بين السلطات بينما كان المجلس هو من يعين الحكومة؟ لا إن دستور 2022 يكرس ذلك فهناك وظيفة تنفيذية تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية والوظائف التشريعية بمجلسها والوظيفة القضائية، نحن لا نتدخل في القضاء لكن ما يقلقنا اليوم هو عدم وجود الهيئة الممثلة للوظيفة القضائية التي ستحمي استقلاليتها.

سؤالي على الأقل فيما ورد في نص المرسوم والذي ينص على أن من بين المهام اقتراح الإصلاحات وهذا يعني أننا يمكن أن نتفهم أن المجلس اليوم عاجز عن أداء مهامه في علاقة بالتسميات والحصانة ومختلف المهام الواردة في المرسوم، ولكن هل هناك عمل فعلي ينجز اليوم في ظل هذه الميزانية المرصودة يوجه نحو اقتراح الإصلاحات الضرورية؟ وهل قدمت أي مبادرات في هذا الصدد؟

نحن نحبذ على الأقل اليوم أن تكونوا على علم بأن هناك تفكيرا وورشات عمل تتعلق بما نص عليه دستور 2022 وهذا على الأقل في هذه المرحلة وبانتظار استكمال المسار يجب أن يكون هذا دور المجلس الأعلى المؤقت للقضاء وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الأخيرة إلى السيد الزميل المحترم رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيد الرئيس.

السيد النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للقضاء المؤقت ورئيس المحكمة الإدارية.

نعتبر أن عدم إتمام البناء الدستوري للدولة وفق ما جاء بالدستور أساسا المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء عطل عمل المجلس الأعلى المؤقت للقضاء حول الصيغة المؤقتة للمجلس وضرورة إرساء مجلس أعلى دائم للقضاء، يمكنه من ممارسة صلاحياته المتعلقة بضمان حسن سير مرفق القضاء واستقلاليته وإرساء قضاء ناجز وفاعل.

وأتوجه بالكلام إلى السيد رئيس الجمهورية لإتمام ما جاء في الدستور أساسا المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء ووزيرة العدل بررت أن غياب المجلس الأعلى للقضاء المؤقت أكدت أن هذا المجلس في 2016 و2017 و2018 و2019 لا يؤدي أي مهام وهذا ليس مبررا لعدم تركيز المجلس الأعلى للقضاء حتى إن كانت هناك تجاوزات في هذا المجلس المفروض في هذا الدستور، في دستور 2022 ليكون هو شعار الجمهورية التونسية حرية ونظام وعدالة،

المفروض يركز المجلس الأعلى للقضاء ويأخذ صلاحياته كاملة، لأن أغلب التونسيين علقوا آمالا كبيرة على إجراءات وقرارات 25 جولية للقطع مع تلك التجاوزات، لنقل أن هناك تجاوزات، ولكن قد لا تكون هناك تجاوزات، وكذلك ما أتته وزيرة العدل في التهكم على المعتقلين السياسيين هو يسيء لصورة البلاد وأنا أدعوها إلى أن تعتذر من هؤلاء وتعتذر للتونسيين لأنها مست من صورة البلاد فحديثها عن أناس يأكلون في المراحيض أمر معيب وغير مبرر.

ليس عيبا أن يعتذر المرء إذا أخطأ، لذا أدعو رئيس الجمهورية أن يدعوها للاعتذار، فمن غير المعقول أن تتحدث وزيرة عدل بهذه الطريقة التي مست بصورة البلاد التونسية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق على أن نستأنفها إثر ذلك من أجل الاستماع إلى ردود السيد نائب رئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، شكرا.

(كانت الساعة العاشرة والنصف ليلا)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد نائب رئيس
المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

(كانت الساعة العاشرة وأربعين دقيقة ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

استئناف الجلسة،

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

أجدد لكم التحية، كما نرحب مجددا بالسيد عبد السلام مهدي قريصيعة، النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء وكافة أعضاء الوفد المرافق له وأحيل إليه الكلمة لتقديم أجوبته على أسئلة واستفسارات السيدات والسادة نواب المجلسين، فليتفضل.

السيد عبد السلام مهدي قريصيعة، نائب رئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

بارك الله فيك سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

سأحاول فيما تبقى لي من وقت، الإجابة عن بعض استفساراتكم الواردة في تدخلاتكم المهمة.

أولا، سأبدأ بخصوص صلاحية المجلس في اقتراح الإصلاحات الضرورية لضمان حسن سير القضاء واحترام استقلاله، فإن هذه الصلاحية نص عليها الفصل 11 من المرسوم المتعلق بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء، كما أن له إبداء الرأي بخصوص التشريعات المتعلقة بتنظيم العدالة وإدارة القضاء واختصاصات المحاكم والإجراءات المتبعة لديها والأنظمة الخاصة بالقضاة. وهي صلاحيات مهمة أسندها المرسوم إلى المجلس الأعلى المؤقت للقضاء.

في هذا السياق أريد أن أبدي الملاحظة الأولى مفادها أن المجلس سبق له أن أبدى الرأي في كثير من التشريعات أو مشاريع القوانين المحالة على مجلسكم الموقر وقد تسنى له ذلك لما كان بوسع الجلسة العامة للمجلس الانعقاد ومنذ سنة تقريبا لم تعد الجلسة العامة تنعقد بحكم إما التركيبة ناقصة لغياب أعضاء من مجلس القضاء المالي وأعضاء من مجلس القضاء العدلي وبالتالي لا يمكنني أنا كرئيس مجلس مؤقت، الدعوة إلى انعقاد الجلسة العامة وهذا ربما ما فوت عليكم اطلاعكم على رأي المجلس بخصوص بعض التشريعات التي عرضت أو ستعرض عليكم في المستقبل.

لكن بخصوص الإصلاحات فإن المحكمة الإدارية عملت لمدة سنوات على إعداد مشروع مجلة القضاء الإداري وقد أنهينا هذا المشروع وصادق عليه المجلس القضائي الإداري سنة 2023 والآن هو معروض ونتمنى أن يأخذ طريقه للإحالة على مجلسكم للمصادقة عليه في المستقبل القريب، بحكم أن هذا الإصلاح جوهري للعدالة الإدارية، لما يتضمنه من أحكام تهم المتقاضي أساسا وتهم كذلك اختصار الزمن القضائي الذي أشار إليه بعض النواب.

المحكمة الإدارية اليوم استطاعت أن تحقق تطور كبير فيما يتعلق بالفصل في القضايا في آجال معقولة سواء في كافة الأطوار، الابتدائي أو الاستئنافي أو التعقيبي إلى جانب الكثير من الأحكام الأخرى التي تهم التقاضي الإلكتروني الذي سأعرج عليه بعد حين.

أحد النواب تساءل عن تسمية القضاة، فأنتم تعلمون أن تسمية القاضي تتم بأمر من رئيس الجمهورية بترشيح من المجلس الأعلى المعني، إذا هناك ترشيح يصدر عن المجلس القضائي العدلي أو الإداري أو المالي والمرسوم كان واضحا في المعايير التي يجب أن تعتمدها المجالس في تسمية القضاة وكذلك حتى في ترقيتهم وأهمها مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والكفاءة والحياد والاستقلالية والخبرة. هذه صفات القاضي هي ثابتة إلى أن يأتي ما يخالف ذلك ونحرص نحن في المجلس القضائي الإداري على احترام هذه المعايير لكن بخصوص المجالس الأخرى تعتقد أنها تحترم هذه المعايير ولا يوجد سبب لمخالفتها.

لكن اليوم المجلس يتركب من مجالس وجلسة عامة لها صلاحيات محددة ويرأسه رئيس والرئيس اليوم غير موجود وبالتالي فإن الرئاسة بحكم المرسوم تنتقل إلى النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للقضاء، لكن لا توجد صلاحيات خاصة بالنسبة لرئيس المجلس أو النائب الأول أو النائب الثاني، هي لا توجد لديه صلاحيات خاصة، الصلاحيات مسندة بصفة حصرية إلى المجالس وكل مجلس مستقل عن المجلس الآخر ولا يمكن للمجلس الإداري أن يحل محل العدلي أو المالي، أيا كانت الظروف لا يمكن.

وحتى اليوم بخصوص سد الشغور في المجلس القضائي العدلي أو بالنسبة للقضاء المالي فهو اليوم لا توجد في الحقيقة إشكالية كبيرة في انعقاده بحكم أن الأمر يتوقف أساسا على أدائهم اليمين حتى يباشروا عملهم في المجلس القضائي المالي وبالتالي يمكنه القيام بصلاحياته المقررة في المرسوم المتعلق بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء، نص على اختصاصات هامة تتمثل في الآتي:

أولا بخصوص المسار المهني للقضاة والصلاحية الأخرى هي صلاحية التأديب ورفع الحصانة وتأديب القاضي إذا لا يتم إلا عن طريق هذه المجالس والإشكال أنه عندما يكون المجلس العدلي أو المالي لا ينعقد فإن التأديب لمدة أكثر من عامين لا يوجد تأديب للقضاة لأن المجلس الوحيد الذي بوسعه النظر في المسار المهني والنظر في التأديب ورفع الحصانة وغيرها هو مجلس القضاء الإداري باعتبار تركيبته مكتملة وكذلك بخصوص الترقية وبخصوص التسمية فكلها يجب أن تتم من خلال هذه المجالس: عدلي، إداري، مالي فتسمية القضاة بترشيح من المجالس القضائية المعنية هو بحكم الدستور أكثر منه حتى بحكم المرسوم.

أما فيما يتعلق بنقلة القاضي التي تخضع إلى إجراءات دقيقة وقع التنصيص عليها ليس في المرسوم فحسب وإنما كذلك في الدستور، الذي نظم إجراءات دقيقة لنقلة القاضي لمصلحة العمل.

كيف نقدر مصلحة العمل؟ الفصل 30 من المرسوم ينص على أنه يتواصل العمل بالنصوص الجاري بها العمل فيما لا يتعارض مع المرسوم. المرسوم هو الأولى بالتطبيق، ولكن بصفة استثنائية وفي

أحوال معينة يمكن اللجوء إلى النصوص الأخرى الجاري بها العمل، ولكن ذلك يفترض، بل ويقتضي أن اللجوء إلى تلك النصوص وجود المجالس القضائية أن تكون قائمة ومكتملة التركيبة.

هناك أسئلة أخرى أجيب عنها تتعلق حقيقة بصلاحيات مجلس القضاء العدلي، هناك نائبة محترمة أشارت إلى مسألة النيابة العمومية ومسألة قضايا الحق العام إلى غير ذلك، نحن اليوم في المجلس وأنا كنائب أول لرئيس المجلس، لا توجد لي أي صلاحية بالنظر إلى هاته المسائل التي هي من قبيل الاختصاص الحصري لمجلس القضاء العدلي ووحده الذي يبت فيه، لكن أنا كنائب أول أتلقى الكثير من الشكايات التي هي من اختصاص القضاء العدلي والجواب هو أن يؤجل النظر في هاته الشكايات إلى حين اكتمال تركيبة مجلس القضاء العدلي وهذا ما يبرز أهمية أن يتم استكمال تركيبة المجلس في أقرب الأوقات.

هناك سؤال كذلك بخصوص اختصار الزمن القضائي والرقمنة وهي أسئلة مهمة وأعتقد أن أول شيء مهم يجب قوله هو أن القضاء لا يختزل في المجلس لكن دور المجلس يتمثل في ضمان استقلالية القاضي ومساره المهني وتأديب القاضي وهو أمر مهم جدا، بل ويمكنه حتى في إطار الجلسة العامة أن يقترح إصلاحات تتعلق بسير العمل في المحاكم، ولكن نحن نعمل اليوم في المحكمة الإدارية أو في وزارة العدل أو في محكمة المحاسبات على تطوير وسائل العمل في المحاكم ومحاولة الضغط على آجال التقاضي من خلال توفير الوسائل اللازمة لعمل القاضي رغم قلة الإمكانيات، مثلا وزارة العدل، المحكمة الإدارية، محكمة المحاسبات، هناك مشروع كبير بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالقضاء والسعي إلى رقمنته إلى غير ذلك.

نحن حتى في المحكمة الإدارية قطعنا شوطا مهما في مجال تعزيز العمل القضائي من خلال الاعتماد على النظم المعلوماتية، فعلى سبيل المثال أنه في المحكمة تمت رقمنة الإجراءات والعمليات وتجسد ذلك في إطلاق العمل بالنظام الإلكتروني استشارة.

وكما تعلمون فإن للمحكمة الإدارية وظيفة استشارية ووظيفة قضائية وهاته الوظيفة هي وظيفة مهمة جدا حيث أصبح العمل الاستشاري، يبدأ من طلب الاستشارة من مصالح المستشار القانوني والتشريع للحكومة برئاسة الحكومة وصولا إلى إعداد الرأي الاستشاري في المحكمة، بطريقة مرقمنة بنسبة مائة بالمائة وبطريقة إلكترونية لا ورقية، مع التوقيع الإلكتروني للرئيس الأول للمحكمة الإدارية.

وهذا ما أسهم في توفير الوقت وسلاسة العمل وفي توفير أدوات للمتابعة والمساعدة على أخذ القرار، كذلك سيقع قريبا الانتهاء من إنشاء منظومة متكاملة لإدارة العمل القضائي ومن المقرر انطلاق العمل بها بداية من سنة 2026 وستشمل هذه المنظومة كافة جوانب العمل القضائي في كافة الأطوار وسيؤدي ذلك إلى تيسير الولوج إلى القضاء وحتى إمكانية التقاضي عن بعد ومتابعة المتقاضين والمحامين لمسار القضية وإجراءات التحقيق بكل شفافية وبطريقة آنية وإمكانية تبادل التقارير والمراسلات عن بعد وإمكانية الاطلاع على منطوق الحكم عن بعد وإمكانية الحصول على بعض الشهائد والوثائق التي تقدمها المحكمة وباختصار تسهيل الإجراءات على جميع الأطراف المعنية داخل المحكمة وخارجها.

وهذا كله من شأنه أن يؤدي إلى تطوير وسائل العمل القضائي داخل المحكمة إضافة إلى مجالات أخرى تعمل عليها المحكمة وكذلك المحاكم الأخرى وكلها ترمي في نهاية الأمر إلى تطوير العمل القضائي داخل المحاكم.

تقريبا هذه أجوبتنا على بعض استفساراتكم ونتمنى في نهاية الأمر أن يقوم المجلس بدوره على الوجه الأكمل كما اقتضاه المرسوم المحدث له وكذلك الدستور باعتبار أن أحكام الوظيفة القضائية نص عليها الدستور وهذا كله ما أردت أن أقوله وشكرا على حسن استماعكم وبارك الله فيكم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد عبد السلام مهدي قريصيعة، النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء على كل الإفادات والبيانات التي تم تقديمها.

شكرا موصولا إلى كافة أعضاء الوفد المرافق له متمنين لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

الشكر لكل من لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب ولجنة النظام الداخلي والحصانة والمسائل القانونية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

شكرا جزيلا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة المهمة الخاصة بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة غدا صباحا على الساعة التاسعة والنصف بإذن الله، للمرور إلى مناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة وذلك وفقا للرزنامة المعدة في الغرض.

والله ولي التوفيق، نرفع الجلسة.

(كانت الساعة الحادية عشرة ليلا)